الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ابن خلدون تيارت

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم التاريخ

مقاربة في السياسة الإصلاحية الإستعمارية في تونس والمغرب وأثرها على القطرين (1881-1956م)

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في تاريخ المغرب العربي المعاصر

الموسومة بـــــ:

إعداد الطالبتين:

- محمدي سكينة
- شوط ليندة بسمة

إشراف الدكتور:

مداح عبد القادر

أعضاء لجنة المناقشة:

د. خنفار الحبيب	أ. محاضر "أ"	رئيسا
د. مداح عبد القادر	أ. محاضر "أ"	مشرفا
أ. بن حادة مصطفى	أ. مساعد "أ"	مناقشا

السنة الجامعية: (2022-2023م/ 1443-1444هـ)

بسم الله الرحمن الرحيم

"شكر وعرفان"

إن الشكر لله رب العالمين، الذي بفضله وعونه قد انجز هذا العمل

فله الحمد أولا وآخرا ومصداقا لقوله صلى الله عليه وسلم:

"من لم يشكر الناس لم يشكر الله"،

"ومن أسْدَى لَكُمْ مَعْرُوفًا فَكَافِئُوه"

وبموجب الاعتراف بالفضل نذكر بأسمى معاني الوفاء والتقدير والاحترام

لكل من ساعدنا في انجاز هذه الدراسة،

ونخص بالذكر الأستاذ المشرف

"مداح عبد القادر"

الذي لم يبخل علينا بنصائحه القيمة والسنية وإرشاداته التي أنارت لنا الطريق، كما

نتوجه بالشكر والتقدير للجنة المناقشة التي قبلت تقييم هذا العمل ونقده حتى يكون

نافعا لكل طالب علم،

وكذا الامتنان للأستاذ الفاضل

"قنفود عبد الفتاح"

الذي لم يبخل علينا بما لديه من مراجع تفيد مذكرتنا وعلى اجتهاده معنا في وضع

لبنة إنطلاق هذا العمل، إلى غاية نهايته.

كما نتقدم إلى الطاقم العامل بمكتبة الونشريس بوافر الشكر والامتنان

سائلين المولى تعالى أن يجزيهم جميعا خير الجزاء

"إهداء"

بعد بسم الله الرحمان الرحيم

أحمد الله الذي أتم علينا هذا العمل المتواضع في صحة وعافية أما بعد

إلى من حاكت سعادتي بخيوط منسوجة من قلبها،

إلى من كان دعائها سر نجاحي، إلى شعلة الصفاء وكل الوفاء

إلى التي أفنت عمرها من أجلي وأعطت دون مقابل أمي الغالية "خيرة"

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار

إلى من علمني العطاء بدون انتظار إلى من أحمل إسمه بكل افتخار أبي الغالي

"بغداد"

إلى من شاطرتني حياتي، إلى التي ألهمتني العزة وحلاوة المنى

الأمورة "منال"

إلى من يذكرهم القلب قبل العلم والذين كانوا سندا لي إخوتي

"محمد" "ياسر" "هارون"

إلى كل الأقارب والأهل الذين لمست فيهم كل الدعم والمحبة وأخص بالذكر

"آدم"

"كلثوم" "مراد" "أشواق" "لينا"

إلى أولئك الذين يسعون ويتعبون من أجل العلم والمعرفة أهديهم هذا العمل

المتواضع متمنية من الله أن يوفقني لما يحبه ويرضاه

-سكـينة-

"إهداء"

"الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله"

الأعراف الآية 42.

الحمد لله أحمده وأشكره جزيل فضله وما توفيقي إلا به

الذي يسر لي هذا العمل والذي أهديه لروح والدي

وإلى عائلتي وأهلي وجميع أحبتي الذين هونوا علي هذا الطريق

وإلى الذين ذكرهم قلبي ولم يذكرهم قلمي.

-بسمة-

دليل المختصرات المستعملة:

باللغة العربية:

الاختصار	الكلمة
ط	طبعة
د.ط	دون طبعة
ط.خ	طبعة خاصة
تر	ترجمة
مر	مراجعة
د.س	دون سنة
تع	تعريب
تح	تحقيق
تق	تقديم
ص	صفحة
ص ص	من صفحة إلى صفحة
ع	عدد
م	مجلد
ج	جزء
م	ميلادي
هـ	هجري
كم	كيلو متر

باللغة الأجنبية:

Abréviation	Le mot
P	La page
éd	Edition

مقدمة

مقدمة:

شهد القرن التاسع عشر ميلادي أحداثا عديدة على مستوى العالم ومن أبرزها تنافس وتكالب القوى الأوروبية على الشمال الإفريقي، وذلك لموقعها الجيو إستراتيجي المطل على البحر الأبيض المتوسط، ونتيجة لتطور أنماط الإنتاج وأدواته تطورا نوعيا اقتضت قوانين النمو الرأسمالي وآلياته إلى الاستعمار. ولم يكن الغرض منه الإسكان فحسب بل من أجل نزع ثروات هذه البلدان ومواردها الأولية لتغذية الآلة الأوروبية باحتياجاتها، وقد كان المغرب العربي مسرحا لتلك الممارسات، بحيث تم استعمار جميع بلدانه وأقطاره، سعى هذا الاستعمار سعيا حثيثا كمحو الشخصية الوطنية وزعزعت كيان الأمة وتدمير البنية الأساسية في هوية هذه البلدان وهي الدين الإسلامي.

استعملت في ذلك العديد من الوسائل والأساليب الترغيبية والترهيبية، لإحكام سيطرتها المادية والمعنوية.

يعد موضوع السياسة الفرنسية في تجربته الاستعمارية خلال الفترة المعاصرة من المواضيع البالغة الأهمية نظرا الأساليب التي اعتمدتها فرنسا في مستعمراتها فبعد أن وطأت أرض الجزائر في 1830م، أخذت تخطط للبلاد المجاورة وتتحين الفرص والمناسبات لاحتلالها، وظلت تبعد عنها الدول الأوروبية المنافسة لها في مجال الاستعمار إلى أن تمكنت فرنسا من فرض سيطرتها على تونس عام 1881م، والمغرب عام 1912م، في شكل جديد من أشكال الإستعمار تحت اسم الحماية والوصاية، كان ذلك بعد الضعف الذي دبَّ تونس في تلك الفترة بسبب التدخلات والامتيازات الأوروبية وبالأخص الفرنسية والظروف الداخلية التي شهدها المغرب فبعد فرض هذا النظام الجديد توجهت الإدارة الفرنسية إلى إدخال تنظيمات وإصلاحات شملت جميع الجوانب في كلا البلدين.

ولتتبع السياسة الفرنسية اتجاه البلدين وقع اختيارنا على موضوع "مقاربة في السياسة الإصلاحية الاستعمارية في تونس والمغرب وأثرها على القطرين (1881-1956م).

دوافع اختيار الموضوع:

من أهم وأبرز الدوافع والأسباب التي دفعتنا لاختيار هذا الموضوع نذكر:

الدوافع الذاتية:

- رغبتنا في التعرف على فترة هامة من تاريخ تونس والمغرب الأقصى، ألا وهي فترة الحماية والوصاية الفرنسية، وأبرز الإصلاحات التي قامت بها فرنسا في كلا القطرين، فوجدنا في مذكرة الماستر فرصة مناسبة لدراسة هذا الموضوع.
- الميول الشخصي والرغبة الذاتية لمعرفة ودراسة التاريخ الحديث والمعاصر ومحاولة الكشف عن خبايا تلك الفترة من الزمن.

الدوافع الموضوعية:

- رغبتنا في الاطلاع على والتعمق والتعرف على تاريخ تونس والمغرب لما له من أهمية في مجال تخصصنا
- الرغبة في معرفة طبيعة هذه السياسة وهل اختلفت السياسية المطبقة في تونس عن تلك التي طبقت في المغرب الأقصى.
- محاولة معرفة الأساليب والطرق التي انتهجتها السلطات الفرنسية في كل من تونس والمغرب لتجسيد سياستها.

أهمية الموضوع:

تكمن أهمية الموضوع في الخوض في التجربة الاستعمارية لنظام الحماية في تونس والوصاية في المغرب، والتعرف على تداعيات التي استندت إليها فرنسا في تبرير مشروعها الاستعماري، وكذلك الكشف عن السياسة الفرنسية بمختلف الإجراءات التي اتبعتها فرنسا والوقوف على تأثيراتها ونتائجها على الشعب التونسي والمغربي ومعاناته من أجل نيل الحرية والاستقلال، وكذا رغبتنا في المساهمة في إثراء المادة التاريخية ولول بشكل بسيط لمعرفة حقيقة نظام الحماية والوصاية.

حدود الدراسة:

الإطار المكاني للدراسة هو شمال إفريقيا تحديدا تونس والمغرب الأقصى، بحيث تتدرج دراستنا ما بين تاريخين، الأول (1881-1956م)، يشير إلى تاريخ تونس منذ إعلان الحماية عليها إلى غاية استقلالها، أما التاريخ الثاني (1912-1956م)، يشير إلى تاريخ إعلان الوصاية على المغرب الأقصى إلى غاية استقلاله.

الإشكالية:

بعد اطلاعنا على بعض الكتابات التي تناولت للإصلاحات في المغرب وتونس، القديمة منها أو الحديثة المبثوثة في مختلف المراجع، تبادر إلى أذهاننا تصور حول طريقة معالجة هذا الموضوع والذي تمثل في الإشكالية التالية:

كيف تعامل الاحتلال الفرنسي في سياسته الإصلاحية في كلا من تونس والمغرب؟

ومن هذا المنطلق قمنا بطرح جملة من التساؤلات الفرعية:

- كيف كانت الأوضاع في البلدين قبيل التدخل الأجنبي وماهي طبيعة علاقتهما مع فرنسا؟
- ماهي أهم إجراءات السياسة الإصلاحية التي انتهجتها فرنسا في البلدين؟
- كيف كانت انعكاسات وردود الأفعال اتجاه هذه السياسة؟
- ما مدى تقارب السياسة الفرنسية في القطرين خلال فترة الاستعمار؟

للإجابة على إشكالية الموضوع والتساؤلات عمدنا إلى تتبع كل ما من شأنه أن يخدم الموضوع، وقد بدأنا بـــ:

الدراسات السابقة:

بالرجوع إلى الدراسات السابقة التي تناولت موضوع السياسة الإصلاحية الاستعمارية في المغرب العربي بصفة عامة، أو اتجاه تونس والمغرب بصفة خاصة نجد معظمها غير مستقل، كما تتناول هذه السياسة بشكل عام وفي بعض الجوانب فقط خاصة من الناحية

السياسية وقد فضلنا دراسة هذا الموضوع بصفة خاصة بكل أبعاده السياسية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية بالإضافة إلى إبراز رغبة فرنسا لتكريس نفوذها الاستثماري الكامل على دول شمال إفريقيا عموما وتونس والمغرب خاصة رغم المنافسة الاستعمارية.

حيث نلاحظ تمسك فرنسا بها ووضعها في إطار المساومات الاستثمارية ومن بين أهم الدراسات التي اعتمدنا عليها والتي تناولت موضوعنا هذا:

- أمينة حريدة، آمنة دمناتي، السياسية الاستعمارية الفرنسية في كل من تونس (1881-1930م)، المغرب (1912_1930م) (دراسة مقارنة)، مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ المعاصر.

- الشايب قدادرة، الحزب الدستوري التونسي الجديد وجنوب الشعب الجزائري (1934-1959م)، دراسة مقارنة، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه.

- كريمة بوخالفة، فائزة بوزيد، سياسة الجنرال ليوتي في المغرب الأقصى(1912_1956م)، مذكرة لنيل شهادة الماستر.

بناءً على ما توفر لدينا من مادة علمية جاءت خطة البحث على النحو التالي:

خطة البحث:

اعتمدنا على خطة تتكون من مقدمة، ثلاث فصول وأنهيناها بخاتمة، ومجموعة من الملاحق التوضيحية.

تناولنا في **الفصل التمهيدي:** الأوضاع في كلا من تونس والمغرب قبيل التدخل الأجنبي، وعلاقة الدولتين بفرنسا.

الفصل الأول: المعنون بالسياسة الإصلاحية الفرنسية في تونس في ظل الحماية.

المبحث الأول: معاهدة باردو وانتصاب الحماية.

المبحث الثاني: إجراءات السياسة الإصلاحية الفرنسية في تونس (الإدارية، العسكرية، الجبائية، الاقتصادية، الاجتماعية).

المبحث الثالث: ردود الأفعال اتجاه السياسة الإصلاحية الفرنسية في تونس.

أما الفصل الثاني الموسوم بـالسياسية الإصلاحية الفرنسية في المغرب الأقصى في ظل الوصاية.

المبحث الأول: مقدمات الأزمة المغربية.

المبحث الثاني: مؤتمر الجزيرة الخضراء (1906م).

المبحث الثالث: إجراءات السياسة الإصلاحية الفرنسية في المغرب الأقصى (سياسياً عسكريا، اقتصاديا واجتماعيا).

المبحث الرابع: ردود الفعل اتجاه السياسة الإصلاحية الفرنسية في المغرب الأقصى، ثم أتممنا بحثنا بخاتمة تعتبر حوصلة واستنتاجا هاما يبين لنا المقارنة في السياسة الإصلاحية الفرنسية بين القطرين.

المنهج المعتمد في الدراسة:

بالنظر إلى طبيعة البحث واعتبار المناهج هي القاعدة الأساسية للبحوث العلمية تم اعتماد المناهج التالية:

- **المنهج التاريخي:** باعتبار أن دراستنا استدعت منا استعراض مختلف الأحداث والوقائع التاريخية حسب وقعها وتسلسلها.
- **المنهج المقارن:** والذي اعتمدنا عليه في خاتمة الدراسة، خاصة من أجل المقارنة بين تونس والمغرب الأقصى، من حيث إبراز أوجه الشبه والإختلاف بين الإصلاحات الفرنسية وأثرها على القطرين.
- **المنهج التحليلي:** اعتمدنا على هذا المنهج في تحليل المعطيات والأرقام الإحصائية.
- **المنهج الوصفي:** ساعدنا هذا المنهج في وصف الأوضاع العامة لكلا البلدين قبل وبعد الاستعمار الفرنسي.

المصادر والمراجع المعتمدة:

بالإضافة إلى الدراسات السابقة، اعتمدنا على مجموعة من المصادر والمراجع التي تعالج في مضمونها تونس والمغرب في تلك الفترة، أهمها:

المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر للمؤلف صلاح العقاد، الذي تمثلت فائدته في التعرف على استراتيجيات فرنسا للانفراد بتونس، كتاب إنتصاب الحماية لمؤلفه علي المحجوبي الذي كان مرجعا مُهِمًا في هذه الدراسة من خلال التفاصيل التي يطرق إليها عن مختلف الأساليب وبالأخص الإدارية، وكتاب هذه تونس لمؤلفه الحبيب تامر، الذي ساعدنا في معرفة مختلف الأساليب السياسية في تونس وكتاب تونس الشهيدة لمؤلفه عبد العزيز الثعالبي الذي قدم لنا أهم المعلومات بخصوص السياسة الفرنسية بتونس وكذا كتاب الحركات الاستقلالية في المغرب العربي لعلال الفاسي، الذي أفادني في معرفة ردة فعل المغاربة تجاه الاستعمار الفرنسي، وكتاب التدخل الأجنبي والمقاومة بالمغرب (1894-1910م) حادثة الدار البيضاء واحتلال الشاوية، والذي كان مفاده معرفة الاصلاحات الفرنسية بالمغرب لمحمد القبلي وكتاب المغرب عبر التاريخ للمؤلف إبراهيم حركات الذي أفادني في معرفة بداية الأزمة المغربية في عهد المولى الحسن وابنه عبد العزيز.

الصعوبات:

وكأي بحث لا يخلو من الصعوبات التي تشكل عقبة للباحث ومن بين الصعوبات التي اعترضتنا:

- إشكالية اللغة الأجنبية التي كانت عائقا كبيرا بالنسبة إلينا، حيث لم نتمكن من الوصول إلى معلومات كثيرة كانت ستثري البحث وتزيد من قيمته العلمية.
- كثرة المادة العلمية المتعلقة بالموضوع وتشبعها وصعوبة استخراج النقاط المهمة لإثراء الموضوع.
- شساعة الموضوع، حيث يحتوي بداخله (أوضاع تونس والمغرب قبل الاستعمار، السياسة الإصلاحية، ردود الأفعال)

وأخيرا نتمنى أن نكون وفقنا في تسليط الضوء ولو بعض الشيء على فترة مهمة من تاريخ الأقطار المغاربية خصوصا المغرب وتونس.

تيارت في:

31مـــاي 2023

الفصل التمهيدي:

"الظروف العامة في تونس والمغرب الأقصى قبيل الاستعمار الفرنسي"

أولا: الأوضاع العامة في البلدين قبيل الحماية والوصاية

ثانيا: علاقة البلدين بفرنسا وأسباب الحماية والوصاية

أولا: الأوضاع العامة في البلدين قبيل الحماية والوصاية:

01-تونس:

تقع الجمهورية التونسية في شمال قارة إفريقيا، وهي تقع في منتصف الطريق بين مضيق جبل طارق وقناة السويس، ويحدها من الجنوب الشرقي الجماهيرية الليبية، ومن الغرب الجزائر، عاصمتها مدينة تونس، وتبلغ مساحة تونس 163610كم^2، وتشغل الصحراء نسبة 40% من الأراضي التونسية، بينما تغطي باقي المساحة تربة خصبة محاذية للبحر.[1]

كما أن تربة البلاد التونسية مخصبة صالحة للفلاحة من زراعة وغراسة، أشهر نتائجها من الحبوب القمح، الشعير، الذرة وغيرها من الأشجار المثمرة كالزيتون والنخيل والكروم وغالب الفواكه التي تنبتها البلاد الواقعة على شواطئ البحر المتوسط.[2]

وقد مرت البلاد التونسية على عصور وحضارات تاريخية مرورا إلى الفتح الاسلامي ومن أشهر هذه الحضارات هي الحضارة القرطاجية، فهي حضارة قديمة تمثلت في مدينة قرطاج التي تعود إلى القرن التاسع قبل الميلاد، والتي أسسها قادة فينيقيون جاؤوا من مدينة مدور، كما أنها حققت ثروات هائلة من تجارتها الواسعة وتليها الحضارة الرومانية والتي هي من أهم حضارات أوروبا، وتأتي بعدها الحضارة البيزنطية، التي هي جزء من الإمبراطورية الرومانية وانفصلوا بعد ذلك وأسسوا دولة لها كيان سياسي خاص، ثم يأتي الدور الاسلامي الذي يمكن تجزئته إلى أربعة أدوار وهي **العربي** المتمثل في استلاء العرب على مصر في 17هـ، وتوجههم بفتوحاتها نحو الشمال من أجل انتزاع برقة وطرابلس من أيدي الروم ثم حولوا أنظارهم إلى بلاد المغرب وغزوا إفريقية لأول مرة، ثم مرورا **بالعهد التركي** الذي قام فيه سنان باشا قبل مغادرته تونس على تنظيم إدارة شؤون البلاد حسب النظام المعمول به في سائر البلاد التركية، لنصل إلى عهد **الدولة الحسينية** التي توارثت الحكم في تونس إلى

[1] راغب السرجاني، قصة تونس من البداية إلى ثورة 2014، ط1، دار أقلام للنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، 2011، ص04.

[2] حسن حسني عبد الوهاب، خلاصة تاريخ تونس، ط3، دار الكتب العربية الشرقية، تونس، 1953م، ص06.

يومنا هذا، بحيث ساد الأمن في البلاد بعد حالة من الاضطرابات التي دامت أكثر من أربعين سنة، وقضت من أوائل عهدها على كل الثورات التي كان يقوم بها الباحثين لقلب نظام الحكم.

كانت تونس في أوائل القرن 19 تستيقظ متدرجة في طريق النهضة المصرية وكان يربطها بالدولة العثمانية روابط روحية، فأرادت التحرر من هذه القيود الصورية واعترفت للدول الأوروبية كفرنسا وانجلترا والنمسا باستقلالها، وعقدت معها عدة اتفاقيات ومعاهدات، ثم اتجه أمرائها إلى إدخال الاصلاحات على مرافق البلاد الحيوية، فقبيل فرض الحماية الفرنسية بنحو 40 سنة، نجد أن المصلح الشهير الباي أحمد باشا[1] والذي كان حريصا على إدخال اصلاحات واسعة النطاق في جميع النواحي، وهذه الزيارة التي قام بها إلى أوروبا هيأت له فرصة الاطلاع على تقدم المدينة الحديثة، فبمجرد عودته إلى تونس وضع عدة مشروعات كان يطمح من ورائها تدعيم أركان دولته وتنظيمها على أساس يضمن لها التقدم والرقي ويحفظها من أي اعتداء من طرف الدول الأخرى، وسار على مِنواله محمد باشا الذي ارتقى عرش تونس واشتهر بإصداره دستور حديثا لتونس سمي "**بعهد الأمان**".[2]

وفي عهد الصّادق باي وبفضل جهود الوزير خير الدين باشا[3] تم تعديل هذا الدستور وفقا لمبدأ فصل السلطات، وتأسيس مجلس تأسيسي له سلطة واسعة كخلع الأمير، إذا

---

[1] **أحمد باشا:** (1837-1855م): قام بحركة إصلاحية هامة بتونس ولكن تأثرت ماليا مما كان سببا في الاحتلال رغم أن مساعدين في الحكومة هم من كانوا السبب، ينظر: يونس درمونة، تونس بين الاتجاهات، د ط، دار الكتاب العربي، مصر، 1953م، ص35.

[2] **دستور عهد الأمان:** صدر في 09 سبتمبر 1857م، أصدره الباي محمد باشا لسائر أهل المملكة والسكان، ينظر: ابن أبي الضياف، اتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان، م2، ج3، ج4، الدار العربية للكتاب، تونس، 1999م، ص231.

[3] **خير الدين باشا: تونسي**(1810-1915م)، شركسي الأصل، قدم إلى تونس وعين وزير في عهد أحمد باي، قام بجملة من الاصلاحات التونسية، عمل على مقاضاة خزندار في المحاكم الفرنسية، واستطاع ان يستعيد مبالغ معتبرة من المال المسروق، اشتهر بمؤلفه "أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك"، ينظر: عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، ج2، د.ط، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ص637.

خالف بتصرفاته أحكام الدستور، حيث نظمت الإدارات المركزية والمحلية تنظيما عصريا كما نظمت غيرها من البلديات والمحاكم الشرعية، وسن قانون يضمن للفلاحين حقوقهم، كما وضع برنامج خاص لتوزيع الأراضي الزراعية الأميرية سكان البادية وأقام مجلس للعناية بالشؤون الصحية، وإدارة غابات الزيتون والأوقاف، ونظمت مناهج التعليم بجامع الزيتونة، كما أرسلت البعثات العلمية إلى إيطاليا وفرنسا، وهكذا كانت تونس تسير بخطى واسعة في سبيل الرقي والتقدم إلى أن منيت بالاحتلال الفرنسي، بحيث قامت فرنسا بتعطيل سير هذه النهضة وذلك بإرجاع البعثات العلمية من أوروبا.[1]

كان بسمارك يسعى بصفة عامة للاحتفاظ بالوضعية التي نتجت في أوروبا من حرب 1870م، ويعمل توجيه الدول نحو الشرق، فكان لا يعترض كل امتداد نفوذ فرنسا في تونس وانجلترا في مصر، بحيث كانت هذه الأخيرة لا تمانع من تقطيع أوصال الدولة العثمانية في أوروبا، أما فرنسا، فكانت تحاول الابتعاد عن الميدان الدولي خشية التورط في مشاكل خارجية لا تستطيع مواجهتها، وخرجت من الحرب مهيضة الجناح عام 1870م.

وهكذا قامت ألمانيا وانجلترا بتشجيع فرنسا على احتلال تونس وفصلها من ممتلكات تركيا.[2]

[1] الحبيب تامر، هذه تونس، مطبعة الرسالة، مصر، 1948م، ص ص 22، 23.

[2] نفسه، ص ص24، 25.

02- المغرب:

الاوضاع العامة في المغرب الأقصى قبل فرض الوصاية:

يحتل المغرب موقعا استراتيجيا من خلال مواجهته لكل من البحر المتوسط والمحيط الأطلسي، فهو يقع في أقصى الجزء الغربي من الوطن العربي، يحده من الشرق الجزائر ومن الشمال البحر المتوسط، ومضيق جبل طارق، ومن الغرب المحيط الأطلسي ومن الجنوب الصحراء الغربية والجزائر، أما مساحته فتبلغ 447 ألف كم^2.[1]

حيث اشترك المغرب مع الدول المجاورة في البعد الحضاري والديني، وبعد انقسام الأندلس إلى إمارات متصارعة أدى ذلك إلى زوال الحكم العربي الاسلامي (1492م)، وانتقل النزاع إلى المغرب العربي، مما أدى إلى سيطرة الإسبان على طرابلس، وتوزعت الجزائر بين بني زيان وبني حفص وحكم "بنو مرين[2]"، مراكش حتى عام (1465م)، ثم "بنوا وطاس" عام (1510م)، ثم "الأشراف" السعديين.

كان يحكم المغرب عائلة من الأشراف منذ بداية القرن السابع عشر، وكان من بين سلاطينها المولى "عبد العزيز" عام (1894-1908م)، تجلى في عهد هذا السلطان ضعف الإدارة وانصرافه إلى اللهو والترف، ففرض الضرائب الباهظة ولجأ إلى الاستدانة من الدول الأجنبية، وكانت فرنسا أكثر الدول تشجيعا للسلطان على الاقتراض والتورط في الديون.[3]

وكانت هذه الديون هي النشاط الظاهري لفرنسا من أجل نفوذها إلى المغرب، على الرغم من أن فرنسا كانت إحدى الدول الموقعة على معاهدة مدريد (1880م)، والتي تنص على

---

[1] محمد علي داهش، محمد عبد الكريم الخطابي، صفحات من الجهاد والكفاح المغربي ضد الاستعمار، ط1، دار الشؤون الثقافية، بغداد، 2002م، ص13.

[2] **بنوا مرين:** المرينيين كانوا أعزاء على الدولة المؤمنية ودخل بهم كبيرهم عبد الحق بن محيو تل المغرب الأقصى سنة 610م، على حين ضعف الدولة، مبارك الميلي، كتاب تاريخ الجزائر في القديم والحديث، المؤسسة الوطنية للكتاب بالجزائر، 1986م، ص 419.

[3] جميل بيضون وآخرون، تاريخ المغرب الحديث، ط1، دار الأمل للنشر والتوزيع، 1992م، ص114.

المحافظة على استقلال المغرب إلا أن الموقف الدولي كان ضد فرنسا، فأخذت هذه تعمل على تذليل هذه الصعوبات فعقدت عدة معاهدات مع الدول الأخرى.

- عقدت معاهدة سرية مع إيطاليا عام (1901م).
- عقدت اتفاق مع إسبانيا في عام (1904م)، تنص بنوده السرية على اقتسام المغرب.
- عقدت اتفاقية مع بريطانيا (1904م)، أطلقت يد بريطانيا في مصر.[1]

كان المغرب الأقصى محل أطماع الدول الأوروبية، خاصة إسبانيا وفرنسا بموجب الامتيازات الممنوحة لهما التي تعطيهم الحق في ممارسة سيادتهم بالمغرب، تم توقيع عدة معاهدات بين الدول الأوروبية.

- **المعاهدة المغربية البريطانية 1856م:**

تعتبر معاهدة صلح بين بريطانيا والمغرب، تحصلت فيها هذه الأخيرة على امتيازات من بينها الحق في السفر والاستقرار للرعايا، والإعفاء من الضرائب وإلغاء نظام الاحتكار إضافة إلى امتيازات أخرى.[2]

- **المعاهدة المغربية الإسبانية 26 أفريل 1860م:**

تنص هذه المعاهدة على أن أرض سبتة يعطيها سلطان مراكش لسلطانة إسبانيا، ليكون الصلح دائما وتثبت الصحبة بين الدولتين، وأن يتنازل السلطان عن كل إقليم منحصر بين البحر ومرتفعات سلسلة بليونش والممتد إلى خندق أنجرة.[3]

---

[1] جميل بيضون وآخرون، المرجع السابق، ص115.

[2] عبد الوهاب بن منصور، مشكلة الحماية القنصلية بالمغرب من نشأتها إلى مؤتمر مدريد 1880م، ط2، مطبعة الملكية، الرباط، 1985م، ص137.

[3] **أنجرة:** هي جماعة قروية تابعة لإقليم الفحص أنجرة ضمن طنجة، تطوان بالمغرب، بلغ سكانها حوالي 15035 نسمة، في 2681 أسرة.

https://m.marefa.org تاريخ الزيارة 2023/01/01، الساعة 17:45، الخروج: 18:00.

تسوية مغربية فرنسية محلية تتعلق بالحماية القنصلية:

وهذه الحماية لا تشمل أقارب الشخص المحمي ونائبه، وإنما تقدر أن تشمل حريمه وأولاده الساكنين معه في منزل واحد.

- حماية دولة فرنسية لا تشمل أولاد البلد المستخدمين في البادية في مثل أمور الحراثة والفلاحة ورعي الغنم وشبه ذلك.

ولكن باعتبار ما هو جار الآن، وذلك بالاتفاق مع حكام مراكش الحماية لهؤلاء المذكورين تكون جارية لهم مدة شهرين.[1]

- اتفاقية مدريد المنظمة للحماية القنصلية ومواقفه السلطان المولى الحسن عليها:

بعد تدهور الأوضاع داخل المغرب، طالب الحسن الأول بعقد مؤتمر بمدريد في 16ماي 1880م، حيث خرج بعدة قرارات أهمها:

- الاعتراف بالملكية لجميع الأجانب وعدم منح أي حماية غير قانونية للرعايا المغاربة، وأن لا يتجاوز المعمرين المغاربة اثنتا عشرة شخصا عن كل دولة، كما اهتم بحرية المعتقدات وملكية الأراضي.[2]

ثانيا: علاقة البلدين بفرنسا وأسباب الحماية والوصاية:

أ- تونس:

- علاقة تونس بفرنسا:

سنة 1665م، تم توقيع معاهدة بين فرنسا والوالي مصطفى، حيث أصبح للقنصل الفرنسي بمقتضاها الأسبقية على القناصل الأجانب، وتم عقد عدة معاهدات بين البلدين وظلت العلاقات ودية خلال القرن الثامن عشر على الرغم من الحملة التي قادها الأميرال ديبوي تروان ضد بعض أعمال البحرية التونسية في مياه البحر المتوسط.[3]

[1] عبد الوهاب بن منصور، المرجع السابق، ص181.

[2] نفسه، ص193.

[3] أمين شاكر وآخرون، شمال إفريقيا بين الماضي والحاضر والمستقبل، دار المعرفة، ط6، مصر، 1954م، ص94.

حيث تعد فرنسا من أكثر الدول التي سعت إلى زيادة نفوذها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي في تونس، إذ انتعشت مصالحها الاقتصادية والثقافية بتحصلها على العديد من الامتيازات، وقد رأت فرنسا في تونس ميدانا لاحتواء أزماتها الداخلية والبحث عن الأسواق والاستحواذ على الخيرات لتحقق تطلعاتها الاستعمارية ووضعها قواعد بحرية لا سيما في تونس، ولتحقيق غايتها انتهزت الفرص للتدخل في شؤون تونس الداخلية ووضع العراقيل في سبيل نهوضها من جهة ومواصلة منافستها للأطماع والتغلغل الإيطالي من جهة أخرى.[1]

لقد تنوعت الامتيازات الفرنسية في تونس من تجارة وفلاحة وصيد بحري إلى الصناعة والقطاع المنجمي الذي تم الحصول عليه نتيجة توقيع عدة اتفاقيات، ومنها تلك التي كانت بين حسين باشا باي ومهندس المناجم الفرنسي بينو بموجبها امتياز استغلال منجم الرصاص بجبل الرصاص بحمام الأنف.

حيث اهتمت الشركات الفرنسية الرأسمالية بشراء الأراضي التونسية من أجل بسط نفوذها وتغلغلها في المنطقة،[2] ولعل أكبر ما تحصلت عليه هو شراءها قطعة أرض تعرف باسم النفيضة بين تونس وسوسة مساحتها 1.000.000 هكتار.[3]

تحصلت الشركة الفرنسية على امتياز مد الخط الحديدي من تونس إلى الحدود الجزائرية، ولم تقتصر أهمية هذا الخط على الناحية الاقتصادية، لكن تنفيذه كان يخدم

[1] وسام هادي عكار عظيم فرحان، السياسة الفرنسية حيال تونس 1881-1914م، مجلة الاستاذ الخفاجي جمعة عليوي، م1، ع214، كلية التربية ابن رشد للعلوم الانسانية، جامعة بغداد، العراق، 2015م، ص254.

[2] محمد مداح، رأس المال الفرنسي وامتيازاته في تونس قبل 1881م، مجلة عصور الجديد، م10، ع4، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة ابن خلدون تيارت (الجزائر)، 2020م، ص ص 332، 333.

[3] إيهاب حسين علي حسين مصيرع، بدايات التغلغل الأوروبي في تونس وفق المخططات الاستعمارية، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والانسانية، جامعة بابل، ع35، العراق، 2017، ص824.

النواحي العسكرية، إضافة إلى أن هذا الخط الحديدي يخترق أخصب وأغنى جزء من تونس ليضع هذه المنطقة تحت سيطرة فرنسا.[1]

كانت الشركات المالية الفرنسية تتلقى الدعم والتشجيع نتيجة العمل الذي يقوم به تيودور روسطان الذي استعمل شتى الوسائل التي أجبرت الحكومة التونسية على منح امتيازات للمؤسسات الفرنسية، حيث تمكنت فرنسا من احتكار العديد من المشروعات الهامة، مثل خطوط البرق والمشروعات المائية بزغوان.[2]

تحصلت فرنسا على امتياز مد شبكة التلغراف التونسية التي دشن أول خط لها سنة 1857م في عهد محمد باي، حيث طلب نائب القنصل الفرنسي بتونس من الإيالة بإنشاء خط التلغراف يربط بين تونس وسوسة من جهة وتونس وبنزرت من جهة أخرى.[3]

ومنه فإن كل هذه الامتيازات قد حدت من سلطة الباي خاصة والإيالة التونسية كلها عامة.

- **أسباب الحماية:**

منذ احتلال بلاد الجزائر سنة 1830م، بدأت فرنسا توجه أنظارها إلى تونس عاقدة العزم على وضع يدها عليها وبسط نفوذها فيها، وكانت لا تدع فرصة إلا انتهزتها للتدخل في شؤونها الداخلية، ووضع العراقيل في سبيل نهوضها، وخلق الدسائس لإيقاعها، فيما نصبت لها من شباك ومن ذلك المناورات التي كان يقوم بها قناصلتها قبيل الحماية.[4]

أمام الانكماش الذي أصاب السوق الداخلية توقفت عملية النمو في كل القطاعات الصناعية ولم تعد قادرة على خلق مواطن شغل مما أدى بها إلى طرد عدد كبير من عمالها. تقلصت الأسواق الخارجية ووضعت البلدان الأوروبية حواجز جمركية لحماية

[1] شوقي عطا الله الجمل، المغرب العربي الكبير في العصر (ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب)، ط1، مكتبة الأنجلو والمصرية، مصر، 1977م، ص303.

[2] علي المحجوبي، انتصاب الحماية الفرنسية بتونس، تع: عمر بن ضر، حليمة قرقوري، علي المحجوبي، سراس للنشر، 1986م، ص34.

[3] محمد مداح، المرجع السابق، ص336.

[4] الحبيب تامر، المرجع السابق، ص25.

صناعاتها من مزاحمة الصناعات الفرنسية، ونتج عن هذا الوضع أزمة اجتماعية، مما أدى إلى انتشار البطالة التي كانت مقترنة بمسألة الأسواق، فلم يكن هناك حل لمشكلة التشغيل دون أن يعود القطاع لنشاطه العادي، وكان هذا هو العامل الذي دفع بفرنسا إلى نهج سياسة التوسع الاستعماري وفرض حمايتها على البلاد التونسية.

لم تكن البلاد التونسية تمثل سوقا هامة بالنسبة لمواد الاستهلاك نظرا للظروف القاسية التي كانت تعيشها قبيل الحماية، ولم تكن امكانياتهم تسمح لهم باقتناء مواد استهلاك أوروبية، فإذا كانت الإيالة لم تمثل في المدى القريب سوقا مفضلة لمواد الاستهلاك فهي تسمح بتصدير التجهيزات التي كانت مرتبطة بتصدير رؤوس الأموال الذي يعتبر العامل الأساسي لانتصاب الحماية على هذه البلاد.

في البلاد التونسية كان الأوروبيون يستثمرون أموالهم في الميدان الفلاحي الذي كان يكسبهم أرباحا هائلة، لأن ثمن الأراضي بخس للغاية. أما بالنسبة لمد السكك وحفر الموانئ فتكاد تنعدم في هذه البلاد.[1] حيث كانوا يوظفون أموالهم في البحث عن المواد الأولية واستغلالها، وتنشيط كل أنواع الصناعات الثقيلة كالمناجم وصناعة الصلب ووسائل النقل التي تساهم بدورها في حل مشكل الشغل وتصدير رؤوس الأموال من طرف الحكومات الأوروبية كحل لأزمتها الاقتصادية والاجتماعية، وترسيخ النظام الرأسمالي في بلدانها.

كانت الحكومة الفرنسية تتعرض للضغط من طرف التجمعات المالية من أجل أن تتحصل على امتيازات في البلاد التونسية، وهذا ما يفسر دعم الحكومة والقنصل لممثليها في الإيالة.[2]

[1] علي المحجوبي، المرجع السابق، ص ص 27-29.

[2] نفسه، ص ص 29-34.

كان القنصل الفرنسي يعتقد في قرارة نفسه أن كل الأساليب جائزة ما دامت تسهل عمل المؤسسات الفرنسية في تونس، فهو يرى أن الاستعمار الاقتصادي له أهمية بالغة إذ يعتبر مدخلا للتدخل السياسي بل والعسكري متى قررت الحكومة الفرنسية احتلال الإيالة.[1]

كانت الشركات المالية هي التي دفعت بفرنسا إلى احتلال تونس قصد تصدير جزء من أموالها وبضائعها التي تكدست في الأسواق الداخلية، حيث كانت في أمس الحاجة إلى أسواق جديدة ومواطن استثمار في هذه الفترة من الركود الاقتصادي.

اعتناء الشركات المالية بمسألة الديون التونسية التي فتحت المجال قبيل الحماية لمضاربات دنيئة، حيث انتهز الكثير من رجال الأعمال والسياسيين فرصة انخفاض قيمة الأسهم التونسية واشتروها بأثمان بخسة، كما راهن كل هؤلاء المضاربين على احتلال تونس لتحقيق أرباح مهولة. فعمدت الحكومة الفرنسيةّ إلى إصلاح المالية التونسية وحماية مصالح مقرضي الباي إذا ما تم احتلال الإيالة.

كان جول فيري Julle Ferry[2] يعتقد حقا بأن مصالح فرنسا تتطابق مع مصالح أبنائها من أصحاب رؤوس الأموال، وقد عقد العزم على احتلال الإيالة التونسية، بعد أن طمأنه قمبطا بأنه سيحظى بمساندة البرلمان خاصة وأنه شديد الحرص على حماية مصالح الشركات المالية الفرنسية في تونس.[3]

لقد تذرعت الحكومة الفرنسية بضرورة حماية الحدود الجزائرية لتبرير تدخلها في تونس مدعية أن هذه الحدود تتعرض باستمرار لهجومات القبائل التونسية وبالخصوص قبائل بني

[1] محمد مداح، المرجع السابق، ص 337.

[2] **جول فيري:** هو رئيس وزراء فرنسا (1880-1885م)، وهو المتحمس لفكرة احتلال فرنسا لتونس، ينظر: محمد عصفور سلمان، الحماية الفرنسية على تونس 1881م والموقف العثماني والأوروبي منها، مجلة ديالي، ع56، كلية العلوم الانسانية، العراق، 2012م، ص04.

[3] علي المحجوبي، المرجع السابق، ص 39.

خمير[1] وآخر حدث سجل في هذا المجال تمثل في اغتيال مواطن من أولاد سدرة من قبيلة خمير، فوجئ صحبة فتاة من قبيلة ناهد الجزائرية في فيفري 1881م، كانت على موعد معه، وكان هذا السبب كاف لتدخل القوات الفرنسية في الإيالة. فجرت إثره مناوشات بين القبيلتين أدى إلى تدخل السلط الجزائرية من أجل الحفاظ على الامن في الحدود. ثم آل الأمر إلى مواجهة بين الجيوش الفرنسية والقبائل التونسية 31/30 مارس 1881م، فاستغل جول فيري هذا الأمر لبسط المسألة أمام البرلمان طالبا منه اعتمادات قيمتها خمسة ملايين فرنك لتنظيم حملة عسكرية لمعاقبة القبائل التونسية القاطنة على الحدود، وصادق أعضاء البرلمان على ذلك في 07 أفريل 1881م، بدون اعتراض.[2]

ب- المغرب:

- علاقة المغرب بفرنسا:

تميزت العلاقات المغربية الفرنسية قبل عهد الوصاية بمشاكل سياسية على الحدود المغربية الجزائرية التي استعمرتها فرنسا في 1830م، حيث عمل المغاربة على مساعدة الجزائريين بالمال والسلاح، ونشب عن ذلك حرب مع فرنسا، عرفت بمعركة إيسلي 1844م، التي تمكنت فيها فرنسا من الاستيلاء على مدينة وجدة، وانهزام الجيش المغربي.[3]

بعد هذا الصراع اتفقت فرنسا والمغرب على تحديد الحدود من خلال إتفاقية لالة مغنية 18 مارس 1845م، واتفقوا كذلك على تقسيم القبائل والقصور، إلا أن هذه الاتفاقية لم تضبط الحدود بين البلدين، لقد أدت هزيمة المغرب في معركة إيسلي السابق ذكرها لفقدان المغرب هيبته السياسية والعسكرية، مما زاد في أطماع فرنسا تجاه أراضيه.[4]

---

[1] **بني خمير**: قبائل تونسية ترابط على الحدود التونسية الجزائرية اتخذت فرنسا منها ذريعة لفرض الحماية على تونس، ينظر: يونس درمونة، تونس بين الحماية والاحتلال، مكتب تونس الحرة، مطبعة الرسالة، تونس، 2009، ص 24.

[2] علي المحجوبي، المرجع السابق، ص 40.

[3] محمد الأمين محمد، الرحماني محمد علي، المفيد في تاريخ المغرب، دار الكتاب، الدار البيضاء، د. س، ص239.

[4] صلاح العقاد، المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر (الجزائر، تونس، المغرب الأقصى)، ط6، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1993م، ص 224.

اقترحت ألمانيا على السلطان عبد العزيز[1] أن يبادر إلى ترتيب عقد مؤتمر دولي تبحث فيه إصلاحات المغرب من قبل الدول المعنية بالأمر، فلا تنفرد فرنسا بذلك. حيث رفض السلطان قائلا: "أنه ليس في طاقته قبول هذه المطالب وأنه يرجو أن كل إصلاح يراد إدخاله، يكون بمصادقة سائر الدول الموقعة على معاهدة مدريد عام 1880م".

وهكذا عبرت الحكومة المغربية عن ضعفها وعدم قدرتها على رد الأطماع الفرنسية، لتعود ثانية إلى تدويل القضية المغربية عسى أن تحافظ على إستقلالها بضمانات دولية، فدعا السلطان إلى عقد مؤتمر دولي.[2]

هذا الأخير الذي رسخ معنى الاستعمار الغير مباشر بنظام دولي أطلق عليه "الوصاية" الفرنسية على المغرب، ويعني به تكليف دولة متطورة بالإشراف على تسيير شؤون دولة متخلفة كمحاولة الانتقال بها من التخلف إلى التطور. إلا أن هذه الضمانات كانت ظاهريا فقط، ففرنسا استغلت هذا النظام لبسط نفوذها في المغرب بمختلف الطرق والاستراتيجيات.

[1] **عبد العزيز (1878-1943م)**: هو السلطان 18 من العلويين، حكم المغرب وهو صغير السن ما بين (1894-1908م)، قليل الخبرة لذلك كان الأجانب يتدخلون في الشؤون الداخلية للبلاد، ينظر: هدى حسين موسى الخفاجي، المغرب الأقصى في عهد الحماية الفرنسية (1912-1956م)، مجلة كلية التربية، الجامعة المستنصرية، قسم التاريخ، ع04، 2021م، ص299.

[2] محمد علي داهش، صفحات من الجهاد والكفاح المغربي ضد الاستعمار، المرجع السابق، ص29.

الفصل الأول:

"السياسة الإصلاحية الفرنسية في تونس في ظل الحماية"

المبحث الأول: معاهدة باردو وانتصاب الحماية

المبحث الثاني: إجراءات السياسة الاصلاحية الفرنسية في تونس

المبحث الثالث: ردود الافعال تجاه السياسة الاصلاحية

المبحث الأول: معاهدة باردو وانتصاب الحماية

– ظروف انعقاد المعاهدة:

كانت تونس قبل الحماية الفرنسية تتمتع باستقلالها، لها ذاتيتها وميزانيتها، سواء داخليا أو خارجيا، بحيث كانت لها أرض محدودة ومضبوطة وسكان متوحدين تجمعهم إرادة واحدة وضمير قومي واحد تحت حكومة تدير البلاد كلها،[1] ويمثل استيلاء الفرنسيين على الجزائر عام 1830م حدثا جعل مصير تونس أمرا محتوما. وكان مكان من السباق إلى احتلال البلاد التونسية بين بعض الممالك الايطالية وبريطانيا وفرنسا. غير أن هذه الاخيرة كانت الفائزة في ذلك السباق ففي أواخر أفريل وأوائل ماي 1881م، اخترق جنودها الحدود وفرضوا على الباي في 12 ماي معاهدة باردو.[2]

تعد هذه المعاهدة اول خطوة قامت عليها نظام الحماية[3] إلا أنها تلتزم شكليا بالمحافظة على أسس الدولة التونسية. ولم تعطي في مضمونها صورة واضحة وصريحة إلى الصبغة التنظيمية التي تحدد طبيعة العلاقة بين الطرق التونسية والفرنسية بل اكتفت بجملة من المبادئ العامة القابلة لعدة تأويلات. وهكذا نجد بأن معاهدة باردو تتضمن فرض نظام يحترم في مجمله مظاهر السيادة الداخلية لدواليب الدولة التونسية التقليدية، وفي نفس الوقت يعطي

[1] علي البهلوان، تونس الثائرة، د. ط، د.س، ص105.

[2] باردو: مكان عقد فيه معاهدة الحماية

ينظر الملحق رقم: (01)، ص ص، 154–156.

[3] نظام الحماية: يعد شكلا من أشكال الاستعمار وهو النظام الذي توضع الدولة بمقتضى معاهدة تحت كنف أخرى، لتقوم بحمايتها من الاعتداء عليها، ويجب ان يسنده وجود عسكري فعلي للدولة الحامية في المحمية، ينظر: يحيى محمد نبهان، معجم مصطلحات التاريخ، ط1، دار يافا للنشر والتوزيع الأردن، 2008م، ص124.

ضمانات للدول الأوروبية على حماية مصالحها وامتيازاتها التي تحصلت عليها قبل التوغل الفرنسي.[1]

معاهدة باردو وفرض الحماية (12 ماي 1881م):

كان التحمس لفكرة احتلال تونس هو رئيس الوزراء الفرنسي جول فيري Julle Ferry، ولكنه لم يجد مساعدة ولا تشجيعا من مواطنيه، لأن الرأي العام الفرنسي كان مهتما قبل كل شيء بالشؤون الداخلية المتضاربة بسبب الهزيمة التي لحقت فرنسا في حربها مع ألمانيا سنة 1870م. فكان رجالها المسؤولون يعارضون كل مشروع من شأنه إحداث أزمة بين فرنسا والدول الأوروبية، وكان السياسيون ورجال الصحافة يرون أنّ كل توسع خارج أوروبا يشتت الجهود ويلهي الرأي العام عن المطالبة باسترجاع المناطق المفصولة عن الوطن خصوصا وإن التشجيع لتنفيذ هذا المشروع كان صاردا عن بيسمارك عاهل ألمانيا. وقد لاقى جول فيري مقاومة عنيفة من الحزب الراديكالي ومن زعيمه كليمانصو، لكنه في الأخير نفذ فكرته بالرغم من كل هذه المعارضات، وأنجز مشروعه بسرعة ومهارة قبل أن يؤلب الرأي العام ويقف في سبيل تنفيذه، فاتخذ بعض المناوشات البسيطة التي كانت تحدث أحيانا على الحدود بين التونسيين والجزائريين سببا للتداخل المباشر في شؤون تونس.[2]

وبالرغم مما تعهد به الباي محمد الصادق[3] في ذلك الحين من دفع الغرامات وضمان الأمن على الحدود، زحفت الجيوش الفرنسية من الجزائر بدون سابق إنذار على القطر التونسي، بينما نزلت قوات أخرى من البحر في ميناء بنزرت ومنطقة طبرقة، وبعد معارك لم

---

[1] قارة فاطمة، موقف الطرق الصوفية التونسية من الحماية الفرنسية (1881– 1939م)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر02، 2011–2012م، ص40.

[2] الحبيب تامر، المرجع السابق، ص ص 26، 27.

[3] **محمد الصادق باي:** ابن الحسن من بايات الأسرة الحسينية في تونس، نصب يوم 07 فيفري 1859م، بايا شهد ثورة علي بن غذاهم 1864م، وتوقيعه لمعاهدة الحماية، توفي في أكتوبر 1882م، ينظر: الشيباني بن بلغيث، الجيش التونسي في عهد محمد الصادق باي، (1856-1882م)، تق: عبد الجليل التميمي، د ط، مؤسسة التميمي للبحث العلمي، صفاقس، د.س، ص65.
-ينظر الملحق رقم (02)، ص157.

تدم طويلا وصلت القوات الفرنسية يوم 12 مايو 1881م إلى بلدة منوبة، وحوصر الباي بقصره بباردو، وعرض عليه قائد الجيش الفرنسي الجنرال بريار[1] والقنصل روسطان[2] معاهدة باردو، ولم يتركا له الوقت للنظر فيها ولا لاستشارة شعبه، بل أجبراه على إمضائها وأعطوه مهلة خمس ساعات لإعطاء قراره النهائي[3]، وهكذا تحت تأثير الوعيد وفي ظل احتلال الجيوش الفرنسية لعدة مناطق من البلاد أكره محمد الصادق باي على إمضاء المعاهدة يوم 12 ماي 1881م.[4]

وقد حددت معاهدة 12 ماي 1881م، إلتزامات كل من فرنسا "الدولة الحامية" وتونس الدولة "المحمية"، وهي أن هذه المعاهدة هي معاهدة الصلح والمودة والتجارة وجميع المعاهدات الأخرى الموجودة الآن بين الجمهورية الفرنسية وسمو باي تونس قد وقع تأكيدها وتجديدها (البند1).[5]

كما يرضى سمو الباي بكون السلطة العسكرية الفرنسية تأذن باحتلال النقط التي ستراها لازمة لإعادة النظام والأمن إلى نصابها بالحدود والسواحل، وقد يزول ذلك الاحتلال عندما تحترف السلطات العسكرية الفرنسية

والتونسية سوية أن الإدارة المحلية قادرة على حفظ الأمن (البند2).

[1] **بريار**: جنرال فرنسي وقائد الحملة الفرنسية على تونس في أفريل 1881م، وفرض الحصار على باردو. ينظر: محمد سلمان عصفور، المرجع السابق، ص10.

[2] **روسطان**: قنصل فرنسا في تونس وأول مقيم عام بها، تمت على يده عقد معاهدة الحماية في 12 ماي 1881م، ينظر: نور الهدى قسمية، لحماية الفرنسية على تونس وردود الفعل الأولية (1881-1883م)، مذكرة لنيل شهادة الماستر، إشراف مصطفى عبيد، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، د. س، ص10.

[3] صلاح العقاد، المرجع السابق، ص204.

[4] جلال يحيى، مدخل إلى تاريخ العالم العربي الحديث، ط1، دار المعارف، مصر، 1965م، ص303.
ينظر: الملحق رقم (03)، ص158.

[5] محمد حسن الميناوي، تونس بين الاتجاهات، دار الكتاب العربي، مصر، 1953م، ص153.

تتعهد حكومة الجمهورية الفرنسية بتقديم معاضدتها المستمرة لسمو باي تونس دفعا لكل خطر يهدد شخصه أو ملكه أو يخل براحة أوطانه (البند3).[1]

كما تضمن الدولة الفرنسية تنفيذ جميع المعاهدات المعقودة بين الدولة التونسية ومختلف الدول الأوروبية (البند4).

يمثل فرنسا لدى سمو الباي وزير مقيم عام، تكون وظيفته السهر على تنفيذ أحكام هذه المعاهدة، ويكون هو الواسطة بين فرنسا والسلطات التونسية في جميع القضايا التي تهم الجانبين (البند5).

يكلف الممثلون الدبلوماسيون والقنصليون لفرنسا في البلاد الأجنبية بحماية رعايا المملكة التونسية ومصالحها. وفي مقابل ذلك يلتزم سمو الباي بأن لا يعقد أي عقد ذي بصبغة دولية دون إعلام الدولة الفرنسية بذلك والحصول على موافقتها مقدما (البند6).[2]

تحتفظ الدولة الجمهورية الفرنسية ودولة سمو الباي لنفسها بحق الاتفاق على وضع نظام مالي للملكة التونسية من شأنه الوفاء بواجبات الدين العام وضمان حقوق المملكة (البند7).[3]

تفرض غرامة حربية على قبائل الحدود والسواحل المستعصات،[4] وتحدد قيمة هذه الغرامة وطرق جبايتها باتفاق يعقد فيما بعد، وتكون حكومة الباي هي المسؤولة عن تنفيذ هذا الاتفاق (البند8).[5]

لأجل صيانة ممتلكات الجمهورية الفرنسية بالقطر الجزائري من تهريب الأسلحة والذخائر، فإن دولة سمو الباي تتعهد بأن تمنع قطعا إدخال السلاح والذخائر الحربية لجزيرة جربى ومرسى قابس والمراس الأخرى بالمملكة التونسية (البند9).

[1] محمد علي الحباشي، عروش تونس، ط3، ستوميديا للنشر والتوزيع، تونس، 2017م، ص84.

[2] صلاح العقاد، المرجع السابق، ص206.

[3] محمد حسن الميناوي، المرجع السابق، ص154.

[4] محمد على الحباشي، المرجع السابق، ص84.

[5] صلاح العقاد، المرجع السابق، ص206.

سيقع عرض هذه المعاهدة على دولة الجمهورية الفرنسية بالمصادقة عليها وتسلم وثيقة التصديق عليها بعد ذلك لسمو باي تونس في أقرب وقت ممكن (البند10). [1]

ولم يكن أمام الباي محمد الصادق إلا أن يوقع على معاهدة الحماية ولم يدر بخلده ولا بخلد فرنسا أن الشعب سيخوض مقاومة مسلحة باسلة، انطلقت شرارتها من جبال خمير في الشمال على الحدود الجزائرية إلى صحراء الجنوب على الحدود الطرابلسية.[2]

كما أن معاهدة باردو تمثل معاهدة دولة مع رئيس دولة ضد شعبه لأن بنود المعاهدة لا تعترف للشعب بأي حق وتجعل سلطة الباي مطلقة فضلا عن أنها خولت للجالية الفرنسية الحق في ممارسة دورها في تونس كمستعمرة من المستوطنين الفرنسيين على الاستثمار في الأراضي التونسية وخصصت معظم الوظائف الإدارية للفرنسيين، وبذلك أصبحت لديها جالية كبيرة من المستوطنين في عددها ونشاطها.[3]

وبعد توقيع المعاهدة طلب الباي إكراما له إبعاد الجيوش الفرنسية عن تونس العاصمة وقد صرح للجنرال "ستنقضون بذلك شرفي وستسمحون لي بإخضاع مواطني، حيث لم يبق لي أي نفوذ عليهم".[4]

وعندما رجع روسطان وزير الخارجية الفرنسي في هذا الأمر لاحظ الوزير ان الباي أصبح حليفا وأنه يجب أن يعامل بعناية وإكرام مضاعفين. وقد أعطى الأمر بسحب الجيوش من تونس العاصمة، ومنذ توقيع المعاهدة يوم 12ماي أصبحت تونس تحت الحماية الفرنسية.

[1] محمد حسن الميناوي، المرجع السابق، ص155.

[2] محمد على الحباشي، المرجع السابق، ص84.

[3] إيهاب حسين علي حسين مصيرع، المرجع السابق، ص826.

[4] عبد الرحمان تشايجي، المسألة التونسية والسياسة العثمانية (1881-1913م)، تع: د.عبد الجليل التميمي، دار الكتب الشرقية، تونس، 1973م، ص130.

المطلب الثاني: انتصاب الحماية وردود الأفعال:

أولا: انتصاب الحماية الفرنسية في تونس:

منذ إمضاء معاهدة 12 ماي 1881م، أصبحت فرنسا ترغب في العمل وحدها بالإيالة التونسية بدون تدخل أية دولة من الدول الأخرى مهم كانت المصالح التي لها بتونس،[1] حيث يستند نظام الحماية الفرنسية على معاهدة باردو المشار إليها والتي ينص الفصل الرابع منها على أن فرنسا يمثلها في تونس مقيم عام يكون الواسطة بينها وبين الحكومة التونسية، كما ينص الفصل الخامس على أن علائق تونس الخارجية، تكون لنواب فرنسا السياسيين في الخارج، ثم أبرمت الاتفاقية الممضاة بسراي 08 يونيو 1883م، وبمقتضاها التزمت الحكومة التونسية بإجراء الاصلاحات الداخلية من إدارية وعدلية ومالية، التي تراها فرنسا مناسبة،[2] والتي قام بها محمد الصادق عن طريق الاستعانة بالوزير خير الدين التونسي الذي حاول إخراج البلاد يثوب متقدم حديث على منوال الدول المتقدمة، حيث استطاع نقل البلاد من الفوضى والظلم إلى حالة الأمن والرخاء وضبط النظام والرقي في كل مرافق الحياة محاولا حفظ البلاد من الناحية السياسية داخليا والمحافظة على استقلالها التام من كل تدخل أجنبي.[3]

والجدير بالملاحظة أن معاهدة باردو دون أن تنص بصريح العبارة على حق التدخل في شؤون الإيالة الداخلية كانت تتضمن لا محالة إمكانية قيام الدولة الحامية لمراقبة جميع اعمال الدولة المحمية، حتى تتمكن من الاضطلاع بالمسؤوليات التي تعهد بها إليها المعاهدة، ذلك أن حق التدخل الراجع إلى الدولة المحمية في ميدان الإدارة الداخلية منبثق عن الالتزامات الدولية التي تعهدت بها بموجب إبرام عقد الحماية نفسه.

[1] أحمد القصاب، تاريخ تونس المعاصر، (1881-1956م)، ط1، تع: حمادي الساحلي، الشركة التونسية ، تونس 1986م، ص18.

[2] حسن الحسيني عبد الوهاب، المرجع السابق، ص179.

[3] جميل بيضون وآخرون، المرجع السابق، ص ص 110، 111.

لقد توقفت معاهدة باردو إلى استنباط حل وسط بين وضعية الاستقلال ووضعية الإلحاق. ذلك ان فرنسا قد اعترفت مثلما فعلت ذلك في الماضي بسيادة الباي على البلاد التونسية.

إن ممارسة حق إبرام المعاهدات والتفاوض في شأنها قد انتزعت من العاهل التونسي وأسندت إلى فرنسا، فلم يعد من الممكن أن يبرم الباي أية معاهدة دون أن تطلع عليها الحكومة الفرنسية. يترتب على الوضعية القانونية الجديدة التي وجد فيها الباي نفسه أنه فقد حرية التصرف في حق إعلان الحرب وإبرام السلم. حيث أن الدولة الحامية هي التي تتولى بمقتضى الفصل الثالث من المعاهدة والدفاع عن اراضيه وشخصه وعائلته، ولكن بما أن شخصية الدولة المحمية السياسية، قد بقيت على حالها، فإن تلك الدولة تستطيع في أي وقت ان تنقض أية معاهدة أو اتفاقية مبرمة بينها وبين الدولة الحامية وأن تطالب باسترداد سيادتها الكاملة وأن تسحب من الدولة الحامية حق التمتع بالحقوق التي فوضتها لها والتي تخلت عنها لمدة غير معينة.[1]

"وفي حالة نشوب نزاع مسلح بين الإيالة وفرنسا، فإن ذلك النزاع يتخذ بالضرورة صبغة دولية، لأن الحماية تمثل علاقة دولة بدولة، وأن تلك العلاقة تقيد، فحسب حق ممارسة بعض الحقوق المتعلقة بسيادة الدولة المحمية التي بقيت شخصيتها على حالها، وعندما تدور رحى الحرب ينتهي مفعول معاهدة الحماية، ويسترجع كل طرف الموقع الذي كان يحتله قبل إبرام تلك المعاهدة.[2]

لقد كان نتيجة هذه الحملة العسكرية احتلال فرنسا للملكة التونسية ونصب حمايتها على البلاد، وقد اعترف محمد الصادق باي بالحماية ووقع على المعاهدة التي عرضها عليه الجنرال بريار غداة حصاره لقصر السعيد بباردو وذلك في 12جمادى الثانية 1297هـ (12ماي 1881م).

[1] أحمد القصاب، المرجع السابق، ص14.

[2] نفسه، ص15.

ومن ذلك الحين ارتبط تاريخ تونس بالأحداث الواقعة في داخل البلاد وانحصرت المهمة في الاصلاحات الحاصلة في هيئة الحكومة وتنظيم الإدارة التونسية.[1]

لم يكن احتلال فرنسا لتونس عام 1881م، مفاجأة، وذلك لأن السيطرة الفرنسية على تونس بدأت منذ أن وطئت أقدام الفرنسيين الجزائر عام 1830م، إذ كانت فرنسا تسيطر سيطرة غير مباشرة على تونس، بحيث كانت كل المناصب تحت إشرافها، وهذا يدل على سيطرتها على تونس قبل احتلالها.

تمهيدا لعملية الاحتلال قامت الحكومة الفرنسية باتخاذ جملة من التدابير العسكرية لتنفيذ خطتها إذ طلب المقيم العام الفرنسي جول فيري في يناير 1881م بالإسراع في مد خط سكة الحديد بين تونس والجزائر، حتى يسهل عليهم نقل القطعات العسكرية والمؤن إلى تونس، وبذلك اعترفت الدول الأوروبية الاستعماري بالحماية الفرنسية علة تونس، وذلك باستثناء الدولة العثمانية لأنها كانت خاضعة لها، حيث كان باي على تونس موظف لدى الدولة العثمانية ولا يحق له عقد أي اتفاقيات دولية دون الرجوع إليها، وبتوقيع اتفاقيات الحماية الفرنسية تكون تونس قد فقدت استقلالها وأقرت تبعيتها المطلقة للسلطة الاستعمارية الفرنسية.[2]

اتخذت سياسة الاستيطان الفرنسي في تونس بعد الاحتلال مسارات مختلفة منذ بداية احتلالها شجعت الاستعمار الحر، وأكدت ان السيطرة على اقتصاد تونس لا يكلف الحكومة الفرنسية كثيرا، وإنما يتطلب مساهمة الرأس مال الفرنسي عن طريق إيجاد مجال للاستيطان في تونس وينشط ذلك عن طريق الأفراد بدلا عن الدولة لكن يبقى ذلك تحت حمايتها بما أنها سيطرت على الأوضاع في تونس، كما أنها قامت بإصدار مراسيم قانونية وتمثل ذلك في فتح باب الهجرة الفرنسية إلى تونس وتسهيل استيطانهم بها، ويرجع سبب ارتفاع أعداد

[1] حسن الحسيني عبد الوهاب، المرجع السابق، ص187 .

[2] إيهاب حسين علي حسين مصيرع، المرجع السابق، ص ص 825، 826.

المستوطنين في تونس إلى المغريات المادية والمعنوية التي وضعتها الحكومة الفرنسية بالإضافة إلى تشجيع فرنسا لمخططات الاستعمار الاستيطاني والذي دفع المستوطنين إلى شراء مئات الآلاف من الهكتارات بأبخس الأثمان في مدة وجيزة، كذلك توفير اليد العاملة التي يختارها المستوطنون بأجور زهيدة من التونسيين، ولم تقتصر إجراءات الاحتلال الفرنسي على الأراضي الزراعية من خلال المراسيم التي صدرت، بل تعدت إلى الانتاج المعدني، فسيطرت على إنتاج الفوسفات والحديد، وغيرها من المعادن، وأخذت تصدرها إلى فرنسا كمواد أولية لصناعاتها مما نتج عن إفلاس الخزينة التونسية، وإغراقها في الديون التي أخذت تتراكم عليها مما أدى إلى انخفاض أجرة العامل التونسي وانتشار الفقر والمرض بين الشعب التونسي نتيجة السيطرة الاستعمارية.[1]

ولهذا نرى فرنسا تسعى بمختلف الوسائل إلى فرض معاهدة أخرى تضمن لها حق التدخل في شؤون تونس بصفة واسعة وفعالة، فبدأت سعيها لتحقيق هذه الغاية واخذت كل الفرص لفرض معاهدة ثانية تحقق إتمام سيطرتها على البلاد، وسلكت مع الباي الجديد على باي[2] طرق أخرى لإرغامه في النهاية على إمضاء الاتفاقية المعروفة[3] باتفاقية المرسى.*

ثانيا: ردود الأفعال:

لقد دحض تطور الوضع في البلاد التونسية بعض مزاعم حكومة الجمهورية الثالثة التي اعتبرت المسألة التونسية منتهية بعد 12 ماي 1881م، فقد عرفت البلاد إثر التوقيع على معاهدة باردو انتفاضة تكاد تكون عارمة.[4]

---

[1] إيهاب حسين علي حسين مصيرع، المرجع السابق، ص 828.

[2] **علي باي:** من بايات الأسرة الحسينية في تونس، نصب في 1882م، شهد عهده توقيعه لمعاهدة المرسى، توفي في 1888م، ينظر: محمد بن خوجة، صفحات من تاريخ تونس، تق تح: حمادي الساحلي، الجيلالي بن الحاج يحي، ط1، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1986م، ص133.

[3] الحبيب تامر، المرجع السابق/ ص29.

* ينظر: الملحق رقم (04)، ص ص159-160.

[4] علي المحجوبي، المرجع السابق، ص 63.

ففي جهة الكاف[1] ثار أولاد عيار بقيادة علي بن عمار، وفي جهة القصرين ثار الفراشيش بقيادة الحاج الحراث، وفي القيروان قاد قبائل جلاص[2] كل من علي بن عمارة وحسين بن مسعي، وفي جهة قفصة قاد قبائل الهمامة أحمد بن يوسف، وفي جهة صفاقس ثارت المدينة بقيادة محمد كمون، ومحمد الشريف وغيرهما وأنجدها علي بن خليفة بنجدة من فرسان نفات كما وصلتها نجدة من جلاص وأخرى من اولاد عزيز من الهمامة، وفي قابس ثارت الأعراض، وقاد المعارك علي بن خليفة النفاتي، وقام بنو زيد في الحامة بزعامة إبراهيم الساسي وأخيه بلقاسم بن سعيد ومحمد بن شرف الدين، وفي جهة نفزاوة ثارت قبائل أولاد يعقوب بقيادة على بوعلاق والمرازيق يتزعمها الشيخ محمد بن عبد الله، وفي مطماطة ثارت قبائل الجبل في مقدمتها الشيخ عامر شيخ بني عيسى، وفي ورغمة أثار قبائل الفارس منصور الهوش.

وفي باريس، تباينت المواقف في الأوساط السياسية حول إرسال التعزيزات خوفا من أن تتكبد قوات الاحتلال المزيد من الخسائر البشرية، وتأكد الجميع أن الأمر كان ابعد ما يكون من مجرد فسحة عسكرية، كما كان يتوقع جنرالات الاحتلال.

وفي تونس ازدادت المشاعر تأججا بسبب تمادي محمد الصادق باي في موقفه الاستسلامي، الغريب في الأمر أن جيش الباي قد تلقى تعليمات تدعوه إلى التزام الحياد التام بين الرعايا التونسيين وجيش الاحتلال والانسحاب، كلما تقدم ذلك الجيش في الاتجاهات التي حددتها قيادات الوحدات الفرنسي، وقد بث موقف الباي وسلوك أخيه على البلبلة في نفوس جميع السكان الذين لم يفهموا كيف تخلى الباي عن رعاياه في مثل تلك الفترة الحرجة،

[1] **الكاف:** مدينة تونسية تقع بمنطقة التل العالي على مسافة 30 كلم على الحدود الجزائرية، ينظر: محمد الطالبي، دائرة المعارف التونسية في تاريخ إفريقية، عدد خاص ببيت الحكمة، تونس، 1988م، ص163.

[2] **قبائل جلاص:** أو الزّلاص تنطق عند المصريين إجلاص وهم السكان الأصليون لشمال إفريقيا ينتشرون بشكل واسع في مصر وليبيا وتونس. ينظر: http://ar.unionpedia.orq تاريخ الزيارة: 2023/03/05م،الساعة 10:54، الخروج: 11:12.

وقد منعهم علاوة على ذلك من الدفاع عن أنفسهم، وبدأ الحديث عن تسليم البلاد إلى النصارى..." وأكثر من ذلك، فقد اعتبر محمد الصادق باي أن المقاومة فتنة ومن قاوم الاحتلال في عداد الجناة"، وبعد فإن من الأحكام المقررة في القانون الدولي أن لا يطلب تعويض من الخسائر الناشئة عن وقائع الحرب وما جرى بمحطة وادي الزرقاء في 30 اشتنبر سنة 1881م، هو من هذا القبيل، غير أن المصائب التي نشأت عما جناه في تلك الموقعة بعض رعايانا الثائرين حركت فينا الشفقة على الأقارب الذين هلكوا في الفتنة عاطفة المصاب، فضربنا على الجانبين خطية لنعوضهم بها من بلائهم"، ورغم المرارة التي تسبب فيها استسلام أولي الأمر، ظل الباي في نظر التونسيين رمز السيادة: إن من أبرز ما تبين لنا من خطاب هؤلاء الرجال الذين قاوموا المحتل الفرنسي، هو وعيهم بالانتماء إلى أمة واحدة تجمع طاعة الباي بين الحسينية، منهم والباشية وتربط بدوهم وحضرهم وتوحد بين أوطان جماعاتهم في وطن الدولة التونسية.[1]

فقد نشرت صحيفة L'Afrique Française مقالا تجاوز ما كان يسود الخطاب الاستعماري آنذاك من تحاليل سانجة وعنصرية لحركة المقاومة التونسية، فقد أبرزت ذلك المقال أن تلك الحركة لم تكن حركة تدبرها جماعة من اللصوص أو حركة ذعر لجامعات محلية منزوية في أوطانها، وإنما كانت حركة انتصار سياسي لأصحاب دولة بلاد الحسينيين.[2]

ثالثا: المراقبات المدنية والعسكرية

إحكاما لسيطرتها على المجال الترابي وسكانه، أخضعت الإدارة الاستعمارية جميع القيادات بمدنها وقراها إلى مراقبات مدنية وعسكرية تشرف مباشرة على سلك القيادة والخلفاوات والمشايخ، ويتضح ذلك من خلال الجدول التالي وهو من وضع أحد العسكريين الملحقين بالإقامة العامة.[3]

[1] محمد على الحباشي، المرجع السابق، ص 85.

[2] نفسه، ص84.

[3] SERVONNET (Jean). Attachémeval à la Résidence Générale de France à Tunis. Matériaux pour servir à la géographie de la Tunisie R.T.N° 10Avril 1896

ينظر الملحق رقم (05)، ص161-170.

المبحث الثاني: إجراءات السياسة الاصلاحية الفرنسية في تونس

المطلب الأول: الاصلاحات الإدارية والعدلية

أولا الإدارية:

I. التنظيم الإداري:

بعد أن ثبتت فرنسا أقدامها في البلاد التونسية سارعت إلى إقامة مؤسسات وأنظمة واصلاحات إدارية لتركيز إدارة فرنسية تمارس سلطتها الفعلية وفق أهدافها.

أ- الإدارة المركزية:

كانت الدولة التونسية دولة قائمة بذاتها بمؤسساتها الدستورية والإدارية، رئيسها الأعلى هو الباي وإلى جانبه مجلس وزراء يقوم بالسلطة التنفيذية، ومجلس تشريعي وهيئة قضائية،[1] إلا أن مجيئ فرنسا وبعد توقيع معاهدة باردو أصبحت الإيالة التونسية بمقتضاها خاضعة للنفوذ الفرنسي. سعت فرنسا إلى الإطاحة بمقومات الدولة التونسية،[2] فقامت بتقييد سلطات الباي واستولت على السلطة التشريعية، وجاءت الأوامر العالية من رئيس الجمهورية الفرنسية بتنصيب المقيم العام الذي أصبحت سلطته فوق سلطة الباي والباي تحت أمره.[3]

ب- المقيم العام:

عملت فرنسا على التقليص من صلاحيات العرش الحسيني، وذلك بالأمر الذي أصدره رئيس الجمهورية الفرنسي في 10 نوفمبر 1884م، بإخضاع جميع الأوامر التي تصدر عن الباي إلى موافقة دولة فرنسا. ثم أصدر أمره بأن يلقب نائب فرنسا بالقطر التونسي بالوزير العام المقيم. بأنه هو الأمين العام في الإيالة وله الرئاسة على رؤساء العساكر البرية والبحرية، وكل خدمة إدارية متعلقة بالأوربيين والتونسيين.[4]

---

[1] علي العريبي، الحاضرة، م2، د.ط، تونس، د.س، ص23.

[2] نفسه، ص ص 22، 23.

[3] يونس درمونة، تونس بين الحماية والاحتلال، مطبعة الرسالة، مكتب تونس الحرة، تونس، د.س، ص 51.

[4] محمد علي الحباشي، المرجع السابق، ص87.

وامتدت صلاحيات المقيم العام حتى أصبح هو الحاكم الفعلي وانحصرت سلطة الباي في الاطلاع على الأوامر والقوانين ووضع خاتمه عليها في النهاية مهما كانت ضراوتها وإخلالها بمقومات السيادة الوطنية.[1]

فكانت من سلطاته التنفيذية رئاسة مجلس الوزراء ورؤساء المصالح واصدرا أوامر الباي وتنفيذها واحتكار حق التراسل مع الحكومة الفرنسية، وفيما بعد أصبح يترأس المجلس الكبير، وكان يحق له تنصيب الباي باسم فرنسا وإقالته أو خلعه عند الضرورة نيابة عن الحكومة الفرنسية.[2]

وقد تولى منصب المقيم العام من سنة 1881م إلى سنة 1911م، سبعة مقيمين فرنسيين وحتى نهاية فترة الحماية، كان هناك 22 مقيما عاما، وكانت مدة توليهم تتراوح بين السنة وتسعة سنوات، كان لهم شأن كبير في تركيز أسس الحماية وتحقيق الأهداف الاستعمارية.[3]

ج- الكاتب العام:

أحدث هذا المنصب بأمر علي بتاريخ 04 فبراير 1883م، كان في البداية يمثل مساعد الوزير الأول، إلا أنه سرعان ما أصبح المراقب الفرنسي الأول على الإدارة التونسية، فصارت جميع أعمال وقرارات الوزير الأول ورؤساء المصالح العامة الأخرى غير نافذة ما لم تحمل تأشيراته.[4] فهو يقوم بدور الحاكم في البلاد من حيث شؤونها الداخلية سياسيا، اقتصاديا واجتماعيا.[5] كما كان له مساعد يساعده ويقوم بأعماله أثناء غيابه.[6]

---

[1] علي العريبي، المرجع السابق، ص23.

[2] خليفة الشاطر وآخرون، تونس عبر التاريخ: الحركة الوطنية ودولة الاستقلال، ج3، مركز الدراسات والبحوث، تونس، 2005م، ص35.

[3] علي العريبي، المرجع السابق، ص23.

[4] علي البهلوان، المرجع السابق، ص116.

[5] علي العريبي، المرجع السابق، ص24.

[6] علي البهلوان، المرجع السابق، ص116.

II. تنظيم الإدارة المحلية:

أ- الدوائر الإدارية وتنظيم العمال:

كانت البلاد التونسية عام 1881م، مقسمة إلى حوالي 80 دائرة إدارية يرأس كل دائرة عامل أو (قائد)، يمثل السلطة المركزية بدائرته بمساعدة عدد من مشايخ التراب، كانت حدود الدائرة متسعة وغير مدققة وكان المشايخ يدافعون عن القبيلة من أي خطر، ويجمعون الضرائب ويسلمونها إلى القائد، وبعد إنشاء منصب الخلفاوات بالمرسوم المؤرخ في 28 نوفمبر 1889م، بصفتهم أعوان القائد ويعوضونه في غيابه، وتم ادخال إصلاحات جزئية عام 1887م، باستبدال الدوائر القبلية بدوائر ترابية والتقليص من عددها من أجل تسهيل جمع الضرائب والتسيير المحكم للبلاد.[1]

أما فيما يتعلق باختيار العمال أصبح المقيم العام أو الكاتب العام، هو من يختارهم بالاتفاق مع قوات الاحتلال، أما طريقة انتخاب الشيوخ، يتم باقتراح من سلط الحماية، وصاروا بعدها يعينون، وتم اسناد مناصب سواء في الميدان المدني أو الديني إلى كبار الملاكين العقاريين وممثلي العائلات العريقة المحترمة الذين إعتاد الأهالي رؤيتهم على رأس المصالح الإدارية، ذلك أن سلطات الحماية عمدت إلى اختيار العامل ممن يملكون الوجاهة العائلية ويخلصون للدولة الحامية. وفي عام 1912م أحدث وسط بين العمال والخليفة وهو الكاهية، يتولى مهام العامل في دائرة فرعية من دائرة العمل.[2]

[1] أحمد القصاب، المرجع السابق، ص ص 394- 395- 398.

[2] نفسه، ص ص394-399.

تنظيم منطقة الجنوب:

تعد منطقة الجنوب خارجة عن السلطة التونسية، إذ تعتبر منطقة عسكرية يدير شؤونها ضباط في الجيش الفرنسي خاضع لإدارة الشؤون الأهلية التابعة للمقيم العام نفسه، وامتاز الحكم العسكري في هذه المناطق بجبروته واضطهاده للسكان.[1]

وقسمت منطقة الجنوب إداريا إلى أربعة أعمال: عمل ورغمة، عمل مطماطة، عمل نفزاوة، عمل الودارنة. وجعل في كل منهما مكتب شؤون للأهالي لمراقبة إدارة العمل، وكان جميع ضباط المناطق الجنوبية تابعين للمصلحة المركزية لشؤون الأهالي الموجودة منذ سنة 1906م، تحت السلطة المباشرة للمقيم العام، وكان يتلقى جميع المراسلات عن طريق القائد العام للقوات الفرنسية بتونس.

جعلت هذه المناطق تحت الحكم العسكري نظرا لبعد المنطقة وتشتت السكان وصعوبة المواصلات، ولكي لا يتسنى للسكان النازحين من المناطق المجاورة باجتياز الحدود التونسية بالإضافة إلى منع تسرب أي مساعدات من أسلحة وذخيرة من البلاد الطرابلسية، بحكم تقارب المسافة مع تونس.[2]

ج- المراقبون المدنيون: أحدثت هذه المهمة بموجب المرسوم الفرنسي المؤرخ في 04أكتوبر 1884م، من طرف رئيس الجمهورية الفرنسية التابعين مباشرة إلى المقيم العام الفرنسي، مهمتهم الإشراف على العمال والإدارات العامة والتكفل بقوات الأمن والقوات العامة.[3]

[1] الحبيب تامر، المرجع السابق، ص67.

[2] أحمد القصاب، المرجع السابق، ص ص 402-404.

[3] يونس درمونة، تونس بين الحماية والاحتلال، المرجع السابق، ص50.

كما خوّلت لهم صلاحية النظر في الشكاوي المقدمة ضد القياد والتحقيق فيها. كما خولت لهم كامل الصلاحيات للاطلاع على كل ما يجري في مناطقهم الإدارية سواء عن طريق الاستعانة بموظفين من الأهالي أو عن طريق جولات تفقدية يجرونها بأنفسهم.[1]

ومن مهامهم احترام حقوق ومصالح المستوطنين وتنفيذ التراتيب الصادرة عن الإدارة المركزية، كما كلفوا بجمع التقارير المتعلقة بالوضع الأمني والاقتصادي وانشغالات المواطنين وإعلام المقيم العام بها.[2]

فكانوا عبارة عن جهاز استخباراتي، فكانت سلطاتهم تشمل جميع فصائل الأمن من بوليس وجندرمة وغيرهم. وامتدت صلاحياتهم إلى التأثير في خيارات الحكومة واصبحوا يتدخلون مباشرة في شؤون الإدارة المحلية.[3]

III. الهيئات النيابية:

أ- مجلس الشورى:

تأسس هذا المجلس عام 1896م، يأخذ رأيه على سبيل الاستشارة في سياسة البلاد الاقتصادية، ظل هذا المجلس مقصورا على المستوطنين فيختارون ممثليهم من بين أعضاء الغرف التجارية والصناعية وأعضاء المجالس البلدية، وبعد السماح للتونسيين بدخول هذا المجلس للمرة الأولى عام 1907م، جعل تمثيلهم بالتعيين، فيختار المقيم العام 16 من أهل البلاد، رغم أنهم كانوا لا يكونون سوى أقلية في المجلس، فقد لوحظ ارتفاع بعض أصوات المعارضة في وجه الممثلين الأوربيين، لذلك تقرر جعل هذا المجلس قسمين، يجتمع كل منهما على حده، وظل الفصل بين الأعضاء التونسيين والأوربيين وهو القاعدة التي سارت عليها المجالس البلدية والتشريعية، واستمر هذا الوضع قائما إلى أن ظهر ضغط الحركة

[1] عدنان المنصر، استراتيجيا الهيمنة: الحماية الفرنسية ومؤسسات الدولة التونسية، تق: محمد الهادي الشريف، دار محمد علي للنشر، تونس، 2003م، ص208.

[2] خليفة شاطر وآخرون، المرجع السابق، ص ص 40، 41.

[3] نفسه، ص41.

الوطنية بعد الحرب العالمية الأولى، فأدخلت بعض التعديلات على هذا المجلس، ولكنها كانت بعيدة عن الاستجابة للرغبات الوطنية.[1]

ب- المجلس الكبير:

هو مجلس استشاري مركب من قسمين:

1-**القسم التونسي:** يتكون من 53 عضوا يمثلون ثلاثة ملايين ونص مليون من التونسيين، ينتخبون من الدرجة الثانية من طرف نواب لا يشارك في اختيارهم إلا عدد ضئيل من السكان، وكانت فرنسا شديدة الحذر في اختيار الناخبين والمنتخبين، لإبعاد كل مرشح لا يروقها.[2]

2- القسم الفرنسي: يتكون من 53 عضوا يمثلون 150 ألف فرنسي، وانتخابهم عام سنوي.[3] تأسس هذا المجلس 13 تموز/يوليو 1922م، من قبل سلطة الإدارة الفرنسية، ومن مهامه دراسة الميزانية التونسية التي تعرضها عليه الحكومة وإبداء الرأي في القروض العمومية والنظر في الاتفاقيات التي تعقدها الحكومة مع الأفراد.[4]

ج- المجالس البلدية:

هي مجالس تتولى مسؤولية إدارة بلديات المدن، منذ بداية الاحتلال الفرنسي لإيصال صوت المستوطنين الأوربيين إلى السلطة التنفيذية، ولم تكن طبيعة النظام الاستعماري تسمح باشتراك التونسيين في عضوية هذه الهيئات أو إقامة نظام نيابي لتعديل موازين السلطة، واقتصر الأمر في البداية على إحداث الغرف التجارية والزراعية والمجالس البلدية.[5]

---

[1] صلاح العقاد، المرجع السابق، ص197.

[2] علي البهلوان، المرجع السابق، ص ص 121، 122.

[3] نفسه، ص 122.

[4] إيهاب حسين علي حسين مصيرع، المرجع السابق، ص830.

[5] نفقسه، ص 831.

ثانيا العدلية:

سعت فرنسا منذ وطئت أرض تونس إلى توسع اختصاصاتها، ويظهر ذلك في معاهدة المرسى التي جاءت مكملة لمعاهدة باردو والتي من أهم ما تضمنته إدخال الاصلاحات الإدارية والعدلية والمالية. فكان للإصلاح العدلي النصيب الواسع من هذه الاصلاحات.[1]

فكانت أول خطوة قامت بها هي **إلغاء المحاكم القنصلية**، كانت خطط الحماية هي تحويل بقية الجاليات الأجنبية المختلفة إلى المحاكم الخاصة التي تأسست لتطبق قوانين فرنسا.[2]

وتمهيدا لقبول هذه الدول إلغاء هذا القضاء أصدر الباي مرسوما في 05 ماي 1883م، بجواز تحول الأجانب المقيمين في تونس إلى المحاكم الفرنسية في حالة ما انعدم القضاء القنصلي الذي يتبعونه وأنه إذا ألغت دولة من الدول محكمتها القنصلية فإن رعاياها يصبحون تابعين للمحاكم الفرنسية، ثم سعت فرنسا مع جميع هذه الدول التي كانت موجودة في عهد الإمتيازات الاجنبية قبل الحماية، وعقدت معها الاتفاقات، حتى إلغاء آخر محكمة قنصلية في 15 أغسطس 1884م، بعدما كان عددها يبلغ 15 محكمة.[3]

جاء ذلك بعد سعي فرنسا إلى كسب رجال الأعمال الأجانب الذين يحاربون سلطات الحماية لضمان مصالحهم ومستقبلهم بالإيالة، إلا أنها وجدت صعوبة في إقناع الفئة الفقيرة بما فيهم صقلية التي كانت شديدة التعصب لبلادها واستنجاد فرنسا برجال الدين وادعائهم بأن سعيهم لمصلحة الكنيسة، وبذلك تم لفرنسا توطيد نفوذها السياسي بالبلاد التونسية.[4]

[1] صلاح العقاد، المرجع السابق، ص194.

[2] نفسه، ص196.

[3] الحبيب تامر، المرجع السابق، ص71.

[4] على المحجوبي، المرجع السابق، ص ص 96، 97.

إنشاء المحاكم الجديدة:

بعد إلغاء المحاكم القنصلية وتعويضها بالفرنسية من الأهداف الاستعمارية التي تظهر في سياسة الفرنسيين منذ أن وطئت أرض تونس من خلال انتزاع الاختصاصات التونسية وتجديد المرجعيات القانونية، فلم تنتظر في توقيع معاهدة المرسى لوضع اللبنات الأولى للقضاء الفرنسي، فقد نص قانون 18 أفريل 1883م، على إنشاء محكمة ابتدائية فرنسية بتونس العاصمة، و10 محاكم صلح، وقد عهد إلى هذه المحاكم بالفصل في نوازل المتداعين الأوروبيين بصورة تامة. وتشمل اختصاصاتها مادة الأحوال الشخصية والمواد المدنية والتجارية والجزائية، وقد كان للمحكوم عليهم حق استئناف هذه الأحكام بالخارج، وترجع هذه المحاكم الفرنسية بالنظر مباشرة لوزارة العدل الفرنسية، أم القضاء التونسي فكان لا ينظر إلا في القضايا التي تهم التونسيين لتوسع فرنسا في اختصاصاتها لتنظر في نزاعات الرعايا الأهالي التي يكون أحد أطرافها أوروبيا، وبذلك أصبح القضاء الفرنسي المرجع العدلي الأساسي للبلاد. نتج عن اقتحام الفرنسيين للميدان القضائي مع المحافظة على المؤسسات العدلية السابقة تضخم ملحوظ للأنظمة القضائية، حيث أصبح لتونس خمسة أصناف من المؤسسات العدلية، أولها فرنسي وثانيها مشترك، وتمثله المحكمة العقارية، أما باقيها فيشمل المحاكم الشرعية الاسلامية والمحاكم النظامية التونسية ومحاكم الأحبار.[1]

وكان للجانب العسكري نصيبا من الاصلاحات في الميدان العدلي، فأنشأت بذلك:

- **العدلية العسكرية:**

في السنوات الاولى من الاحتلال كانت العدلية العسكرية من مشمولات المجلس الحربي التابع لجيش الاحتلال، ثم المجلس الحربي التابع للقائد الأعلى للجيوش بالبلاد التونسية. وفي عام 1928م أنشأت المحاكم العسكرية التي يشغلها قضاة عسكريين يتم اختيارهم من

[1] خليفة الشاطر وآخرون، المرجع السابق، ص41.

بين الضباط الملمّين بالقانون، كلفت هذه المحاكم بالنظر في أنشطة الوطنيين التونسيين خلال فترة الكفاح التحرري، تميزت بأحكامها الصارمة وعدم الإستئناف.[1]

تميزت مؤسسة القضاء بانغماسها المطلق في خدمة الاستراتيجية الاستعمارية عن طريق ترسيخ القهر في نفوس الأهالي وسد المنافذ على الأنشطة الاحتجاجية عن طريق تكثيف المراقبة والإفراط في استخدام وسائل الرّدع.[2]

[1] أحمد القصاب، المرجع السابق، ص 476.

[2] عدنان المنصر، المرجع السابق، ص181.

المطلب الثاني: الاصلاحات العسكرية:

تعتبر مرحلة الاستعمار المرجعية السياسية الفعلية لدولة الاستقلال، حيث تميزت بترسيخ ثقافة الإحتراب كنهج عام سلكته سلطات الاحتلال في إدارة مستعمراتها. فبحكم طبيعتها العسكرية كسلطة احتلال مارست كل أشكال الاخضاع المؤسسي.[1]

وفي تونس لعبت السلطة العسكرية دورا فعالا في احتلال البلاد، كما حملتها معاهدة باردو مسؤولية استتباب الأمن وتوطيد النظام، وهذا ما جعلها تفرض نفسها منذ أول وهلة وتصبح سيدة الموقف في كامل الإيالة.[2]

حافظت سلطات الاستعمار على التنظيم الإداري والأمني الذي وجدته في الوقت التي أحدثت جهازا إداريا فرنسيا حديثا له فعالية وقدرة على التحكم في البشر والمجال. تصدر الهاجس الأمني اهتمامات سلطات الحماية الفرنسية وأخذ حيزا واسعا نظرا لارتفاع عدد المقيمين فيها من الأوربيين والفرنسيين، بالإضافة إلى تنوع النشاط الاقتصادي والتركيز الإداري، لذلك سعت تلك السلطات إلى إحكام تنظيم المراقبة والضبط والعقاب والبلاد تتمثل في: [3]

أولا الشرطة:

يرتبط تاريخ الشرطة بالمدينة والسلطة السياسية، بحيث أحدثت السلطات الجديدة بعد سنة فقط من الاحتلال محافظة الشرطة الخاصة لمدينة تونس، وضمت تلك المحافظة محافظ للشرطة ومحافظ أمن وخمس محافظي دوائر بالإضافة إلى نحو 221 موظفاً أعوان أمن وحراس وكتبة ومترجمين ثم بعثت المحافظة المركزية للشرطة الحضارية وكان هذا

[1] محمد أمزيان، الدولة التسلطية في الوطن العربي، الجذور التاريخية وتشكل النخب السياسية، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، م07، ع01، جامعة قطر 2020م، ص ص 10، 11.

[2] علي المحجوبي، المرجع السابق، ص107.

[3] عبد اللطيف الحناشي، الاستعمار الفرنسي وحدود تحكمه في المجال أمنيا، الندوة الدولة للجامعة اللبنانية، 2008م، ص ص 09، 10.

الجهاز يدير الأقسام الثلاثة **الإدارية والعدلية والبلدية**. كان من مهام الشرطة تنظيم نشاط الجمعيات والتحكم في التجمهرات الصاخبة والإجراءات المتعلقة بتنظيم التجارة وإقامة الأجانب ومراقبة الحانات ومحلات بيع المشروبات الكحولية ومحلات البغاء القانونية وتنظيم المسارح والمقاهي وضبط ومراقبة التحركات الاجتماعية والسياسية، ومقاومة الجوسسة وإرسال معطيات إلى مدير الأمن العام الذي يحيلها بدوره إلى مصلحة الاستعلامات التي تهتم بالمراقبة السياسية.[1]

وكان تنظيم قوات الشرطة الجندرمة (الدرك) والارتفاع المطرد في تلك القوات من الأمور التي تستجيب إلى الوضع الجديد السائد بالأرياف والمدن التونسية، ويبرر ذلك عمليات الاغتصاب المتعددة التي أسفرت عن انتزاع مساحات كبرى من الأرض من أيدي أصحابها التونسيين أحدثت شعورا بالنقمة على المعمرين المغتصبين الشرساء، ولم يبرز هذا الشعور في شكل أعمال جماعية أو منظمة، بل في شكل أعمال فردية منعزلة (اغتيالات، حرق المنتوجات الزراعية وسرقات.. إلخ). وهي أشكال بدائية للمقاومة ولكنها تعتبر بدون شك مؤشرا لنوع ما من القلق. بدأت الحكومة تتحرج من هذه الظاهرة حوالي سنة 1897م،[2] وجاء تقرير موجه إلى رئيس الجمهورية ليكشف عن عدم استقرار الأمن بالبلاد، ليتقرر بعدها إحداث "الإدارة العامة للأمن"، وضعت تحت مراقبة المقيم العام وعهد بها إلى موظف فرنسي وفي نفس السنة أحدثت الشرطة الريفية ومراكز الحرس الريفي لحماية الممتلكات الأوروبية. [3]

وفي سنة 1898م صدرت بعض الأوامر لردع الجنح مثل الأوامر الخاصة بالمؤجرين وبجنحة السكر، وبإقامة الأجانب، وحوالي سنة 1900م تم توسيع نطاق مشمولات مصالح

[1] عبد اللطيف الحناشي، الاستعمار الفرنسي وحدود تحكمه في المجال أمنيا، المرجع السابق، ص09.

[2] أحمد القصاب، المرجع السابق، ص469.

[3] نفسه، ص470.

الأمن، حيث وجهت تعليمات مدققة للعمال والخلفاوات ومشايخ التراب تطلب منهم اليقظة والتعاون مع الشرطة والجندرمة لمراقبة السكان مراقبة مشددة.

بلغ عدد رجال الشرطة 352 عونا سنة 1898م ليرتفع إلى 460عونا سنة 1900م، و285 منهم من الفرنسيين وتجاوز الألف سنة 1920م، إلى أن بلغ اكثر من 5000 قبيل الاستقلال، وتبعا لذلك ارتفعت نفقات الأمن بنفس النسق، حيث كانت تبلغ 537000 فرنك في سنة 1896م، وارتفعت إلى 1300000 فرنك سنة 1902م، وقبل الاستقلال وصلت الاعتمادات المخصصة للأمن إلى 15% من الميزانية.[1]

مثلت الشرطة مع الجيش أهم سند للنظام القائم، وهي تشتمل على:

- الشرطة العدلية التي تبحث عن الشريرين وتضعهم على ذمة القضاء.
- الشرطة البلدية التي تقوم بردع الجنح المقترفة في الطريق العام، وتنفيذ القرارات البلدية.
- الشرطة الإدارية التي تتولى السّهر على حراسة التراب التونسي واتخاذ الإجراءات اللازمة للوقاية من الجرائم والجنح.

أما تنظيم الشرطة فهو يشتمل على:

1) إدارة مركزية على رأسها رئيس مصلحة الأمن العام الذي هو من ذوي الجنسية الفرنسية بطبيعة الحال.
2) محافظة مركزية ترجع إليها بالنظر محافظات الدوائر والمصالح الإدارية ومصلحة المرور.
3) محافظة فرقة الأمن وعلى رأسها محافظ ومحافظون مساعدون وهي مكلفة بالبحث عن الجرائم والجنح والمخالفات في كامل تراب الإيالة.
4) مصلحة تحقيق شخصية المجرمين والهوية العدلية.

[1] أحمد القصاب، المرجع السابق، ص 471.

5) الشرطة البلدية بمدينة تونس، وتنقسم بلدية تونس إلى عدة دوائر على رأس كل دائرة محافظ شرطة.

6) محافظ فرقة المخابرات العامة التي أحدثت سنة 1930م.

ثانيا الجيش:

منذ بداية الاحتلال العسكري للبلاد تم تشتيت جيش الباي الذي تحول إلى سلك رمزي للاستعراض، حيث يتولى الجيش الفرنسي حماية العرش والإيالة والمحافظة على النظام في البلاد.[1]

قسمت تونس إلى تسعة عشر قيادة، وألحق بكل واحدة قائد عسكري ومشرف مدني فرنسي، وينظم إلى مجلس المقيم العام قائد الجيش البري، ثم أضيف إليه قائد قاعدة بنزرت البحرية بعد أن صارت من أكبر القواعد البحرية الفرنسية في المغرب العربي.[2]

وفي عام 1883م تمت عملية إحصاء عام للبلاد ليتم بعدها الشروع في تجنيد التونسيين في جيش الاحتلال بواسطة القرعة، وتدوم مدة الخدمة عامين للذين تتراوح أعمارهم بين 18 و26 سنة.[3] أما في الجنوب فإن السكان مجبرون على حراسة الحدود وعلى توفير العدد اللازم من أعوان سلك المخزن بالجنوب الملحق بالجيش الفرنسي، هذا ومن الناحية المبدئية فإن الميزانية الفرنسية هي التي توفر نفقات الجيش الفرنسي المرابط بالبلاد التونسية. ولكن الميزانية التونسية تتحمل أيضا قسطا من النفقات كالمرتبات والمنح المسندة إلى خيالة المخزن بالجنوب، ونفقات الثكنات والحصون ومرتبات الجندرمة الأهلية.[4]

[1] أحمد القصاب، المرجع السابق، ص ص472، 473.

[2] وسام الهدي عكار عظيم فرحان ، المرجع السابق، ص258.

[3] أحمد القصاب، المرجع السابق، ص474.

[4] نفسه، ص475.

المطلب الثالث: السياسة الجبائية (المالية، الضرائب):

يعتبر النظام الجبائي المرآة العاكسة للحركية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لأي بلد ويبين موازين القوى السائدة بين مختلف الشرائح الاجتماعية وطبيعة التنمية ودور مختلف الأطراف في عملية الانتاج ومساهمتهم في الموارد الجبائية ومدى انتفاعهم من النفقات العمومية في بلد معين أو مرحلة تاريخية معينة، كما يعد نظاما إجباريا وليس اختياريا ولا تطوعيا، فالدولة هي من تحدد معالمه ومضمونه وتركيبته ونسق تطوره، وذلك وفق اعتماد تشريعات تضبط مكونات هذا النظام.[1]

كانت اللجنة المالية التونسية سنة 1881م تخضع لنظام رقابة أجنبية بعد أن هيمنت عليها منذ سنة 1868م، فرنسا وانجلترا وإيطاليا ما أدى إلى عجز الحكومة التونسية على تسديد ديونها واتفاق هذه القوى الأوروبية على جعل مالية الإيالة تحت نفوذها.[2] حيث تحتل البنود المالية مكانا مرموقا في المعاهدات المبرمة بين فرنسا وتونس منذ انتصاب الحماية على أن الباي الذي آل إلى الإفلاس كان قد تخلى منذ سنة 1869م عن سلطاته في الميدان المالي "**للجنة المالية الدولية**" لتصبح فرنسا المهيمنة في الإيالة وتكفلت بمهمة إرجاع القروض التي تحصّل عليها الباي الى الدائنين من المواطنين والدول الأخرى جاء ذلك في معاهدتي المرسى ومعاهدة قصر السعيد.[3] فقد جاء في معاهدة المرسى في البند الثاني والذي تضمن فيه الحكومة الفرنسية قرضا يعقده سمو الباي لدفع الدين الموحد البالغ مائة وخمسة وخمسين ألفا، ولكنها هي التي تختار الزمن والشروط الموافقة لذلك، وقد تعهد سمو الباي المعظم بأن لا يعقد قرضا في المستقبل لحساب المملكة التونسية دون إذن سابق من الحكومة الفرنسية، أما البند الثالث فيخصص لسمو الباي المعظم من مداخيل المملكة:

[1] عبد الجليل البدوي، النظام الجبائي التونسي ودوره في قيام العدالة الاجتماعية، د. ط، المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، د. س، ص04.

[2] علي المحجوبي، المرجع السابق، ص09.

[3] أحمد القصاب، المرجع السابق، ص443.

(أولا): المبالغ اللازمة للقيام بواجبات القرض الذي ضمنته فرنسا.

(ثانيا): مخصصات سمو الباي وقدرها مليونان من الريالات التونسية أي مليون ومائتي ألف فرنك، وما بقي من ذلك يعين لمصاريف المملكة ودفع مصاريف الحماية.

وجاء في البند السابع من معاهدة قصر السعيد (باردو) أي أن الدولة الجمهورية الفرنسية ودولة سمو الباي تحتفظ لنفسها بحق الإنفاق على وضع نظام مالي للملكة التونسية من شأنه الوفاء بواجبات الدين العام وضمان حقوق دائمي المملكة.[1]

كان هذا المجلس المالي هيئة مقترحة يشترك في عضويته التونسيون والفرنسيون على قدم المساواة، يبررها ما يسهل به الفرنسيون في ميزانية الدولة ومساهمتهم في النفقات المحلية على صورة قروض وإعانات. يتم اختيار أعضاء هذا المجلس ممن يمثلون المصالح الاقتصادية ويختص في بعث الميزانية والشؤون المالية فقط، وله السلطة في تعديل المشروعات التي تعرض عليه، وإذ اعترضت الحكومة على أي تعديل فلها الحق في أن تطالب بقراءة ثانية.[2] حيث تحملت سلطات الحماية كامل المسؤوليات في ما يتعلق بالمسائل المالية التونسية وتنظيمها والإشراف عليها ذلك منذ سنة 1881م، وللقيام بهذه المهمة بمفردها قام "**بول كامبون**"[3] بإلغاء اللجنة المالية الدولية وتم حلها في 02 أكتوبر 1884م وحلت محلها مؤسسة فرنسية خالصة وهي "**الإدارة العامة للمالية**" التي أحدثت بمقتضى الأمر المؤرخ في 04 فيفري 1882م، وشرعت في عملها فعليا ابتداء من 13 أكتوبر 1884م يشرف عليها مفتش فرنسي للمالية معين بأمر عليّ بصفة مدير عام للمالية مكلف بالاضطلاع بمهام وزير الباي للمالية ويساعده مدير عام مساعد تجمع هذه الإدارة كافة المصالح المالية القائمة بالذات بما في ذلك المصالح المشرفة على نقابة الدائنين في بادئ

[1] محمد حسن الميناوي، المرجع السابق، ص ص154-156-157.

[2] علي البهلون، المرجع السابق، ص327.

[3] بول كامبون: شغل منصب مقيم عام بتونس، ركز على نظام الحماية، ينظر: محمد بن خوجة، صفحات من تاريخ تونس، تق: حمادي الساحلي، الجيلالي بن لحاج يحيى، ط1، دار الغرب الإسلامية، لبنان، 1986، ص129.

الأمر كانت تضم إدارتين، إدارة الأداءات المختلفة وإدارة الجمارك 1884م ثم أحدثت سنة 1898م إدارة الاختصاصات وفي سنة 1918م إدارة التسجيل أما مصالح الخزينة فيشرف عليها الأمين العام للخزينة الذي يجمع المقابيض والمصاريف ويتولى مهمة المراقبة مفتشو المصالح المالية كما كانت دائرة المحاسبات الفرنسية هي من تنظر في المقابيض والمصاريف التي تقدم إليها كل سنة ابتداء من السنة المالية 1905م بدخول الغاية من طرف الأمين العام للخزينة ومحافظ الملكية العقارية والقباض الرئيسيين للتسجيل والأداءات الغير المباشرة والجمارك ومحافظي المغازات والقابض الأول للبريد والبرق والهاتف.[1]

ومع الحماية الفرنسية انتقل المجتمع التونسي من تقليد مرتكز على الفلاحة والصناعات التقليدية الى مجتمع تطغى عليه علاقات إنتاج رأسمالية وفق بروز أنشطة جديدة، زراعات كبرى واستغلال مناجم الفوسفات والحديد وصناعات معمالية وغذائية وخدمات من نقل وتجارة وبناء وأشغال عامة، وظهرت فئات اجتماعية بحجم أوسع مثل العمال الأجراء، في القطاع الخاص، الموظفين في القطاعات العامة، والمهن الحرة من أطباء ومحامين وحرفيين في أنشطة جديدة كالميكانيك والكهرباء والصيانة عموما في مختلف الميادين. هذه الشرائح الاجتماعية الصاعدة أصبح دخلها يمثل نسبة هامة ومتطورة في الدخل الوطني أدى الى ظهور نوع جديد من الضرائب مثل المساهمة الشخصية للدولة 1932م والضريبة على الأجور 1937م، هذه الأخيرة أصبحت تساهم بقسط متصاعد في حجم الموارد الجبائية.[2]

وكان لمصرف الجزائر دور في تونس خلال فترة الحماية كون اختلاف الحالة الاقتصادية عن الجزائر في ظروف ووقت الاحتلال، حيث كانت تونس أكثر ازدهارا من الجزائر في مواردها الزراعية والمعدنية، وكانت البنوك الفرنسية تدير فيها الأمور المتعلقة

[1] أحمد القصاب، المرجع السابق، ص ص445، 446.

[2] عبد الجليل بدوي، المرجع السابق، ص05.

بالشؤون الاقتصادية منذ فترة طويلة قبل الاحتلال، وهذا الازدهار لم يكن لينعكس على المواطنين ايجابيا بل أن أي ازدهار أو تطور كان في صالح المستوطنين والدولة الاستعمارية لأنهم كانوا مسيطرين على الوضع الاقتصادي إنتاجا وتسويقا.

عملت المصارف الفرنسية وخاصة مصرف الجزائر على منح قروض أرهقت كاهل تونس بالديون، وقد فرضت عليها التبعية الاقتصاد قبل السياسية والعسكرية، وكان اكتشاف الفوسفات في مدينة قفصة التونسية في صالح شركة فوسفات قفصة الفرنسية وهي فرع من مصرف الاتحاد الباريسي، لعب هذا المصرف دورا هاما في الاقتصاد الاستعماري في تونس الى جانب مصرف الجزائر، بحيث كان السوق الفرنسي في نهاية القرن 19م وحتى نهاية القرن 20م يمتص 70% من التجارة التونسية هذا ما يفسر مدى الفائدة التي كان يجنيها الاستعمار ومدى الضرر الذي كان يقع على المواطنين العرب في تونس.[1]

المطلب الرابع: السياسة الاقتصادية (زراعة، صناعة، تجارة)

من دوافع السيطرة الاستعمارية على البلدان المستعمرة هي الاستغلال الاقتصادي، فكانت مهمته هي تثبيت أقدامه فيها وإبقاؤه على معالم المجتمع القديم والقضاء على إمكانيات الشعب لتطوير اقتصاده وبناء قاعدة صناعية مستقلة ماعدا تطوير بعض مراكزه الاقتصادية التي تكون له أسواق لتصدير منتوجاته وتنشيط تجارته، كما أن الاقتصاد التونسي ارتبط بالاقتصاد الفرنسي،[2]

أولا الزراعة:

يرتبط انتشار الاستعمار الزراعي بتلازم ظاهرتين متكاملتين هما الحركة الاستيطانية ونشوء القطاع الفلاحي المضاربي. ويعتبر الاستعمار الزراعي احد الأسس التي ارتكز عليها

[1] عبد المالك خلف التميمي، الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي (المغرب العربي فلسطين الخليج العربي): دراسة تاريخية ذات مقارنة، تر تق: د.فؤاد زكريا، ج2، د. ط، د.س، ص ص 64، 65.

[2] سعد توفيق البزاز، الحركة العمالية في تونس، 1924/1956م: نشأتها ودورها السياسي والاقتصادي والاجتماعي، ط1، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، د.س، ص26

انتشار الرأسمالية كما يعتبر تعديل أسس الملكية العقارية أول لبنة في عملية إعادة هيكلة الريف التونسي حسب مقتضيات الاقتصاد الاستعماري.[1] حيث هيأ التسرب الرأسمالي الذي سبق انتصاب الحماية بتونس أعمال الانتزاع الريفي التي تمت خلال فترة 1881م-1920م ولئن استقر بعض الايطاليين والمالطيين منذ مدة طويلة في ضواحي مدينتي تونس وبنزرت أو بالوطن القبلي وعمدوا الى استغلال بعض القطع الصغيرة من الأرض بأنفسهم. فبالعكس من ذلك عدم وجود مجموعات ريفية فرنسية مستقرة بالإيالة قبل التدخل العسكري خلافا للمدن التي كانت تضم أقلية أوروبية وبوجه اخص ايطالية وفرنسية، ولكن بنسبة أقل تتعاطى نشاطا تجاريا هاما، أما الأرياف فقد كانت تونسية خالصة ولا يقطنها العنصر الأوروبي إلا بصورة نادرة للغاية في حين يكاد يكون العنصر الفرنسي مفقودا فيها إلا أنها بعد الهيمنة الفرنسية شهدت تغييرا.[2]

لقد بليت تونس باستعمار زراعي امتلك الأرض واسترق تحت ستار عمارة البلد واستثمارها قصد تمدنها وتعميرها فكون المعمرون حجرة تجارية تنظر في الوسائل الناجعة إلى إقامة "**النزلاء**" إقامة سعيدة في الإيالة التونسية.[3]

قامت فرنسا بالسيطرة على مصادر الثروة في البلاد والاستيلاء على أملاك الدولة من ارض البور ثم استولت على الغابات والأراضي المملوكة للأفراد الذين لا يستطيعون إثبات ملكيتهم لها وأراضي القبائل، وسلمت هذه المساحات الشاسعة للشركات الفرنسية والمهاجرين الفرنسيين.[4]

بل تطاولت في اعتداءاتها حتى على أوقاف المسلمين، وصدر قرار في تاريخ 13 نوفمبر 1898م يفرض على إدارة الأوقاف أن تضع كل عام تحت تصرف إدارة الاستعمار

[1] خليفة شاطر وآخرون، المرجع السابق، ص48.

[2] أحمد القصاب، المرجع السابق، ص55.

[3] علي العريبي، المرجع السابق، ص299.

[4] إسماعيل أحمد ياغي، تاريخ العالم العربي المعاصر، ط1، مكتبة العبيكان، الرياض،2000م، ص357.

جزءا من أراضي الأوقاف العامة على أن يتم نقل الملكية بين إدارة الأوقاف وإدارة الاستعمار مباشرة بدون إشعار، ولإدارة الاستعمار الحق في اختيار الأراضي التي تقرر الاستيلاء عليها بإرسال خبيرا زراعيا لتقويم الأرض.[1]

كما قامت بالتوسع في تفسير الأملاك الأميرية أو الدومين، ففي 1881م كانت أملاك الدولة لا تتجاوز مئة ألف هكتار سرعان ما سيطرت عليها فرنسا وبحثت عن مصادر جديدة حيث قامت بإصدار مراسيم بضمن المراعي والأملاك الأميرية أدى إلى اصطدام الإدارة بالقبائل التي تنتفع بالمراعي في شمال تونس، ولتفادي أي دعوى في ملكية هذه الأراضي صدر حكم من محكمة العقارات بأنه ليس للقبيلة شخصية معنوية يمكن أن تستند إليها في إدعاء الملكية.[2]

كما عمدت إلى إلحاق هذه الأراضي بأملاك الدولة نظرا إلى أن القبائل لا حق لها في هذه الأراضي، إذ لا تملك رسوم ملكية.[3]

اتبعت سياسة اغتصاب الأراضي حتى بلغ مجموع ما يمتلكه الأوروبيين بعد الحرب العالمية الثانية 770500 هكتار، يتسم الإستعمار الزراعي في تونس بالملكيات الكبيرة حيث أنشأت أربع جمعيات رأسمالية تمتلك من هذه المساحة 2400 هكتار ما يعادل 23% من مجموع الملكيات الأوروبية.[4]

أدى انخفاض سعر القمح الناتج عن غزو الحبوب الروسية والأمريكية للسوق الأوروبية. وهذا ما أدى للمعمرين الى ترك زراعة والحبوب للأهالي والاكتفاء بكراء جزء من أراضيهم بنسب ترتفع يوما بعد يوم وفضل جلهم ترك أجزاء شاسعة من أراضيهم بورا.

[1] الحبيب تامر، المرجع السابق، ص47.

[2] صلاح العقاد، المرجع السابق، ص200.

[3] الحبيب تأمر، المرجع السابق، ص ص 41، 42.

[4] صلاح العقاد، المرجع السابق، ص200.

ولم يخصص المعمرون سوى 53000 هكتار لزراعة الحبوب من المساحات الممتلكة بالبلاد التونسية.[1] وفيما يخص زراعة الحبوب حتى وإذا لم تكن مربحة فان الوضع يختلف بالنسبة لزراعة الكروم فأصبحت لها مكانة معتبرة، فهذه الزراعة تعتبر ضامن للأرباح الطائلة، وهذا ما فتح مجالا كبيرا للمضاربة، إلا أن الذين بادروا بالاهتمام بزراعة الكروم كانوا سماسرة أكثر منهم مزارعين. فلم تكن النتائج باهرة حيث غطت سنة 1885م سوى 1000 هكتار من أصل 176000 هكتار التي يمتلكها الفرنسيون وفي سنة 1886م تغير الوضع حيث أحصى "**دي إنسان**" 2000 هكتار مزروعة كروما.[2]

في تونس تم تشجيع المعمرين على زراعة القنب الهندي رغم منع الباي محمد الصادق زراعته بتراب الإيالة. كانت زراعة **التكروري** "حشيش مخدر من الصنف الخفيف يسمى في البلاد التونسية الحديثة التكروري" في تونس في تزايد مستمر منذ مطلع العشرينات وعرفة تطورا استثنائيا بين 1928-1932م لكن سرعان ما تراجعت المساحات المزروعة 1932-1938م.[3]

ثانيا الصناعة:

كانت الصناعة من أهم مجالات الفعالية الاقتصادية الوطنية في تونس بفضل صناعتها التي كانت معروفة بها قبل الحماية الفرنسية عليها وكانت تصدر مصنوعاتها الى خارج البلد، فقد كان الصناع التونسيون يصدرون الشاشية (طربوش) لكل الشرق ولمصر واليونان والجزائر بالإضافة إلى صناعة الأصواف والنسيج والبِسَط والأغطية وصناعة السروج والتوشيح بالذهب والفضة، كذلك نجارة الإنبوس والصياغة والصناعة الفخارية، وعرفت بأنها كانت من أعظم أسواق الحجارة الكريمة في العالم. وتعتبر صناعة السيراميك في تونس

[1] علي المحجوبي، المرجع السابق، ص135.

[2] نفسه، ص136.

[3] عبد الواحد المكني، من الظواهر الاستهلاكية الجديدة في المجتمعات المغاربية في الفترة الاستعمارية:" الشاي والتكروري" بالبلاد التونسية، ص ص 70، 73.

ونابل جواهر الحضارة العربية، عرفت كذلك بصناعة الأحذية ودباغة الجلود وكانت تصدر مسوكها الناعمة وعطورها الطبيعية، وكانت كل هذه الصناعات وغيرها تعود بأرباح كبيرة لفائدة البلد.[1]

إلا أن الاحتلال الفرنسي وبعد تثبيت أقدامه في تونس حارب هذه الصناعات الوطنية، وذلك بهدف فتح السوق التونسية على مصرعيها أمام الصناعة الأجنبية لا سيما الفرنسية وتحويل تونس بأكملها الى مجال لتصريف منتجاتها، إذ بدأ المستعمرون في تطوير القطاعات الخاصة بالصناعات الإستخراجية، وتطوير بعض المرافق الضرورية كالمرافق وسكك الحديد وعمدوا الى الانفراد في ذلك المجال والعمل الى استبعاد أهل البلاد عن تملك أية مشروعات لها قيمة في هذا الصدد.[2]

واكتسحت فرنسا الأسواق الداخلية ببضاعتها الميكانيكية الرخيصة الثمن، حتى أصبح الصناع التونسيون الذين يمثلون الطبقة الوسطى يشكون الفقر والفاقة، والغرض الأساسي من هذه السياسة هو الإبقاء على تونس كسوق تجاري للبضائع الفرنسية.[3]

وبعد أن عرقلت فرنسا تطور الصناعات التونسية القديمة، لم تسمح بوجود صناعة آلية الى في نطاق محدود، ومنعت انتشار نوع الصناعات الآلية التي من شأنها أن تزاحم بإنتاجها البضاعة الفرنسية داخل تونس وخارجها، هكذا اتبعت فرنسا في تونس سياسة تقوم على منع الأهالي من إنشاء صناعات آلية لتقوم باستغلال ثروات بلادهم والموارد الأولية وصارت تجبرهم على بيعها، وتتخذ مختلف الوسائل لتسهيل تصديرها الى الخارج وخاصة الى فرنسا.[4]

[1] عبد العزيز الثعالبي، تونس الشهيدة، تق: سامي الجندي، دار القدس، 1975م، ص ص92،91.

[2] وسام الهادي عكار عظيم، المرجع السابق، ص263.

[3] الحبيب تامر، المرجع السابق، ص50.

[4] نفسه، ص51.

وتم تفويت السوق التونسية الى صناعة فرنسية في عنفوان تطورها تبحث بشغف عن الأسواق المحمية وترك الصناعة التقليدية التونسية بدون وسائل دفاع وهي بوسائلها الفنية غير قادرة على أن تقاوم تدفق البضائع الجديدة أو المقلدة، وجعل الأسواق التونسية للبضائع الفرنسية وإقصاء مزاحمة البلدان الأخرى.[1]

ثالثا: التجارة:

مثلت السيطرة على التجارة الخارجية هدفا ثابتا للاستعمار قبل الاحتلال وبعده فبحكم الصلات التاريخية لتونس كانت فرنسا أسبق الدول الأوروبية الى إحاطة علاقاتها بتونس بعدد من الاتفاقات التجارية.[2]

كانت السياسة الفرنسية الاقتصادية في تونس ترتكز على النظام الجمركي الذي سمته في البلاد لحماية مصالحا وإيجاد سوق لترويج بضاعتها ومارست ضغطا على الدول الأوروبية للتنازل عن حقها في التساوي معها في كل الامتيازات الجمركية.[3]

ومنذ سنة 1881 الى 1890م لم تحدد السياسة التجارية الفرنسية اتجاه البلاد التونسية بالنظر الى مصالح المعمرين الفرنسيين، إضافة الى الحكومة الفرنسية وتأخذ بعين الاعتبار الاتفاقيات المبرمة بين الباي والدول الأخرى انجلترا وايطاليا بالأخص، التي تتنازع مع فرنسا، السوق التونسية لترويج بضائعها الصناعية فكان النظام الجمركي التونسي والعلاقات التجارية بين الإيالة وفرنسا الى حدود سنة 1890م، لم يدخل عليه تحويرات ذات بال، فالبضائع التونسية كانت خاضعة عند دخولها لفرنسا الى الرسوم العامة كما أن البضائع الفرنسية كانت تدفع عند دخولها لتونس معلوما قدره 08% ونتيجة تطور الزراعة الاستعمارية والتشجيع للتوطين الزراعي والضغوطات الفرنسية من أرباب الصناعة الفرنسية

[1] أحمد القصاب، المرجع السابق، ص ص 184، 185.

[2] خليفة الشاطر وآخرون، المرجع السابق، ص57.

[3] الحبيب تامر، المرجع السابق، ص51.

على السلط العمومية بفرنسا.[1] لتخصيص السوق التونسية للبضائع الفرنسية لا غير، كل ذلك أدى الى تغيير السياسة الجمركية الفرنسية اتجاه الإيالة. فمنذ سنة 1890م قبلت فرنسا فتح سوقها للمنتوجات الزراعية التونسية، كما سمح قانون 1890م بدخول الحبوب التونسية لفرنسا دون دفع معاليم **(القمح والشعير، الذرى والفول، زيت الزيتون، البقر والغنم....الخ)**.

أما الخمور التونسية فكانت تدفع عند دخولها لفرنسا معلوما قدره 60 سنتيما بالنسبة للهكتولتر إذ لم تفق درجة الكحول بها $17^0 9$ وإذا فاقت هذه النسبة تدفع معلوما إضافيا قدره 70 سنتيما للدرجة الواحدة أما البضائع التونسية الأخرى فهي تدفع أقل المعالم الموظفة على البضائع الأجنبية المماثلة، فتطبيق هذا القانون أسفر عن ارتفاع حجم المبادلات التجارية بين تونس وفرنسا بسرعة فائقة، ذلك أن الصادرات التونسية في اتجاه فرنسا التي كانت تبلغ نسبة 19% سنة 1887م قد ارتفعت سنة 1900م الى نسبة تفوق 50%.[2]

وكانت فرنسا من تقرر الرسوم الجمركية على البضائع الأجنبية لتحتكر لنفسها أسواق تونس الداخلية إضافة إلى رفع الرسوم على البضائع الأجنبية، صدر هذا الأمر العالي المؤرخ سنة 1932م والأمر المؤرخ سنة 1947م بهذه الصورة حرمت من شراء بضائع اجنبية هي أرخص ثمنا من البضائع الفرنسية التي تماثلها لتصبح تونس من أعظم الأسواق التي تروج فيها البضاعة الفرنسية رغم ارتفاع أسعارها، يتضح أن اختلال ميزان الصادرات والواردات راجع إلى السياسة الاقتصادية التي تتبعها فرنسا في تونس والتي تقوم على عرقلت تطور البلاد الصناعي.[3]

دخول تونس تحت المضلة التجارية الفرنسية مكن من تحقيق جملة من الأهداف الحيوية:

[1] أحمد القصاب، المرجع السابق، ص ص 244، 245.

[2] نفسه، ص ص 246، 247.

[3] الحبيب تامر، المرجع السابق، ص ص 52، 53.

- ✓ **أولا:** تفوق التجارة الفرنسية بتونس على تجارة سائر الدول.
- ✓ **ثانيا:** خدمة مصالح المستوطنين، إذ مكن أسلوب الحصص كبار المزارعين المختصين في إنتاج المواد الأولية الفلاحية من بيع منتوجاتهم بالسوق الفرنسية بأسعار تفاضلية.
- ✓ **ثالثا:** ترويج المواد الصناعية الفرنسية بتونس بأثمان أرفع من الأسعار الجاري بها العمل في الأسواق الخارجية الأخرى.

وآل هذا التبادل في حصر التجارة الخارجية التونسية في تصدير سلع زهيدة القيمة تلبية لحاجيات الأسواق والمراكز الصناعية الاجنبية من المواد الأولية وجلب المواد التجهيزية والبضائع كاملة الصنع والسلع الفاخرة من الخارج، وكانت تونس تختص في تصدير ثلاث سلع زراعية أساسية هي: **زيت الزيتون، الخمور والحبوب،** وتأتي الزيوت في الرتبة الأولى بنسبة 36% وابتداء من سنة 1913م، تراجعت نسبة المواد الفلاحية في التجارة الخارجية لفائدة الخامات المعدنية والفوسفات.[1]

[1] خليفة شاطر وآخرون، المرجع السابق، ص ص57، 58.

المطلب الخامس: الاصلاحات الاجتماعية

أولا التعليم:

التعليم في ظل نظام الحماية:

أصيب التعليم في تونس منذ سنة 1881م، باضطهاد حكومي لا يرحم، حيث عمدت سلطات الاحتلال على ضرب المؤسسات القائمة بدل المساعدة على تطويرها.[1] فقامت سلطات الحماية الفرنسية منذ أول عهدها بتنظيم التعليم العصري المقام على نشر اللغة الفرنسية، فأحدثت سنة 1883م إدارة التعليم العمومي التي يطلق عليها التونسيون اسم "**إدارة العلوم والمعارف**"، ثم تنظيمها بالأمر العليّ المؤرخ في 06 أفريل 1884م، وأوكلت إليها تربية أبناء المزارعين الفرنسيين الذين قدموا للاستقرار بالبلاد التونسية، والهدف الأشمل للسلطة الفرنسية يتمثل في نشر اللغة والثقافة الفرنسيتين في الأوساط الاسلامية والمالطية والإيطالية بالإيالة.[2]

ومنذ سنة 1885م إلى سنة 1890م، إرتفعت ميزانية إدارة التعليم العمومي من 12000 فرنك إلى 250000 فرنك، وارتفع عدد المدارس التي تحتل بها اللغة الفرنسية المرتبة الأساسية من 24 إلى 83 منها 4 معاهد ثانوية، أما عدد التلاميذ الذي كان يبلغ 4390 في سنة 1885م، فقد ارتفع إلى 10900 تلميذا في سنة 1890م منهم:

- فرنسيون 1494.
- إيطاليون 1730.
- مالطيون 1394.
- تونسيون مسلمون 2471.
- تونسيون يهوديون 3733.

[1] راغب السرجاني، المرجع السابق، ص 29.

[2] احمد القصاب، المرجع السابق، ص ص 293، 294.

وفي سنة 1897م، بلغ عدد التلامذة المسلمين الذي يتلقون تعليما عصريا 4656 (مقابل 2683 فرنسيا و4241 يهوديا، 2832 إيطاليا)، وهو عدد هام بالنسبة لمجموع التلاميذ المرسمين بالمدارس، لكنه يكاد يساوي عدد التلامذة اليهوديين الذين سيتخرج منهم بعد فترة قصيرة من انتصاب الحماية عدد كبير من الأطباء والحقوقيين، والخبراء افي المحاسبة والمهندسين المعماريين إلى غير ذلك من الإطارات المتأثر شديدة التأثر بالحضارة الفرنسية، أما بالنسبة للتونسيين المسلمين فإن الأفواج الاولى التي تلقت قسما من تكوينها باللغة الفرنسية، فقد بدأت تظهر في أوائل القرن، وذلك بفضل المعهد الصادقي والجمعية الخلدونية التي تأسست سنة 1896م، لإمداد التونسيين من ذوي الثقافة العربية بعناصر تكميلية من التعليم العصري.[1]

إلا أن تلك النخبة في المعهد الصادقي أو الخلدونية أو في المدرسة العليا للغة والآداب العربية هم مجرد أدوات تنفيذ لا يرتقون إلا نادرا إلى خطط المسؤولية التي هي دائما من نصيب الفرنسيين.[2]

إضافة إلى المعهد العلوي الذي أنشأه **ماشوال** بتونس سنة 1884م، الذي جلب لهم مجموعة مختلطة من التلاميذ الأوروبيين والمسلمين واليهود لتخريج المعلمين الذين يتناسب تكوينهم مع ما تهدف إليه السلطة الاستعمارية، كانت كل برامجه تدرس باللغة الفرنسية وتنتهي الدراسة به إما الحصول على شهادة ابتدائية أو بمواصلة التعليم في شعبتي التجارة أو الفلاحة، تمثل رغبة المشرفين على المعهد في تمكين المسلمين والأوربيين من تعليم فرنسي متين.[3]

---

[1] أحمد القصاب، المرجع السابق، ص ص 295، 296.

[2] نفسه، ص 297.

[3] عائشة بن يوسف، المؤسسات الدينية والعلمية بتونس ودورها في مواجهة السياسة الدينية والثقافية الفرنسية (1881-1956م)، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص تاريخ المغرب العربي المعاصر، إشراف عثمان زقب، كلية العلوم الاجتماعية والانسانية، قسم العلوم الانسانية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، 2018-2019م، ص76.

كما عمدت فرنساّ على إدخال التعليم الفرنسي في مدارس خاصة لأبناء طبقة معينة من اجل تخريج فئة معجبة بالثقافة الفرنسية لتكون عونا لفرنسا في السيطرة على الشعب التونسي، كما أنشأت مدارس لأبناء الفرنسيين منعت فيها الثقافة العربية لإدخال بعض أبناء الطبقة الخاصة من العرب الذي تخرجوا منها جاهلين لغتهم وتراثهم ومنعت المدارس العربية.[1]

فقد سيطرت فرنسا إلى التعليم فأخضعته لنظم فرنسية حتى أصبح الطالب يتقن الفرنسية ويفقه أسرارها ويتذوق أدبها أما أدبه ولغته، فهي أمور بعيدة عنه.[2]

أما فيما يخص **تعليم البنات** كانت في البداية جد محتشمة وسط جملة من التخوفات نظرا لخصوصيات مجتمع الإيالة وحساسية مسألة تعليم الفتيات، ولم تكن السياسة التعليمية الرامية إلى تعليم البنات مجرد مبادرات فردية وإنما اتسمت في مجملها بالطابع الرسمي من خلال تطعيمها بالمراسيم الحكومية، رغبة منها في منحها مصداقية أكثر، وكان ميلاد أول مدرسة خاصة بالفتيات المسلمات عام 1900م، كان عدد الملتحقات بأول مدرسة سنة افتتاحها ال 5 **فتيات** قبل أن يبلغ الرقم 100 في عام 1905م، ويستمر الوضع بالنمو مما ساهم في نجاح هذه الخطوة، إلا أن إلتحاق البنات المسلمات شبه منعدم، فضمن 4734 تلميذة في عام 1894م كانت 1069 فرنسية ومثلها من الإيطاليات، وما تتعداه 1713 يهودية، في حين لم يكن يمثل عدد المسلمات أكثر من 17، حيث نجحت فرنسا بدفع فتياتها إلى المدرسة، إلا أن الفتيات المسلمات عكس ذلك.[3]

[1] جميل بيضون وآخرون، المرجع السابق، ص112.

[2] الطاهر عبد الله، الحركة الوطنية التونسية: رؤية شعبية قومية جديدة، (1830-1986م)، ط2، دار المعارف للطباعة والنشر، تونس، 1990م، ص30.

[3] محمد قدور، السياسة التعليمية الفرنسية في تونس (1883-1939م)، رسالة لنيل شهادة الماجستير، إشراف شاوشي حباسي، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2003-2004م، ص180.

ويعد **التعليم المهني** خطوة من الخطوات التي اعتمدتها السلطات الفرنسية في تونس، وكان له أهمية بالغة على امتداد الثلاث عقود التي تلت مباشرة انتصاب الحماية على تونس، فقد عمد رواد الاستعمار الفرنسي منذ البداية إلى توجيه الأهالي صوب التعليم الحرفي التجاري الزراعي والصناعي، ولم يكن التعليم المهني أيضا ليختلف عن نظرائه من انماط التعليم بصعوباته ونجاحاته.

لقد كان **التعليم المسيحي الفرنسي** متمركزا من قبل في البلاد التونسية، لكنه أخذ أبعادا كبيرة بعد انتصاب الحماية، حيث وقع انشاء المدار المسيحية في مختلف المناطق. والهدف من وراء ذلك تكوين أجيال مسيحية متفرنسة حتى تجعله مقطوع الصلة بماضيه وتاريخه وتراثه.[1]

بقي التعليم الذي قدمته فرنسا في تونس خلال الحماية محدودا على مستوى استيعابه للتونسيين تماشيا مع أهداف الاستعمار من أنه يمثل سلاحا مكملا للسيطرة العسكرية في تونس.[2]

ثانيا الصحة:

كان تدهور الصحة العامة في تونس واضحا وملموسا في جميع الأوساط وذلك راجع إلى عدة اعتبارات في مقدمتها سوء التغذية الناشئة عن الفقر المدقع الذي شمل جميع طبقات الشعب التونسي من جراء سياسة حكومة الحماية المتبعة، إضافة إلى الاهمال في السلطة وعدم قيامها بالإسعافات اللازمة، لذلك تم تخصيص الجنس الأوروبي والفرنسي على الخصوص بالجانب الأوفر من الإسعافات رغم قلتها، ولم يخصص للشؤون الاجتماعية بما فيها الصحة الميزانية الكافية. ففي مشروع ميزانية سنة 1947م، التي بلغت 7638000000 فرنك، تم تخصيص 58875000 فرنك للشؤون الاجتماعية.[3]

[1] عائشة بن يوسف، المرجع السابق، ص77.

[2] أحمد سوالم، التعليم الاستعماري في تونس خلال الحماية الفرنسية (1881-1956م)، دورية كان التاريخية، ع34، ديسمبر 2016م، ص ص 61، 62.

[3] يونس درمونة، المرجع السابق، ص 89.

ويتضح إهمال السلطة الفرنسية بالجانب الصحي مقارنة مع عدد المستشفيات وعدد الأسِرّة بها وانعدام الأجهزة الطبية اللازمة، ففي ثلاثة ملايين نسمة لا يوجد غير 4285 سريرا للعرب والأوربيين في مختلف المستشفيات والمصحات، ويخص العاصمة منها ألفَا سرير، أي أن بقية السكان في المدن او البوادي لا يوجد سوى 2285 سريرا، وأنشأ للأوربيين بصفة خاصة مستشفى "**شارل نيكول**" مجهزا بأحدث الأجهزة وألحق به المستشفى الإيطالي الذي استلمته السلطة الفرنسية بعد انتهاء الحرب العالمية، بينما لا يملك العرب إلا 295 سريرا بالمستشفى الصادقي الذي هو عبارة عن ثكنة تركية قديمة أعدت لإيواء المرضى ولا يتوفر هذا الأخير على الشروط الصحية المطلوبة، ويوجد 322 سريرا بمستشفى "**الرابطة**" الخاص بالأمراض المعدية، كما يوجد بالعاصمة مستشفى منوبة للأمراض العقلية يأوي العرب والأوربيين في آن واحد، أما في بقية القطر التونسي فلا يوجد إلا مستشفى مدينة سوسة به 235 سريرا ومستشفى صفاقس به 240 سريرا ويوجد 27 مستشفى للعلاج البسيط موزعة على كافة أنحاء القطر ولا يتجاوز عدد الأسرة بها 1810 سريرا، وكل هذه المستشفيات يشترك فيها العرب والأوربيون على السواء.[1]

كما حرصت **المؤسسة العسكرية** على إقامة مراكز صحية مختلفة أينما تواجد الجيش الفرنسي وخاصة في أهم المدن التونسية من أهمها المستشفى العسكري بتونس "الكرم" تحديدا بقصر خير الدين، كان بمثابة مركز إسعاف ثم تطور إلى إنشاء مستوصف سنة 1884م وتوقف عن العمل بعد إنشاء مستشفى البلفيدير الذي شرع ببناءه في 1882م، على مساحة تقدر بـ9230م^2، خلال الفترة الممتدة من 1884م إلى 1914م، اشتغل فيه 07 أطباء وكانت طاقة استيعابه نحو 330 سريرا، وفي سنة 1937م تراجع عدد الأسرة إلى 280 سريرا، قدم هذا الأخير خدمات صحية مختلفة وكان يستقبل المرضى من حامية تونس وجوارها وإذا أقيمت وحدة صحية بالكاف منذ 1882م ثم تحولت إلى مستشفى ثم تطورت

[1] الحبيب تامر، المرجع السابق، ص ص 62، 63.

في 1911م لتضم قاعة للعمليات الجراحية، بالإضافة إلى مصحة "**عين دراهم**" على مرتفعات جبال خمير ومستوصف بنزرت الذي تم بناءه عام 1899م، وتوسع هذا المستشفى وتعددت اختصاصاته عام 1925م، كذلك مستوصف صفاقس 1883م ومستشفى قابس العسكري 1882م، والوحدة الصحية في سوسة عام 1881م، إضافة إلى مصحة قفصة عام 1882م، وتحولت إلى مستشفى عام 1909م، إضافة إلى الوحدات الصحية في الجنوب في مناطق مختلفة في قاعات العلاج. شيئا فشيئا تغيرت الوضعية ثم تطويرها إلى مستوصفات وبعد 1838م تم إنشاء عشر مستشفيات، كان الأطباء العاملين في الجيش الفرنسي خلال الفترة الممتدة من 1882 إلى 1915م يتراوح بين 3 إلى 7 أطباء وكانوا تابعين لجيش البر وتطور هذا العدد سنة 1919م إلى 48 طبيبا، وفي بنزرت كان عدد الأطباء 8 وفي سوسة 6 وفي قابس 3 وفي الكاف، عين دراهم وقفصة توفر لكل منهما طبيب وطبيب مساعد. وفي الجنوب كان عدد الأطباء محدودا بالرغم من ازدواجية مهامهم، طبيبان في مدنين وواحد في كل من جرجيس وبن قردان، وآخر في تطاوين. كان الأطباء العسكريون يتولون إدارة مصلحة الصحة بالفيلق الثاني، ثم ومنذ سنة 1914م، أصبحت تلك المهمة من نظر المقيم العام. كانت مدة عمل الطبيب في بداية الاحتلال سنة واحدة، ثم أصبحت سنتين قابلة للتمديد وكانوا يتمتعون بقانون خاص منذ سنة 1937م، وكذا صلاحيات خاصة.[1]

أما **الإسعاف الطبي** فيكاد يكون مفقودا، حيث أن الإدارة لا تتدخل البتة في هذا الميدان.[2] فوسائل مقاومة الأمراض المعدية شبه منعدمة وغياب حماية الطفولة بالإضافة إلى فقدان رعاية الأمهات مدة الحمل والشيوخ والعجزة من التونسيين والإهمال التام للطبقة الفقيرة.[3]

[1] عبد اللطيف الحناشي، الطب العسكري الفرنسي بتونس: بين الممارسة الانسانية والتوظيف السياسية (1881-1939م)، مجلة المعهد العالي لتاريخ تونس، ع18، جامعة منوبة، ص ص 06-10.

[2] أحمد القصاب، المرجع السابق، ص 466.

[3] الحبيب تامر، المرجع السابق، ص 64.

ثالثا: الهجرة

أخذت الهجرة حيزا كبيرا في السياسة الفرنسية تجاه تونس، فمنذ بداية احتلالها لتونس شجعت مواطنيها على الهجرة إلى تونس ووضعت أمام أعينهم كل المغريات المادية، وساعد قرب إيطاليا من تونس على الهجرة إليها وهجرة أعداد كبيرة من المالطيين إلى تونس طيلة سنوات الاحتلال.[1] حيث أوجدت فرنسا لنفسها مبررات لتنفيذ سياستها أن قلة السّكان يستوجب ملء الفراغ للهجرة إليها وموازنة تدفق الهجرة الإيطالية على تونس.[2] ويوضح الجدول أعداد المهاجرين من فرنسا وإيطاليا ومالطا.[3]

السنة	فرنسيون	إيطاليون	مالطيون
1880	700	11200	7000
1886	3500	16750	9000
1891	10000	31000	11700
1896	16000	55000	10200
1901	24000	71000	12000
1906	34600	81156	10000
1911	46000	88082	113000
1921	544700	84819	.....
1926	71020	89215	8395

وبعدد عام 1926م تزايدت أعداد المهاجرين من فرنسا وإيطاليا خاصة، حيث بلغت 160000 مستوطنا فرنسيا، 89220 مستوطن إيطالي، كان التوسع في سياسة الهجرة

[1] زاهر رياض، استعمار إفريقيا، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، 1965م، ص 246.

[2] عبد الملك خلف التميمي، أضواء على المغرب العربي، رؤيا عربية مشرقية، تصدير: ناصر الدين سعيدوني، ط1، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، د.س، ص35.

[3] سعد توفيق البزاز، الحركة العمالية في تونس: نشأتها ودورها السياسي والاقتصادي والاجتماعي (1924-1956م)، ط1، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2013م، ص22.

الأوروبية شديدة الخطورة على تونس نظرا لقلة كثافة السكان، فلم يزد التونسيون عن مليون ونصف منذ بداية الاحتلال حتى الحرب العالمية الأولى 1914م،[1]

قيام السلطات الفرنسية في سياستها بالسيطرة على البلاد التونسية وأهلها، وذلك من خلال إبعاد التونسيين عن التيسير، كما فتحت باب الهجرة الأوروبية وعملت على فرنسة وتجنيس التونسيين قصد تجريدهم من شخصيتهم وهويتهم وتحويلهم إلى مواطنين فرنسيين، وتغليب الطابع الفرنسي في البلاد، فقامت بتسهيل إجراءات الحصول على الجنسية الفرنسية سواء للأجانب أو التونسيين، وبهذا الإجراء لم تحترم القوانين الدولية الخاصة بالجنسية والسيادة التونسية، حيث قامت بإصدار العديد من القوانين التي أجبرت الباي على إصدار أوامر عليّة لتحقيق سياستها في فرنسة التونسيين.[2]

كما أن سياسية التجنيس تهدف غلى خرق الشريعة الإسلامية في تونس، أما هدفها الأسمى فهو القضاء على مقوماتهم الشخصية كاللغة والدين والقيم، وينتج عن كل هذا زوال المقاومة والشعور الوطني، إلا أن هذه السياسة فشلت وذلك بمحافظة التونسيين على انتمائهم العربي الإسلامي ولم يتجنس إلا بعض اليهود وعدد قليل من التونسيين الذي ربطوا مصالحهم بمصالح المستعمر.[3]

[1] سعد توفيق البزاز، المرجع السابق، ص23.

[2] بولعشار محمد الأمين- بومصباح عقبة، السياسة الفريسة في تونس وآثارها الاجتماعية (1881-1920م)، مذكرة لنيل شهادة الماستر في تاريخ المغرب العربي المعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة ابن خلدون تيارت، 2021-2022، ص60.

[3] إيهاب حسين علي حسين مصيرع، المرجع السابق، ص829.

المبحث الثالث: ردود الافعال تجاه السياسة الاصلاحية في تونس:

اتجهت سياسة فرنسا في تونس منذ فرض الحماية إلى محاولة محو الروح القومية وطبقت هذه الأخيرة برامج خاصة قصد قطع الصلة بين البلاد التونسية وبين ماضيها وتاريخها لتتمكن من إدماجها في العنصر الفرنسي، هذه السياسة التي كانت على حساب الإيالة التونسية لا تخدم إلا مصالح الدولة الاستعمارية الفرنسية وفق المخططات والأهداف المخطط لها، لأن الشعب التونسي كان يدرك منذ البداية خطر هذه السياسة، فبادر إلى مقاومتها منذ بداية الحماية وهو الأمر الذي يدفعنا إلى التساؤل عن ردود الفعل التونسية اتجاه هذه السياسة الفرنسية وعن الوسائل والطرق التي تم استخدامها من أجل مواجهتها.

بعد دخول الاحتلال الفرنسي أرض تونس لم يصادف أي مقاومة، هذا ما جعل الفرنسيين يعتقدون أن أمرهم قد استقر.[1] إلا أنه وبعد توقيع معاهدة باردو في 12ماي 1881م، لاقت الرفض من جانب التونسيين وأعلنت فرنسا استعدادها لمساعدة الباي على إخماد الثورة إلا أن جنود الباي فرَّت من الصفوف وظهر العلم النّبوي الأخضر في كل مكان، وأعلن المسلمون الجهاد ضد الفرنسيين.[2] جاء ذلك بعد إسراع جول فيري بسحب جزء كبير من قوات الحملة الفرنسية ليظهر للمعارضة براعته في تنفيذ خطة الاحتلال بأقل عدد من الجنود والنفقات إلا أنه سرعان ما خاب تقديره حين اندلعت ثورة عامة في البلاد.[3]

لم يرضخ الشعب التونسي للاحتلال الفرنسي وموافقة الباي والحكام على ذلك، وأخذت روح التمرد والثورة والدعوة للكفاح المسلح ولمقاومة الحماية، تنتشر في البلاد وتحركت القبائل للدفاع عن وطنها ودينها، وأظهر الشعب عدائه للباي. وشملت هذه المقاومة جميع الأقاليم التونسية.[4]

[1] صلاح العقاد، المرجع السابق، ص192.

[2] جلال يحي، مدخل إلى تاريخ العالم العربي الحديث، المرجع السابق، ص305.

[3] صلاح العقاد، المرجع السابق، ص192.

[4] شوقي عطاالله الجمل، المرجع السابق، ص310.

شجع التونسيون على القيام بهذه الثورة عاملان: الأول قيام الثورة في الجزائر، وهي ثورة بوعمامة في جنوب وهران في صيف 1881م، وثانيا إحساس التونسيين بأن القوات العثمانية في طرابلس الغرب ستؤيدهم أو على الأقل ستأويهم إذا فشلوا في حركتهم. لذلك كان القسم الجنوبي من تونس هو المسرح الرئيسي للثورة،[1] وتعددت ردود الأفعال على مر فترة الحماية التي تنقسم بدورها إلى:

المطلب الأول: المقاومة:

أ- المقاومة في الشمال:

كانت قبائل خمير وسكان الجبال عموما من أوائل حركة المقاومة في شمال البلاد، حيث أنهما بمجرد سماع نبأ وصول السفن البحرية إلى ميناء طبرقة حتى هبّ متطوعون من أولاد بوسعيد والحوامدة وأولاد عمر بقيادة شيوخهما لمواجهة الاحتلال، ولم يكن للاحتلال الاستيلاء على المدينة في 26 أفريل 1881م، إلا بعد قصفها. وبقيت الفروع الأخرى من قبائل خمير لقطع السبيل على القوات الفرنسية القادمة من الجزائر، حيث تصدت لكتيبة الجنرال **فانسندون Vincendon** في 26 أفريل 1881م، ظلت صامدة ولم يوقفوا القتال إلا بعد أن تكبدوا خسائر فادحة.

وتواصلت المقاومة من جهة جندوبة بمشاركة قبائل أولاد بوسالم والشياحية وعمدون، هذه الأخيرة كانت مدعمة بأبنائها من الجنود الذين فروا بأسلحتهم من معسكر علي باي في 29 أفريل للدفاع عن مواطنهم إثر احتلال سوق الأربعاء، وشهد سهل بوسالم معركة عنيفة دارت رحاها في موضع يعرف بـ(بن بشير) في 30 أفريل.[2]

[1] صلاح العقاد، المرجع السابق، ص192.

[2] قدادرة الشايب، الحزب الدستوري التونسي الجديد وحزب الشعب الجزائري (1934-1959م)، دراسة مقارنة، اطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه دولة في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2006-2007م، ص52.

بالإضافة إلى قبائل مقعد وهذيل الذين واجهوا الاحتلال بشدة في جهتي ماطر وبنزرت.، كما قام الشيخان داود بن سعد من المشارقة، والحاج محمد بن احمد من مشيخة العرب بحث السكان على حمل السلاح، فاستجاب أفراد مقعد وهذيل وصمدوا أمام الاحتلال حتى شهر جوان، ليستسلم أبناء مقعد وسلموا أسلحتهم للعدو وكذلك تم نزع السلاح من أفراد هذيل وبجاوة وسكان ماطر. لتمتد هذه المقاومة إلى الوسط والجنوب بفضل المراسلات التي كانت منظمة ومستمرة بن شيوخ هذه القبائل، إذ حاول كل من علي بن خليفة، قايد نفات والحاج علي بن مسعي قايد أولاد يدير (جلاص)، والحاج علي الحراث شيخ أولاد وزاز (فراشيش)، وأحمد بن يوسف قائد أولاد رضوان (همامة) وعلي بن عمار القايد السابق لأولاد عيار تنسيق جهودهم وتوحيد أعمالهم مكونين بذلك شبه مجلس قيادي لتسيير المقاومة، فاتسعت رقعتها بسرعة مذهلة.[1]

كانت إستراتيجية المقاومة ترمي إلى منع محاصرة صفاقس من جهة البحر والوقوف في وجهه حتى لا يتوغل داخل البلاد وقطع السبل المؤدية إلى مدينة القيروان، ولهذا الغرض توجه علي بن خليفة النفاتي إلى صفاقس لتنظيم صفوف المقاومة.[2]

ب- المقاومة بالوسط والساحل:

بعد مرحلة التعبئة مر المقاومون إلى العمل على منع جيش الاحتلال من التقدم. وفي 05 أوت اتجه عدد كبير من قبيلة جلاص من مدينة القيروان نحو الشمال، حيث أغاروا على قطيع اللإبل الذي يملكه الباي بضواحي باردو، حيث انضم إليهم عدد كبير من الجيوش النظاميين الذي فروا من جيش الباي للدفاع عن بلادهم، وقد نشط هؤلاء الجنود في أربعة مراكز للمقاومة "**بالقلعة الكبرى**" و"**جمّال**" و"**بنّان**" و"**قصور الساف**" يقودها تباعا الساسي سويلم والحاج علي بن خديجة، وقد برز جنود القلعة بصفة خاصة في "**معركة**

[1] قدادرة الشايب، المرجع السابق، ص 53.

[2] نفسه، ص ص 54، 55.

الأربعين" التي استشهد فيها الساسي سويلم، وكانت نتيجة المقاومة عرقلة الزحف الفرنسي داخل البلاد واستمرت المقاومة، وفي سبتمبر 1881م، قامت قوات جلاص والهمامة والمثاليث وأولاد سعيد بالقيام بمناوشات بمنطقة زغوان. كما تجمع جنود الساحل لمنع القوات الفرنسية من الدخول للساحل ودارت معارك عنيفة أشهرها معركة وادي لايا، والتي استشهد فيما علي بن عمارة ومحمد الهنديلي زعماء المقاومة في الجهة، إلا أن ضعف المقاومون أجبرهم على التخلي عن طريقة الهجوم المباشر والإنصراف إلى مراقبة المسالك التي تؤدي إلى القيروان لمنع الاستعمار من التقدم نحوها. وتمركزت قوات جلاص بقيادة الحاج حسين بن مسعي في الطريق الرابط بين زغوان والقيروان واستمرت قوات علي بن عمارة بين وسوسة والقيروان، إلا أن معرفة فرنسا بأهمية هذه المدينة قاموا بوضع خطة لدخولها، وتمركزت القبائل ضدهم، واستسلمت المقاومة في أكتوبر 1881م، بسبب خسارة الكثير من المواقع التي كانت تمثل خط حماية القيروان، وتفرّق رجال المقاومة وتشتتوا فمنهم من واصل الكفاح وإلتحق بعلي بن خليفة في الجنوب، وخضع البعض لقوات الإحتلال الفرنسية، أما البعض الآخر فهاجر إلى طرابلس متأملين تدخل الدولة العثمانية، ومن أسباب الاستسلام يوم أكتوبر 1881م، يعود إلى محمد بن مقداد المرابط الذي كان يدعم قوات المحتل، وهو المسؤول الأول والوحيد عن استسلام المدينة، حيث عمل على زرع الرعب في أوساط السكان وما زاد الطّين بلة شيوع خبر احتلال مدينة الكاف. وتم سجن كبار تجار القيروان حتى لا ينظموا للمقاومة ويجبر السكان على الاستسلام.[1]

[1] نور الهدى قسمية، المرجع السابق، ص ص 41، 44.

ج- المقاومة في الجنوب:

ظهرت المقاومة في مدينة صفاقس، التي كانت من قلاع المقاومة الصلبة في بداية الإحتلال ذلك بفضل المشاركة الفعّالة لقائد المدفعية بالمدينة محمد الشريف، مما شجّع العناصر الوطنية من المدنيين على الوقوف مع الجنود أمام الأسطول الفرنسي. ومن أجل ذلك تأسست لجنة الدفاع عن المدينة، تضم 50 عضوا تحت رئاسة ضابط المدفعية المذكور، حيث هوجمت قنصلية فرنسا وأطاح المقاومون بالعَلَم الفرنسي وضربوا نائب القنصل وعزز هذه الوقفة عدد من رجال القبائل برئاسة علي بن خليفة زعيم المقاومة، الذي وصل إلى المدينة وأصبح القائد الفعلي لها، إلا أن المدينة دكّت بالمدافع من طرف الأسطول الفرنسي. ومات حول أسوارها عدد كبير من الثوار لذلك تفرق أهلها نحو القيروان والساحل. ومنهم من تبع علي بن خليفة الذي إنسحب في اتجاه الأعراض، أما ضابط المدفعية محمد الشريف توجه إلى طرابلس.[1] ووصل الأسطول إلى قابس في 24 جويلية 1881م، وقصف المنازل واستقبل أعيان (الجارة) في مدينة القرية جنود العدو الذين انتصبوا ببرج هذه البلدة، إلا أن القوّات الفرنسية استطاعت احتلالها وتواصلت المقاومة في بقية قرى الواحة، ولم تتمكن القوات الفرنسية من السيطرة على هذه المنطقة إلا في نهاية شهر نوفمبر 1881م.[2]

أما قفصة اتفق أهلها من مدنيين وجنود على ضرورة المقاومة ودفعوا نظاما للشرطة حيث كان للجنود دور مهم إلا أنهم لم يستطيعوا التغلب على ضابط البرج الذي يبقى مواليا للدولة ولم يقدم المساعدة للمقاومين بالرغم من أنه إتهمهم بالإتفاق مع الفرنسيين لدخول

[1] الشيباني بن بلغيث، المرجع السابق، ص ص 219، 220.

[2] قدادرة الشايب، المرجع السابق، ص57.

المدينة. وكان من أشهر الضباط المشاركين بدورهم الشاوشي بن اسماعيل بن محمد والملازم محمد بن أحمد والصاغ عثمان، بالإضافة إلى المفتي والقاضي والأعيان.[1]

كانت المقاومة نابعة بالدرجة الأولى من سكان الأرياف والقرى والجبال، وقد تزعم هذه المقاومة عدة قواد في مقدمتهم علي بن خليفة الذي كان على رأس الحركة في قابس وظل يقاوم قوات الإحتلال لمدة تقرب من أربع سنوات حتى أنهكت قواه واضطر للإنسحاب إلى طرابلس مع عدد كبير من أتباعه، وظل هناك حتى توفي عام 1885م، ومن الأسباب التي أدت إلى فشل المقاومة التونسية:

- عدم وجود خطة موحدة للمقاومة نتيجة تفتيت القيادات.
- حاجة رجال المقاومة للسلاح.
- خضوع الباي للمستعمر ووقوفه إلى جانبه ضد المقاومة الوطنية.
- عجز الأتراك عن تقديم يد العون للثوار.[2]

المطلب الثاني: رد الفعل السياسي:

كان لموقع تونس الجغرافي وقربها من بلاد المشرق تأثيرا كبيرا على تطور الاتجاهات السياسية فيها منذ بداية القرن 20.

وبعد المقاومة التي قامت بها ضد الاحتلال الفرنسي والتي فشلت في النهاية، ومع بداية القرن ال 20، بدأ تأثر التونسيين بالحركات التي ظهرت في المشرق الأوسط العربي والعثماني. فكان تاريخ الحركات السياسية في تونس متأثرا بالعوامل التي أتت إليها من كل من المشرق العربي ومن الدولة الاستعمارية الفرنسية، وبعد الإصلاحات التي قام بها خير الدين باشا، والتي تعتبر فترة تقدم واضحة في تاريخ تونس، اشتملت عليه من تأسيس المدرسة الصادقية التي تخرج منها عدد من رواد الحركة التحررية، نذكر منهم علي باش

[1] نور الهدى قسمية، المرجع السابق، ص ص 47، 48.

[2] شوقي عطاالله الجمل، المرجع السابق، ص ص210، 211.

حمبه وبشير صفر، اشتد التجاوب بن التونسيون وإخوانهم في المشرق خاصة مع ظهور الحركة السّلفية بشكل متحرر مع السيد جمال الدين الأفغاني والأستاذ الشيخ الإمام محمد عبده، وأجريت اتصالات معهم أسفرت عن زيارة محمد عبده إلى تونس.[1] وفي بداية القرن ال 20 تجمع عدد من خريجي المدرسة الصادقية، وعملوا على تجميع عدد من المدرسين والمثقفين في حركة قومية ودينية، تساير في نفس الوقت حركة الجامعة الإسلامية وتتصل بالرأي العام عن طريق الصحف، وظهر الترابط والتكامل في طريقة العمل السياسي في كل من تونس وفي الدولة العثمانية من التشكيلات السياسية التي قاموا بإنشائها وحتى التسميات،[2] فبعد إنشاء جمعية الاتحاد والترقي في الدولة العثمانية عمل التونسيون على إنشاء حزب التقدم، وبعد ظهور جماعة تركيا الفتاة، نشأ في تونس حزب تونس الفتاة، دعا حزب التقدم بضرورة مشاركة التونسيين في حكم بلادهم دون أن يمس ذلك أساس نظام الحماية. وقام علي باش حمبه بدور أساسي في تكوين حزب تونس الفتاة، التي ظلت تمثل الحركة الوطنية في البلاد وتتجاوب مع الدولة العثمانية، وكانت جهازا هاما في تكتل الرأي العام العربي والإسلامي. في كل بلاد المغرب العربي للوقوف في وجه الاستعمار، وقاموا بإمداد المحاربين المجاهدين الليبين في ميدان المعركة بما يلزمهم من ذخيرة وتموين وعملوا من باريس ومن تونس على الوصل بين رجال السفارة العثمانية في فرنسا وبين المجاهدين العرب والأتراك خاصة في إقليم تونس وأسهموا في تسهيل عملية مرور بعض الضباط الأتراك عن هذا الطريق إلى ميدان القتال وهذا ما يمثل الاتجاه العربي الإسلامي عند تونس الفتاة.[3]

[1] جلال يحيى وآخرون، المغرب الكبير الفترة المعاصرة وحركات التحرر والاستقلال، ج3، مطبعة م. ك، الدار القومية للطباعة والنشر، الاسكندرية، 1966م، ص1071.

[2] جلال يحيى وآخرون، مدخل إلى تاريخ العالم العربي الحديث، المرجع السابق، ص ص 171، 172.

[3] نفسه، ص ص 172، 173.

سياسة اليد الممدودة:

تعتبر سياسة اليد الممدودة خير تفعيل للموقف اللين الذي عاملت به النخبة الوطنية فرنسا في أول القرن، حيث شارك التونسيون في المؤتمر الذي نظمته جمعية الاتحاد الاستعماري الفرنسي الذي انعقد بمرسيليا من 05 إلى 09 سبتمبر 1906م،[1] والهدف منه التعرف إلى أهم القضايا المطروحة في المستعمرات الفرنسية والبحث عن الحلول الملائمة لها، حيث ساهم رئيس الجمهورية الخلدونية محمد الأصرم بأربعة عشر مداخلة من جملة اثنتين وعشرين تتعلق بالبلاد التونسية دعى إلى المساواة عند الإنتداب في السلك الإداري وإلى أن يساهم التونسيون في إدارة بلادهم والحياة العامة إلى حضورهم في الهياكل التمثيلية ونشر التعليم العصري بما في ذلك التقني والمهني، لم تنادِ الحركة المطلبية بالاستقلال في هذه الفترة ولم تضع نظام الحماية محل جدل إنما طالبت بتطبيق ما جاء في معاهدة باردو، بالإضافة إلى خطاب البشير صفر في حفل تدشين "دار التكية" في 24_03_1906م يذكر فيه أن المسلمون في تونس يقدرون ما قامت به من إصلاحات نافعة ويسعدهم ما يرون من المساعي الدولية في توسيع الدائرة الخيرية ويدعوا فرنسا إلى العناية أكثر وأن الشعب التونسي يأمل فيهم الأفضل والأحسن كما ورد في رسالة مفتوحة وجهها علي باش حمبه إلى المقيم العام في 1907/02/07م، يذكر أن الفرنسيين يتهمونهم بتكوين حزب وطني جديد ويذكره أنهم يطمحون إلى الترقية المعنوية والفكرية لمواطنيهم وتحسين وضعيتهم المادية ويرفضون التعصب والظلم.[2]

وفي 10أكتوبر1908م، عقد مؤتمر شمال إفريقيا الإستعماري بباريس، حيث يعتبر الحلقة الأخيرة في سياسة اليد الممدودة لما أبدته السلطات الفرنسية من المماطلة والمغالطة لأنها إن حققت مطالب إصلاح التعليم واشتراك التونسيين في أخذ القرار وتسهيل دخولهم إلى

[1] فتحي بوعجيلة، ثورة النخبة الاصلاحية التونسية: واقعها ، أفكارها وراهنيتها، ط1، صفاقس– تونس، 2014، ص198.
[2] نفسه، ص 199.

الإدارة وإنماء الشعور الوطني سيزرع الثقة في نفس التونسيين ويدعوهم للتمرد ويفسدون مخطط الإستعمار في بلدهم. كما واجهت حركة الشباب التونسي 1907_1912م حيث لاقت هذه الأخيرة معارضة شديدة من قبل سلطات الإستعمار ولم تعرها أي إهتمام لأي مطلب في المؤتمر وفشل التونسيون في الحمل المستمر على إتباع سياسة تتسم بالإعتدال وتعمل على تحسين الحالة التونسية.[1]

حركة الشباب التونسي:

تعتبر حركة الشباب التونسي التي تأسست سنة 1907م حركة المقاومة الثقافية كانت تدعو إلى الكفاح الثقافي الذي اتخذه ثلة من المثقفين المخضرمين من خريجي الزيتونة والصادقية، تجلى نشاطهم بالخصوص في مقاومة مظاهر التخلف الاجتماعي والجمود الثقافي بالدعوة لتحديث المؤسسات التربوية والدفاع عن الهوية التونسية. ركزت على التعليم بكل أبعاده الوطنية والقومية متأثرة بآراء المصلحين في المشرق والمغرب إلى مواجهة هذه الموجة من التغريب وذلك بتجديد التعليم ومناهجه وتطعيمه بالعلوم الأخرى.[2] كان هذا ضمن المدرسة الخلدونية وجمعية قدماء الصادقية، نظموا محاضرات سيرها مشايخ من جامع الزيتونة وأساتذة جامعيون قدموا من فرنسا لبث الوعي بين الناس، شرعت هذه الحركة في مواجهة الغزو الثقافي في البلاد بتدريس اللغة العربية والتاريخ لبعث الشعور بالإنتماء لحضارة عريقة للوقوف ضد محاولات الإدارة الفرنسية في طمس مجد الحضارة العربية الإسلامية.[3] ثم جاء تأسيس "**الحزب الدستوري**" بعد وفاة علي باش حمبه قبل إنتهاء الحرب

[1] فتحي بوعجيلة، المرجع السابق، ص200.

[2] عائشة بن يوسف، المرجع السابق، ص124.

[3] نفسه، ص125.

العالمية الأولى وكان عبد العزيز الثعالبي هو الموجه للحزب الدستوري في تونس.[1] كان ذلك بداية من سنة 1919م عملوا على التعريف بالقضية التونسية وكسب تأييد لها حظيت هذه الحركة الدستورية منذ البداية بتأييد كافة الفئات الاجتماعية.[2]

بدأ هذا الحزب في تكوين الشعب والفروع في أنحاء البلاد التونسية جميعها وبث الدعوة الوطنية في نفوس المواطنين ورص صفوفهم ليكونوا أداة الكفاح الوطني ضد الإستعمار.[3] وتقوم إيديولوجية الإصلاح عند الثعالبي على أن مصدر التشريع الملائم للبلاد العربية وتراثه العربي الإسلامي وأن العرب أمة واحدة لا بد من أن تتوحد ودعى إلى الوحدة العربية.[4]

دخل هذا الحزب في مواجهة إدارة الحماية ما نتج عنه نفي زعيم الحزب إلى الخارج ما جعل الحزب يركن إلى السكون إلى غاية 1933م، حيث عقد مؤتمره الأول المؤتمر **الأفخارستي** حيث إلتأم الشمل بين تيارات الحزب المختلفة والمشبعة بثقافتين الثقافة العربية الإسلامية مصدرها جامع الزيتونة والثقافة الغربية مصدرها جامعة السوربون الفرنسية ومنذ سنة 1934م عرف الحزب صراعا داخليا نجم عنه انقسام الحزب إلى تيارين قديم بزعامة الثعالبي وجديد بزعامة الحبيب بورقيبة، كان الحزب الدستوري الجديد استقلاليا.[5]

لم يستمر الحزب الدستوري على نفس المنهج بل كان دائما يحاول التأقلم مع التحولات الدولية لتكييف مطالبه معه وهذا منذ الحرب العالمية الثانية، فكان الحزب الدستوري التونسي الجديد يناضل من أجل تحقيق الاستقلال التام.[6]

---

[1] جلال يحيى وآخرون، المغرب الكبير الفترة المعاصرة وحركات التحرر والاستقلال، المرجع السابق، ص1077.

[2] قدادرة الشايب، المرجع السابق، ص97.

[3] طاهر عبد الله، المرجع السابق، ص54

[4] طاهر عبد الله، المرجع السابق، ص63.

[5] قدادرة الشايب، المرجع السابق، ص419.

[6] نفسه، ص 420.

رد فعل الطرق الصوفية:

كان لشيوخ الطرق والزوايا تأثير كبير في نفوس السكان وهذا ما يفسر الخطورة التي يتمتعون بها دوما لدى النظام بحكم الثراء الذي كانوا يتمتعون به وخضوعهم لسلطة الباي حيث كانت السلطة تعول عليهم في مساعدتها على استتباب الأمن بين القبائل، وكان هناك عناصر أخرى يدعون إلى الإسلام ويحضون بتقدير كبير في أواسط السكان، كانوا يمثلون مختلف الطرق الدينية، كانت هذه الطرق قبل الحماية محكمة بكلّة إلى حد ما يشبه الأحزاب السياسية تمتاز بدقة في التنظيم كانت زواياها كثيرة وأعوانها بمثابة دويلات وسط دولة كانت تمثل أهم الهيئات وقاعدة شعبية عريضة، فكانت هذه الطرق آنذاك القوة الوحيدة تقريبا في الإيالة القادرة على التصدي للقوات الفرنسية باستنفار السّكان وإعلان التعبئة العامة وتنظيم الجهاد رغم قلة الإمكانيات.[1]

تفاوتت ردود فعل الطرق الصوفية اتجاه الإدارة الفرنسية حيث كانت الطرق الصوفية تكرس لواقع عام ولم تكن تكرس للشعور بالإسلام وتعد مؤسسة دينية منظمة لقبائل خاصة بدورها بكل قوة للسياسة الاستعمارية وانقسمت هذه الطرق بين متواطئة مع فرنسا ومناهضة لها.

أ_ المتواطئة مع فرنسا:

الذين سهلوا وساهموا في تقديم يد المساعدة للإدارة الفرنسية على التراب التونسي ومن فيهم، ومن بينهم زاوية القادرية بالكاف التي لعبت دورا هاما في تسهيل استيلاء الغزاة الفرنسيين على المدينة، وكان سيدي قدور شيخ الزاوية القادرية بالكاف الذي كان قبل معاهدة باردو على اتصال وثيق بالعون القنصلي الفرنسي رُوا وكان له الدور الكبير في سقوط مدينة الكاف في أيدي الفرنسيين وكان الشيخ محمد بن شعبان من نفس الطريقة من ضمن الذين

[1] قارة فاطمة، المرجع السابق، ص ص 58، 59.

نسقوا مع الاحتلال الفرنسي في دخول تونس.[1] بالإضافة إلى الزاوية التيجانية وشيخها المنوبي العمراني الذي أوصى القبائل بملازمة الهدوء والامتثال للنفوذ الفرنسي وسهل مهمة الإدارة الفرنسية وكانت الزاوية التجانية ترمي بثقلها دائما برسائلها التي تنص على استقرار الأوضاع وتهدئة النفوس والتعايش مع الإدارة الفرنسية.

ب-المناهضة لفرنسا:

نهضت زوايا الطريقة الرحمانية للاستعمار، فكان حسونة بن أحمد بن عبد الملك يتناقض مع مواقف أحمد قدور والمنوبي التجاني على أن أهم التحركات التي سجلت في الإيالة ضد الوجود الفرنسي بها كانت انتفاضة الفراشيش سنة 1906م وأحداث الجنوب 1915-1916م قادها منتمون إلى الطريقة الرحمانية من أبرزهم عمر بن عثمان.[2]

إلا أن ردود الأفعال تميزت بالتناقض حتى داخل الطريقة الواحدة بين الزوايا تابعة لنفس الطريقة حول قضية الحماية الفرنسية.[3]

- رد فعل الصحافة والجمعيات والشعر:

كان للعمل الأدبي والفكري الذي كونه ثلة من المثقفين دورا بارزا في مقاومة السياسة الفرنسية من خلال هذه الجوانب، فقد ظهرت عدة (صحف) منذ السنوات الأولى للحماية الفرنسية على تونس، نذكر من أبرز هذه الصحف، جريدة الحاضرة التي صدر عددها الأول يوم 08 أوت 1888م، منهاجها يتمثل في الدعوة إلى الأخذ بأسباب التمدن ونشر التعليم الغربي مع اجتناب الخوض في المسائل السياسية، وانبثقت عنها جمعية ثقافية أطلق عليها اسم الجمعية الخلدونية التي بادرت إلى تقديم دروس باللغة العربية في التاريخ والجغرافيا والرياضيات والفيزياء.. إلخ، إلى جانب المحاضرات العامة، كما أنشأت مكتبة عامة زاخرة

[1] قارة فاطمة، المرجع السابق، ص ص 60، 61.

[2] نفسه، ص ص 68، 69.

[3] التليلي العجيلي، الطرق الصوفية والإستعمار الفرنسي بالبلاد التونسية (1881_1839). د. س، منشورات كلية الآداب، م2، تونس، 1992م، ص132.

بالكتب والمجلات العربية والفرنسية بالإضافة إلى تأسيس جمعية قدماء تلامذة المدرسة الصادقية تحت رئاسة خير الله بن مصطفى عام 1905م، فتحت المجال في وجه علماء الزيتونة المعروفين بأفكارهم الإصلاحية، كما أصدر عبد العزيز الثعالبي عام 1901م "**جريدة سبيل الرشاد**"[1] إضافة إلى جريدة التونسي التي أصدرها جماعة الشباب التونسي بسنة 1907م بعد تنظيم صفوفهم في الحزب الإصلاحي،[2] وزاد النشاط الصحفي بعد الحرب العالمية الأولى، حيث تعتبر فترة ما بين الحربين من ارقى فترات الصحافة التونسية حيث ظهرت عشرات الجرائد على اختلاف مذاهبها الفكرية واتجاهاتها الإصلاحية ووقفت جميعها تقريبا إلى صف القضايا الوطنية. وإستطاعت بفضل إخلاص أبناءها وتضامنهم كسب ثقة القراء والتأثير فيهم إعلاميا وثقافيا، كما إستطاعت أن ترد كيد الصحف الإستعمارية وتكشف حقيقة نواياهم وبطلان إدعاءاتهم في العديد من المناسبات مثل حادثة إستقالة الباي سنة 1922م والمؤتمر الأفخارستي سنة 1930م، وحوادث التجنيس سنة 1933م، وحوادث 9 أفريل 1938م، وساندت هذه الصحف جماعة العمل التونسي وعملت على نشر أخبار هذا التنظيم السياسي.[3] بالإضافة إلى نشاط الجمعيات إضافة إلى ما ذكرت جمعية إبن منظور القفصي التي تأسست سنة 1945م من قبل مجموعة من الطلبة الزيتونيين قامت بإلقاء محاضرات للنهوض بالثقافة العربية الإسلامية للبلاد ومقاومتها الأمية والتغريب. وجمعية الطلبة المسلمين بجامع الأعظم 1945-1956م، ساعد إلى تكريس الهوية العربية الإسلامية إضافة إلى جمعية بيت الحكمة التي تبنتها المدرسة الصادقية.[4]

كما نظمت العديد من **الاضرابات والمظاهرات**، يعتبر الحراك السياسي للطلاب دورا طليعيا في النضال الوطني التونسي عبر تفاعله مع القوى الاجتماعية الوطنية وامتاز بالوعي

[1] قدادرة الشايب، المرجع السابق، ص ص 73، 74.

[2] نفسه، ص 78.

[3] عائشة بن يوسف، المرجع السابق، ص ص127، 128.

[4] نفسه، ص ص 109-111.

السياسي الاجتماعي والمساهمة الفعالة في تشخيص الأوضاع المتردية وتعبئة الجماهير الطلابية ضد المحتل الفرنسي ضمن مؤشرات تنسجم والأهداف النضالية لعموم الحركة الوطنية، حيث التحم تاريخ الحراك السياسي الطلابي بتاريخ الحركة الوطنية فأصبح فرعا هاما منها يناضل جنبا إلى جنب معها ضد الاستعمار الفرنسي.[1]

حيث ارتبطت التجمعات الطلابية التونسية بحركة المجتمع ومواكبة الحركة الوطنية مسيرتها ومقارعتها للاستعمار ومنذ تأسيس معهد الخلدونية الذي أخذ على عاتقه إقامة إصلاحات اجتماعية وثقافية في تونس، تكونت الجمعية الخلدونية وهي أول حراك سياسي طلابي تونسي أطر نضال الطلبة في المطالبة بتحسين ظروفها المادية وأوضاع التعليم في البلاد وإذكاء الروح الوطنية فيهم لمقاومة الاستعمار. كما ظهر حراك على واجهة الأحداث السياسية عندما تبنى زعيمها علي باش حمبه اضراب عمال الترامواي في 1912م ومقاطعة الأهالي ركوب عرباته احتجاجا على سلوك الشركة الاستعمارية وأن سائقا إيطاليا دهس طفلا تونسيا في منطقة باب السعدون، فمات فورا ولم ينل السائق أي عقوبة من الشركة كذلك سوء معاملة العمال التونسيين وقلة أجورهم مقارنة مع العمال الايطاليين والفرنسيين، يعتبر نجاح هذا الإضراب إنذارا لفرنسا على أن الشعب العربي التونسي توصل إلى وسيلة فعالة في مواجهة القرارات الفرنسية التعسفية.[2]

كما أخاض طلبة جامعة الزيتونة عدة تحركات بداية من عام 1920م، فكانت أول بدايات ظهور التنظيمات الطلابية السياسية المتجسدة في "**منظمة صوت الطالب الزيتوني**" عبروا عن تأييدهم للحزب الدستوري. كذلك إضراب 1928م، الذي أفضى إلى مظاهرة

[1] سعد توفيق عزيز البزاز، الحراك السياسي لطلبة جامعة الزيتونة في مواجهة الاحتلال الفرنسي 1881_1956، مجلة جامعة كركوك للدراسات الإنسانية، م14، ع2، جامعة الموصل 2019م، ص 169.

[2] سعد توفيق عزيز البزاز، الحراك السياسي لطلبة جامعة الزيتونة في مواجهة الاحتلال الفرنسي 1881_1956م، المرجع السابق، ص 167-170.

والعديد من المظاهرات التي تخللت المراحل التي مرت بها البلاد التونسية خلال فترة الحماية.[1]

هذا بالإضافة إلى **الخطب المسجدية والفتاوى** حيث رفضوا فكرة التجنيس ولم يقبلوها لدى فئة المجتمع التونسي لدرجة منعهم من الصلاة داخل المسجد وأصدروا فتاوى في شأن التجنيس برفضها. فمن تجنس ومات فلن يدفن في مقابر المسلمين، فهذه الفتاوى كان لها شأن عظيم في شحذ عزائم عموم التونسيين في تعبئة السكان ضد نظام المسخ الإستعماري.[2]

ومن المعلوم أن **الشعر** كثيرا ما يعبر عن أي ظرف من ظروف الحياة، فكان الشعر وسيلة لتحريك الحس الوطني للتونسيين.

ويعتبر الشعر الشعبي القناة الأكثر اعتمادا من قبل التونسيين لنشر مبادئ المقاومة والتشجيع على مواجهة الإدارة الاستعمارية ومن أبرزهم الشابي.[3]

إضافة إلى الشاعر الطاهر حداد الذي كانت له الحرية الصحفية، حيث كان يرفض السياسة الاستعمارية الرامية إلى قتل السياسة الثقافية. ونظم أشعارا للتحذير من خطر التجنيس وحرك فيهم غريزة الدفاع عن كيانهم وحثهم على نفض غبار قرون الركود.[4]

[1] سعد توفيق عزيز البزاز، المرجع السابق، ص 172.

[2] عائشة بن يوسف، المرجع السابق، ص 101

[3] نفسه، ص 126.

[4] نفسه، ص103.

الفصل الثانـي:

"السياسة الإصلاحية الفرنسية في المغرب الأقصى في ظل الوصاية"

المبحث الأول: مقدمات الأزمة المغربية

المبحث الثانـي: مؤتمر الجزيرة الخضراء 1906م

المبحث الثالث: إجراءات السياسة الإصلاحية الفرنسية في المغرب الأقصى

المبحث الرابع: ردود الفعل اتجاه السياسة الإصلاحية الفرنسية في المغرب

المبحث الأول: مقدمات الأزمة المغربية

1. المطلب الأول: عهد المولى الحسن 1873- 1894م

بعد إدراك المولى الحسن[1] خطورة المرحلة التي كان المغرب يجتازها في تلك الحقبة، أراد أن ينهض بالبلاد بعد كبوتها فوجه نظره أولا لتنظيم الجيش والضرب على يد المتمردين ورافعي راية العصيان.[2]

وأيقن أن خير الوسائل لتلاقي أسباب الضعف هي الاستفادة من التقدم الأوروبي والاستعانة بالمدربين الأجانب لإصلاح الجيش، فأنشئ مصنع للذخيرة في فاس، والاعتماد على بعثة عسكرية فرنسية لتدريب جيشه في الداخل.

وكانت ثمرة من وراء تأسيس جيش منظم ثابت هي بسط نفوذ الحكومة المركزية في جميع المناطق التي تعترف بالسلطان، واهتم المولى الحسن بصفة خاصة بتدعيم سلطته في المناطق التي ظهرت فيها الأطماع الأجنبية، من بينها إقليم وجدة المجاور للفرنسيين في الجزائر.[3]

أ- سياسته الخارجية:

كان المولى الحسن يسعى جهده للتمسك بالحياد اتجاه السياسة الأوروبية، تجنبا للنزاع، بل المعروف أنه كان يجتهد في إثارة المشاكل بين الدول الأجنبية، حتى لا توجه أنظارها نحو المغرب، ولكن كان هذا الموقف المحايد لم يمنعه من ربط علاقات تجارية ودبلوماسية تسمح للفرنسيين بتدريب الجيش المغربي على خطط عسكرية جديدة.

---

[1] **المولى الحسن:** ولد عام 1836، كان سلطان المغرب في 1873 حاكم للسلالة العلوية وأعلن سلطان بعد وفاة والده المولى محمد الرابع بن عبد الرحمن، أدخل المولى الحسن إصلاحات عسكرية وإدارية لتقوية النظام داخل أراضيه إلى أن توفي عام 1894، وخلفه ابنه عبد العزيز. ينظر: شوقي عطا الله الجمل، المغرب الكبير في العصر الحديث (ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب)، المرجع السابق، ص 244.

ينظر: الملحق رقم (06)، ص171.

[2] محمد محي الدين المشرقي، الجديد في تاريخ المغرب، دار الكتاب العلمي سلما، طنجة، د.س، ص، 138 .

[3] صلاح العقاد، المرجع السابق، ص 211 .

وبناء على الامتيازات التي كانت تتمتع بها فرنسا وإسبانيا، قامت الدول الأخرى تسعى لإقناع المولى الحسن بضرورة إقرار اتفاقية مدريد[1] 1880م، والتي سبقتها عدة اتفاقيات، منها اتفاقيات 1863م، حيث دعا وزير خارجية بريطانيا في أكتوبر 1879م إلى عقد اجتماع بمدريد للبحث في قضية الوصاية القنصلية والأجنبية وبعض النقط المالية التي أثارها المغرب، وأثناء ذلك قرر المولى الحسن عدم اعتبار شهادات الجنسية التي تسلمها الدول الأجنبية للمغاربة سواء كانوا يهود أو مسلمين، والذين يقيمون مدة بهذه الدول ثم يعودون إلى المغرب بجنسية أجنبية، ويتصرفون تصرف غير لائق اتجاه مواطنيهم والسلطة المغربية حيث دعي لحضوره كل من المغرب وبريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية والنمسا وإيطاليا وروسيا وهولندا والدنمارك والبرتغال، والبرازيل، السويد والنرويج وألمانيا وبلجيكا وعين على الوفد المغربي النائب السلطاني بطنجة "محمد بركاش"، وابتدأت جلسات المؤتمر في 19-5-1880م، وكانت مطالب المغرب تجمع بين نصوص معاهدة 1856م والاتفاقية المغربية الإسبانية لسنة 1861م، والتسوية المحلية بين المغرب وفرنسا 1863م[2]، أما الدول التي كانت أكثر تعنتا وتشبثا بعدم المساس بجوهر الإمتيازات هي إيطاليا، ألمانيا، فرنسا البرتغال، إسبانيا، وتتفق كلها على أنها دول شاركت في النشاط الاستعماري مع اختلاف الزمن وأسلوب العمل، وأسفرت جلسات المؤتمر على اتفاقية 3-7-1880م بعد جملة من المفاوضات والمناورات والتحالفات هذا ضد معظم مطالب المغرب.[3]

[1] **اتفاقية مدريد 1880م:** عقدت هذه المعاهدة بين المغرب والأطراف والقوى الأوروبية بمدريد في ظل عهد الحسن الأول لمعالجة عدة قضايا في الاتفاقيات السابقة. ينظر: حركات إبراهيم، المغرب عبر التاريخ، ج3، ط2، دار الرشاد الحديثة، المغرب، 1994م، ص ص، 275-279.

[2] محمد محي الدين المشرقي، المرجع السابق، ص 133.

[3] إبراهيم حركات، المرجع السابق، ص، 277.

ب- بنود مؤتمر مدريد:

تتعلق المواد الأولى التي عالجها المؤتمر بمسألة امتيازات الأجانب الشخصية وبسط هذه الامتيازات على من يدخل في خدمتهم من الرعايا المراكشيين، اشتملت هذه الامتيازات على مبدأ القضاء القنصلي والإعفاء من الضرائب بإستثناء الرعايا المراكشيين المشمولين بالحماية الأجنبية، فإنهم يدفعون ضريبة لا تتجاوز 4% وعلاوة على ذلك لا يدفع المراكشيون هذه الضرائب إلا عن طريق القنصليات التي تشملهم بوصايتها، كما تستمتع عائلات الأفراد المشمولين بالوصاية بنفس الامتيازات، وإذا كان المؤتمر قد قرر تحديد عدد الأشخاص الذين يجوز لبيوت التجارة استخدامهم بشخصين على الأكثر، يعني أنه ترك الباب مفتوحا أمام الهيئات الدبلوماسية تبسط وصايتها على أي عدد من أهل البلاد،[1] أما المواد الأخرى فتتعلق بجواز تملك العقارات، ولم يكن هذا ممنوحا سوى لإسبانيا وفرنسا، فقرر المؤتمر مساواة جميع الدول المشتركة فيه ومنحهم الامتيازات كما من حق المعاملة على أساس الدولة المفضلة، لقد فرضت معاهدة مدريد على المغرب كثيرا من الالتزامات وأجبرتها على الاعتراف الدول الأوروبية بالامتيازات، وبذلك فتحت قرارات المؤتمر أبواب المغرب رسميا للنفوذ الأجانب الاقتصادي والسياسي، مع منع التجنيس للرعايا المغاربة ومع ذلك فإن الوفد المغربي برئاسة "محمد بركاش" و"عبد الكريم بريشة" دافع بكل جهده من أجل الحد من الامتيازات، لكن مساعيه لم تنجح لإتفاق المؤتمرين على تأكيد الوصاية الفردية وإعطائها صبغة قانونية.[2]

ج- إصلاحات المولى الحسن:

إن اهتمام مولى الحسن بالسياسة الأوروبية لم يمنعه من الاعتناء بشؤون الرعية في الداخل وأن كل الإصلاحات والتدابير التي كان عازما على اتخاذها، سواء منها السياسية

[1] صلاح العقاد، المرجع السابق، ص 213.

[2] محمد علي داهش، صفحات من الجهاد والكفاح المغربي ضد الاستعمار، المرجع السابق، ص 27.

والإدارية سوف تؤدي إلى نتيجة إيجابية، وهي الخروج بالمغرب من الأزمة العويصة التي أصبح يتخبط فيها ومقاومة التدخل الأجنبي محافظة على استقلال البلاد، فعمل على تدعيم الشريعة الإسلامية ونشر اللغة العربية في سائر المدن بواسطة الكتاتيب القرآنية والمدارس العلمية مقدما لها كل ما تحتاجه من أنواع التشجيع.[1]

وظل المؤثر الديني هو الموجه الأول والأخير للمولى الحسن في سياسته العامة، فتحريم التبغ وتخفيف المكوس[2] أو إلغاؤها ومواجهة العدو تارة باللين وأخرى بالشدة وتقوية الجيش الوطني، كلها محركات دينية تستند إلى نصوص الشريعة، أي أن القوة العسكرية والنظام الاقتصادي هما عمليتان ماديتان أُخضعَتَا للدين والشريعة.

ومن جهة رجل الدولة لم يكن جامدا، ولكنه كان يرى أن الوازع الديني والمحرك الديني هما الأساسيان لإعادة بناء الحضارة الإسلامية والوطنية بالمغرب والتي حطمت أركانها أدوات التخريب من الداخل والخارج.[3]

د- التنظيم الإداري في عهد المولى الحسن:

إكتست مجهودات الحسن الأول تحديدا أهمية خاصة، فعلى مستوى المخزن حددت مهام الوزراء المكلفين بالداخلية والحرب والمالية والخارجية، كما أن نشاط أعوان الجهاز المخزني ضبطت بعناية، كما أن فروع مالية الدولة كإدارة المداخيل والمدفوعات وأمناء الموانئ أصبحت كلها تحت إمرة وزير المالية.[4]

---

[1] محمد محي الدين المشرقي، المرجع السابق، ص 139.

[2] **المكوس:** هي الضرائب الغير الشرعية ومنها المغارم والوظيفة والقبالة والكل يشرف عليه المتقبل أو الأمين. ينظر: عبد الكريم جلول، نوازل المكس، دراسة فقهية تحليلية، المجلة العربية للنشر العلميASJP، ع 29، 2-3-2021م

[3] إبراهيم حركات، المرجع السابق، ص 286.

[4] محمد العربي معريش، المغرب الأقصى في عهد السلطان الحسن الأول، 1873- 1894م، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1989م، ص 101.

كما عمل على تقسيم البلاد إلى مناطق ثلاث، الأولى تمتد من طنجة إلى ناحية أبي رقراق والثانية من أبي رقراق إلى الصحراء، والثالثة من الصحراء إلى تافيلالت، على كل واحد منهما خليفة يمثل السلطة الملكية، وكانت الإدارة تنقسم إلى نوعين، مركزية وإقليمية، فالهيئة المركزية تشتمل على مجلس وزاري يتألف من الصدر الأعظم باعتباره رئيس الوزراء وزير البحر **وزير الشؤون الخارجية**، ويقيم بطنجة، وآمين الأمناء **وزير المالية** وكاتب الشكايات أو وزير العدل ووزير الدفاع، والحاجب أو كاتب سر الملك وقائد المشور أي المشرف على أحوال القصر السلطاني.[1]

أما على الصعيد الدبلوماسي، فقد عمل السلطان على إيجاد نوع من التوازن في علاقاته مع أوروبا، ففي مقابل إقامة ممثلي هذه الدول في طنجة فكر السلطان في إحداث مصلحة الشؤون الخارجية، باعتماد وزراء في أهم العواصم، فاقترح خمس مفوضيات في مدريد وروما ولندن وباريس وبرلين، لكن قلة الإمكانيات جعلته يعرض عن مشروعه.[2]

ولما كانت أجور الموظفين زهيدة فقد ساعدت على تشجيع الرشوة وانتبه السلطان إلى هذه الظاهرة وحاول مكافحتها برفع أجور الموظفين، كما هو الحال في الموانئ وكذلك تنصيب رقابة مشددة لإدارة مصالح الأمناء، ومع ذلك ظلت الإجراءات الجديدة دون النتائج المرجوة منها خاصة إتجاه الرشوة لأن الزيادات في الأجور أعقبها انخفاض في العملة.[3]

أما الضرائب فكانت منظمة في عهد المولى الحسن، إلا أنها لم تدخل كلها لصندوق الدولة نظرا لقلة نزاهة بعض الموظفين وعدم شعورهم بالمسؤولية العظمى الملقاة على عاتقهم من قبل الأمة، والواقع أن الحالة الداخلية للمغرب لم تزداد إلا ارتباكا في أواخر القرن التاسع عشر رغم المحاولات والإصلاحات القيمة التي أنجزها المولى الحسن في كل الميادين.[4]

[1] محمد محي الدين المشرقي، المرجع السابق، ص 140.

[2] محمد العربي معريش، المرجع السابق، ص 102.

[3] نفسه، ص 103.

[4] محمد محي الدين المشرقي، المرجع السابق، ص ص 142-142.

المطلب الثاني:

أ- عهد المولى عبد العزيز 1894- 1909م:

عندما حل المولى الحسن بمراكش كان قد هيأ حملة ضد "آيت سخمان" وقسم الجيش إلى قسمين أحدهما توجه في البداية إلى الرباط بقيادة نجله عبد العزيز، والقسم الثاني بقيادة السلطان، لكن وفاة المولى الحسن غيرت اتجاه جيشه فحمل جثمانه إلى الرباط، وكان المولى عبد العزيز قد حل بها، وترك المولى الحسن حكومته مؤلفة من "الحاج المعطي الجامعي" رئيسا وأخيه محمد "الصغير الجامعي" وزيرا للحرب و"موخا التازي الرباطي" وزيرا للمالية و"فضول غرنيط" وزير للبحر.

وأوصى مولى الحسن بولاية العهد للمولى عبد العزيز، وقام "باحمد الحاجب" بتحميل الوزراء على إمضاء الوصية الملكية، لكن بعض الوزراء كالعربي الزبدي ومحمد الصغير رفضوا بيعة عبد العزيز.[1]

ارتبكت أحوال البلاد وازدادت تفاقما وأصبحت مقاليد الأمور كلها بيد باحمد الحاجب.[2]

واختفت شخصية العاهل الصغير تماما وراء شخصية الصدر الأعظم الذي كان أيضا وصيا على العرش، وباحمد[3] معروف بحب السلطة واستعمالها بقسوة ضد كل العناصر التي لا يرغب بظهورها أمامه، بما فيها أمراء حتى من أقرب الناس إلى العاهل، فقد عزل المولى محمد أخ عبد العزيز عن كل تدخل في شؤون الحكومة، وفعل مثل ذلك تجاه الأمير عمر عمه.[4]

---

[1] إبراهيم حركات، المرجع السابق، ص 287.

[2] محمد محي الدين المشرقي، المرجع السابق، ص 145.

[3] **باحمد:** هو إبن سي موسى بن حمد الصدر الأعظم في عهد السلطان محمد، لعب دورا هاما في عهد السلطان عبد العزيز، كان الحاكم الفعلي للمغرب لمدة سبع سنوات، توفي سنة 1900م. ينظر: محمد العربي معريش، المرجع السابق، ص 75.

[4] إبراهيم حركات، المرجع السابق، ص288.

إطلع الوزير باحمد بمهمة الوصاية على المملكة وإحتكر السلطة كلها، إلى أن وافته المنية في 13-01-1318هـ/ 13-05-1900م، عندئذ استدعى المولى عبد العزيز الوزراء وكبار الشخصيات الفاعلة في جهازه المخزني، إلى جانب جميع قواد الأقاليم وعمال المدن الحاضرين في مراكش، ثم أعلن أمامهم بلهجة صارمة بأنه قد فقد بوفاة باحماد رجلا ذا كفاءة عالية كان موضعا لثقته المطلقة، وأنه لا يسمح بعد إذٍ لأي كان بالوقوف حاجزا بينه وبين الرعية، وأثار الموقف الحازم للسلطان في ذلك الظرف الدقيق استغراب الجميع، كما جاء في مختلف أرجاء البلاد فحوى الكلمة السلطانية التي توجه بها إلى أعضاء الجهاز المخزني وتعبيرا من السلطان الشاب عن استعداده لإجراء تعديلات إيجابية تهدف إلى التخفيف من حدة التعسفات والتجاوزات السائدة في مختلف المجالات لتدبير شؤون البلاد.[1]

حاول عبد العزيز أن يواصل سياسة التجديد التي انتهجها والده فلم تمكنه شخصيته ولا الظروف الدولية التي أحاطت به من متابعة تلك الخطة، فقد تولى الحكم في سن مبكرة، وفي الوقت الذي كان البلاط المراكشي قد فتح أبوابه للمغامرين من جميع الجنسيات الأوروبية الذين أتوا لتدبير المؤامرات، وقد عرفوا في السلطان نواحي الضعف، أخذوا يغرونه بمستحدثات اللهو الأوروبية مثل الدراجات وآلات التصوير والآلات الموسيقية، فيبيعونه تلك الأشياء بأثمان باهظة، ولا شك أن هذا من أسباب التي أوقعت مراكش في حبال الاستدانة.[2] وبعد سنتين من وفاة الوزير باحماد اضطربت أحوال البلاد بسبب التمردات الداخلية "لأبي حمارة"[3] الذي كان من الموالين للفرنسيين، وكانوا يمدونه بالمال والسلاح لتسهيل تغلغلهم في

[1] محمد القبلي، تاريخ المغرب تحيين وتركيب، منشورات المعهد الملكي للبحث في تاريخ المغرب، الرباط، 2011، ص 496.

[2] صلاح العقاد، المرجع السابق، ص 215.

[3] **أبو حمارة:** إسمه بالكامل جيلالي بن دريس الزرهوني اليوسفي ولد سنة 1860م درس هندسة ثم أصبح كاتبا للمولى أخ عبد العزيز وتم القضاء عليه من طرف السلطان عبد الحفيظ 1909م. ينظر: عسكري فاطمة الزهراء، ثورة محمد بن عبد الكريم الخطابي،1921 -1926م والمواقف الجزائرية والتونسية منها، مذكرة لنيل شهادة الماستر في تاريخ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2018-2019م، ص 15.

المغرب بعد إكمال سيطرتهم على الجزائر وتونس، وقد توسع نفوذه حتى عام 1909م، حيث استطاع خلال التفاف القبائل حوله السيطرة على الشمال الشرقي بالمغرب، وألقى عصيانه ضررا كبيرا في البلاد، بعد الهزائم المتكررة التي منيت بها جيوش الحكومة وتكبيدها الأموال الطائلة، وأدى ذلك إلى إفلاس الخزينة والاضطرار إلى طلب القروض من المصارف الفرنسية والإسبانية، وقد استغلت إسبانيا نفوذ "أبو حمارة" في تلك المرحلة فتمكنت منه على امتياز للتنقيب عن المعادن لبعض الشركات الإسبانية.[1]

وبالنسبة لإصلاحات عبد العزيز ونظامه القائم على أساس إلغاء الزكاة الشرعية أو الإعفاءات التي كانت تتمتع بها بعض القبائل أو الطبقات الممتازة كالأشراف، وإخضاع السكان جميعا لضريبة موحدة يتساوى فيها الأجانب والمغاربة، ولكن المحافظين أو أصحاب الامتيازات استنكروا إلغاء الزكاة الشرعية وأعزو هذا الإصلاح إلى أن عبد العزيز قد باع نفسه للكفار، فكانت فرصة للجميع للتهرب من دفع الضرائب حتى الفقراء أعلنوا سخطهم على تلك السياسة والنتيجة الحتمية لهذا هي إفلاس المخزن واضطراره إلى الاستدانة منذ 1902م.[2]

ب- تدخل فرنسا في شؤون المغرب واتفاقية 1904م:

كانت فرنسا أكثر رغبة من غيرها في الحصول على اتفاقية مع المغرب تطمينا على نفسها بالجزائر وتمهيدا للخطة السياسية البعيدة التي رسمتها لنفسها فيما يرجع لهذه البلاد حيث قام الجنرال "ليوتي" بجولة استطلاعية بلغ مقتضاها نهر "ملوية" خشية من أن يقع المغرب في أيدي دولة أجنبية أخرى، اضطرت فرنسا إلى أن تبرم اتفاقية سنة 1904م مع إسبانيا وإنجلترا، تسمح لها بحرية العمل في المغرب على شرط أن تعترف ببعض النفوذ لإسبانيا في منطقة الشمال وناحية "إفني" جنوب المغرب، وتسمح لإنجلترا بحق التدخل في

[1] محمد علي داهش، صفحات من الجهاد والكفاح المغربي ضد الاستعمار، المرجع السابق، ص 28.
[2] صلاح العقاد، المرجع السابق، ص 215.

الشؤون المصرية، فلما تم الاتفاق قدمت فرنسا للسلطان القرض المالي الذي كان بحاجة إليه على شرط أن تراقب بنفسها المدخولات الجمركية في سائر الموانئ المغربية،[1] هذا ما دفع بسلطان إلى الموافقة نتيجة الضغوطات التي تعرض لها لكن الشعب المغربي رفض التدخل الأجنبي.[2]

حاول السلطان بإقناع شعبه بالإصلاحات الفرنسية لكنه رفض، مما دفع بالمغرب بالدعوة إلى عقد مؤتمر دولي للنظر في التدخلات الأجنبية.[3]

[1] محمد محي الدين المشرقي، المرجع السابق، ص ص 146- 147.

[2] علال الخديمي، التدخل الأجنبي والمقاومة بالمغرب 1894- 1910م، حادثة الدار البيضاء واحتلال الشاوية، دار إفريقيا الشرق، 1994م، ص48.

[3] صلاح العقاد، المرجع السابق، ص 222.

المبحث الثاني: مؤتمر الجزيرة الخضراء 1906م

يعتبر مؤتمر الجزيرة الخضراء من بين المؤتمرات الدولية لتدويل القضية المغربية حيث سبقه مؤتمر دولي آخر وهو مؤتمر مدريد 1880م، والاتفاقيات السرية، وفي النهاية تم الاتفاق على مؤتمر دولي بالجزيرة الخضراء،[1] القريبة من الأطراف المهتمة مباشرة، حيث نجد أن اسبانيا هي جزء من ترابها جنوبا وإنجلترا بسيطرتها على جبل طارق وفرنسا بالمغرب والأطراف الأخرى المشاركة في المؤتمر لها مصالح بالمغرب وهي ألمانيا والنمسا وبلجيكا وولايات المتحدة الأمريكية وإيطاليا وهولندا والبرتغال وروسيا والسويد والبعض الآخر لها مصالح إستراتيجية أكثر منها إقتصادية كروسيا التي تهتم بأمن مضيق جبل طارق وهي مصنفة من بين الدول العظمى بما فيها هولندا التي تمتلك مستعمرات مهمة في قارة إفريقيا.[2]

المطلب الأول: ظروف عقد المؤتمر:

كان اقتراح فكرة عقد مؤتمر دولي بطنجة ،لمعالجة المسألة المغربية وفي الواقع قد جاء بناءً على نصيحة من الحكومة الألمانية للسلطان عبد العزيز، حيث رأت ألمانيا أنه أحسن وسيلة لتدارك وضع المغرب تحت السيطرة الفرنسية، وهذا ما يقصد به ضرورة المحافظة على توازن القوى في المغرب. وأن جميع الدول الأجنبية لها الحق في أن تشارك في حل أي مشكل يخص المغرب. وهو الأمر الذي لا تحبذه فرنسا، فأرادت ألمانيا بذلك تدويل المسألة المغربية بغية إفشال الاتفاق الودي بين فرنسا وبريطانيا وكذلك الحصول على امتيازات من خلال الضغط على فرنسا.[3]

---

[1] **الجزيرة الخضراء:** هي احدى أهم القواعد الاسلامية الأندلسية وهي تقع في أقصى الجنوب الأندلس، وتحظى بموقع بحري هام وقد كانت محطة استراتيجية لنزول المحاربين العرب والمغاربة وتعتبر همزة وصل بين الأندلس والمغرب. ينظر: https://Andaluslistorg.com تاريخ الزيارة يوم 2023/02/02، الدخول: 14:00، الخروج: 14:20.

[2] ابراهيم حركات، المرجع السابق، ص 321.

[3] مصطفى بطراوي، الموقف الألماني من المسألة المغربية نهاية القرن 19 ومطلع القرن 20، مجلة الحكمة للدراسات التاريخية، م5، ع11، 2017، ص 251.

افتتح المؤتمر في16 يناير 1906م، وقد انصبت النقاشات الأكثر حدة على نظام أمن مراسي المملكة المغربية ونظام البنك المخزني، فوجدت ألمانيا نفسها معزولة في 17 مارس تدخل "روزفلت"،[1] وهو الذي طالب فرنسا بقبول عقد المؤتمر، كما نصح ألمانيا بالتوقف عن محاولة إفشاله[2].

ب/قرارات المؤتمر:

كان المغاربة يأملون منذ أن أعلن عن انعقاد المؤتمر، أن يناقش القضايا التي هي موضع خلاف بين المغرب والأجانب، وخاصة التي يثيرها التدخل الفرنسي. وهذا يبرز مدى الجهد الدبلوماسي الذي يبذله المغرب. وفيما يخص قرارات المؤتمر فإن ميثاقه النهائي لم يستجب أبداً لأماني الشعب المغربي بل جاء مؤكداً للوصاية الدولية ومدعماً للاستغلال الأجنبي للمغرب..[3]

صدرت قرارات المؤتمر في 7أفريل 1906م في وثيقة مطوّلة صادقت عليها الدول المشاركة ماعدا المغرب وألمانيا. فالمغرب لم يشارك في أي قرار صادر عن هذا المؤتمر، أما ألمانيا فقد أرادت أن تظهر بمظهر المؤيد للمغرب في ميثاق الجزيرة الخضراء خاصة وأنها لم تنل ما كانت ترغب فيه، وهو وقف النفوذ الفرنسي في المغرب،[4] ومن أهم قراراته:

أولا: أمن الموانئ فتقرر تأليف قوة وطنية تتراوح من 2000إلى 2500 جندي يشترك في تدريبها وقيادتها ضباط فرنسيون وإسبان، بحيث لا يزيد عددهم عن 50 جندي، وتكون هذه

---

[1] **روزفلت:** ولد ثيودور روزفلت في 27 أكتوبر 1858م، وهو سياسي ومؤلف و جندي شغل منصب رئيس أمريكي السادس والعشرين لولايات المتحدة الأمريكية من (1901-1909م)، ينظر:
https://Www.britainina.com./biography.//theodo re-Roosevelt، تاريخ الزيارة: 2023/03/03، الساعة: 09:17، الخروج: 09:27.

[2] ألبير عياش، المغرب والاستعمار حصيلة السيطرة الفرنسية، تر: عبد القادر الشاوي وآخرون، ط1، دار الخطابي للطباعة والنشر، 1895م، ص56.

[3] علال الخديمي، المرجع السابق، ص74.

[4] مصطفى بطراوي، المرجع السابق، ص 252.

القوة خاضعة للسلطان، ويتولى ضباط من الإسبان الإشراف على تطوان والعرائش وفرنسيون في ثلاث موانئ أخرى على الأطلس، ويوافق السلطان على تعيين هؤلاء الضباط ويتولى رئاستهم من الناحية الإدارية مفتش سويسري يقدم التقارير للمخزن والسلك السياسي.[1]

ثانيا: تهريب الأسلحة، فيحضر على أهل مراكش استيراد الأسلحة دون موافقة الحكومة. لذلك يجب على المخزن تقديم بيانا إلى الدول بما يحتاجه من تلك الأسلحة وتتولى فرنسا الإشراف على المكافحة عبر الحدود الجزائرية. وإسبانيا في منطقة الريف والجنوب وهنا نستنتج مشروع الدول الأجنبية لتقسيم المغرب.*

ثالثا: إنشاء بنك للدولة تضع فيه المغرب كل موارد الجمارك ويكون تحت سيطرة دولة أجنبية. والمجلس الإداري هو الذي يوافق على تعيين المندوب المغربي أو رفضه.

رابعاً: تثبيت حق الملكية للأجانب، بمزيد من التنازل بالنسبة لاتفاقية مدريد وتحديد النسبة المئوية على المبيعات العقارية وفي المكوس وغيرها من الموارد للمغرب.[2]

خامسا: ينص هذا القرار على أن لا يؤدي الأجانب الضرائب إلا إذا انتظم أداء المغاربة لها، وعلى أساس اتفاق يحصل بين المخزن والهيئة الدبلوماسية. في حين أعطت المادة 60 الحق لأجانب للتملك في كل مكان بالمغرب بعد استئذان السلطان المغربي وبدون إذن في المدن الشاطئية وضواحيها إلى حدود10 كلمترات.[3]

سادسا: حق بسط النفوذ على كل الأشغال العمومية التي يمكن أن تنجز في المستقبل كالموانئ والخطوط الحديدية لكن فرض على المغرب مرة أخرى أن يحصر السمسرة في الدول الموقعة على الميثاق.

---

[1] صلاح العقاد، المرجع السابق، ص235.

* بنظر: الملحق رقم (07)، 172.

[2] ابراهيم حركات، المرجع السابق، ص323.

[3] علال الخديمي، المرجع السابق، ص 76.

سابعا: يؤكد هذا القرار على التعارض بين المعاهدات السابقة والميثاق وهذا يعني أن حكومة دولية أنشئت بموجب الميثاق ولكن لحساب أطراف محدودة، بحيث إن الهيمنة للبنك المخزني حيثما كان هناك تخطيط مالي أو اقتصادي. وأصبح هذا البنك في كل مرفق وأيدي المخزن مكتوفة بحكم الميثاق الذي وقع عليه.[1]

وإذا كانت معاهدة الجزيرة الخضراء أكدت من جديد على استقلال السلطان، فإن المغرب فقد مع ذلك استقلاله الاقتصادي والمالي، وفقد جزءا من سياسته لأنه أصبح أما نوع من الوصاية الدولية.[2]

المطلب الثاني :المغرب في عهد المولى عبد الحفيظ:1909- 1912م:

كان من الممكن لو طبقت القرارات التي إتفق عليها مؤتمر الجزيرة الخضراء، أن تقسيم البلاد بفضل تلك التصميمات الأولية التي كان يهدف إليها، منها إعادة نظام المغرب من الوجهة المادية والمعنوية.

[1] إبراهيم حركات، المرجع السابق، ص 323.

[2] ألبير عياش، المرجع السابق، ص56.

نصب "المولى عبد الحفيظ"[1] خليفة عن أخيه المولى عبد العزيز بمراكش منذ سنة 1896م وكان أسنّ من أخيه، وتلقى ثقافة جديدة تميّز بالتّعصب ضد لأجانب وامتنع عن استقبالهم كرد فعل ضد الهيمنة التي صارت للأوروبيين في بلاط المولى عبد العزيز، خاصة قرارات مؤتمر الجزيرة الخضراء التي ربطت المغرب بإصلاحات تخدم المطامع الأوروبية، وأخذ عبد الحفيظ ينتقد سياسة المولى عبد العزيز.[2]

كما أن الدعاية المغرضة التي كان يقوم بها سماسرة الاستعمار، خدمة لمصالحهم الشخصية عكرت الجو السياسي بين الحكومة المغربية وفرنسا على إثر اغتيال الدكتور "موشان" بمراكش وحوادث الدار البيضاء التي ذهب ضحيتها بعض الفرنسين، فانتهزت فرنسا هذه الفرصة واحتلت مدينة وجدة كما استولت على ناحية الشاوية.[3]

وفي سنة 1907م، أعلن بمراكش خلع المولى عبد العزيز وتنصيب عبد الحفيظ سلطانا، وما لبث عبد الحفيظ أن أخذ يجلب المزيد من الأنصار فكاتب عددا من الشخصيات السياسية والعلمية والدينية لتنظم إليه حتى يقتدي بها الجماهير.

كان الشيخ محمد بن عبد الكبير الكتاني و"الشريف الريسوني"،[4] ممن دعاهم إلى بيعته، وأثناء ذلك تهيأ عبد الحفيظ لمواجهة الاكتساح الفرنسي للدار البيضاء والشاوية، ومع زيادة الصراع العسكري بين العزيزيين والحفيظيين إنتصر الحفيظيون في معركة سيدي بن

---

[1] **المولى عبد الحفيظ:** ولد بفاس سنة 1876م، حكم المغرب من 1908 1912م، وتولى الحكم بعده أخيه يوسف، تولى عدة مهام إدارية وأخرى خاصة بالسلطة ولكنه ضعف أمام السلطات الفرنسية، توفي، 1937م. ينظر: غلاب عبد الكريم، قراءة جديدة في تاريخ المغرب العربي العصر الإمبراطورية العهد التركي في تونس–الحزائر،ج3، دار الغرب الإسلامي، بيروت،2005، ص160.

[2] إبراهيم حركات، المرجع السابق، ص 329.

[3] محمد محي الدين المشرقي، المرجع السابق، ص152.

[4] **الريسوني:** هو الشريف أحمد بن محمد بن عبد اللّه الريسوني، من مواليد بلدة زينات من بني عروس بالريف في المغرب عام 1870م إعتنت أسرته بتعليمه القرآن والكتابة، ينظر: غازي محمد، التنافس الأوروبي حول المغرب الأقصى على ضوء المؤتمرات الدولية(1884_1912م)، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص تاريخ المغرب العربي المعاصر، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الإنسانية، جامعة احمد دراية_أدرار، 2018_2019م، ص61.

سليمان بالشاوية 1907م، ثم معركة بالخوز 1908م، التي مثلت انتصارا حاسما دفع بالسلطان المخلوع إلى التنحي نهائيا عن الملك والاستقرار بطنجة.

أما عبد الحفيظ، فقد أصبح وجها لوجه أمام المشاكل الأساسية التي كان عليه حلها وهي مسألة الاحتلال والاعتراف الدولي به كسلطان بإضافة إلى المصاعب الداخلية، وعلى نشوب معارك دموية عديدة ضاع فيها الكثير من الرجال من غير أن يتمكن المغاربة من إيقاف زحف الاحتلال[1].

أ/أزمة أغادير:

عجزت قوات السلطان، رغم المساعدات الفرنسية، من مواجهة تيار الثورة المتصاعدة وغدا الثوار منذ أفريل 1911م، يهددون المدينة نفسها، وأخذ "جايار" قنصل فرنسا بفاس يبعث بنداءات متكررة لكي تتدخل حكومته لحماية الجالية المهددة بالموت فكانت هذه فرصة لاستكمال السيطرة على مراكش، كما أن فرنسا فسرت للدول أنها لا تنوي احتلال البلاد.[2]

لقد سهلت سياسة السلطان الداخلية، مهمة أعوان النفوذ الفرنسي في البلاد عندما أدت بالشعب إلى فقد الثقة في السلطان وحكومته، ودفعت ببعض القبائل إلى التحرك وإعلان العصيان على المخزن لمواجهة سوء الإدارة الداخلية لشؤون المملكة والرغبة في وضع حد للتغلغل الفرنسي واتساعه في البلاد من جهة أخرى، لقد استغلت فرنسا قصر نظر المخزن وانعدام وجود أفق سياسي لديه، عن طريق التحرك كواسطة بين الطرفين أولا ثم توجيه الأحداث مرحليا وجهة الهدف الذي تسعى إليه وهو إرسال حملة عسكرية إلى فاس، وهو الحدث الذي سوف يؤدي إلى ظهور المقاومة ضد الوجود الفرنسي في البلاد.[3]

[1] محمد القبلي، المرجع السابق، ص510.

[2] صلاح العقاد، المرجع السابق، ص244.

[3] جمال قنان، المقاومة المغربية ضد الإحتلال الفرنسي من احتلال فاس إلى معركة لهري (1911-1914م)، العلاقات الألمانية الفرنسية والشؤون المغربية(1901-1911م)، م5، منشورات وزارة المجاهدين، 2009م، ص17.

ب/ احتلال مدينة سفرو 1911م:

كانت قضية احتلال مدينة سفرو،[1] محل اهتمام القيادة العسكرية الفرنسية في المغرب منذ احتلال فاس، غير أن المشروع لم يبدأ في التنفيذ إلا في بداية شهر سبتمبر 1911م، ذلك أن معركة 5جوان من نفس السنة حول بهليل، الذي يكون نوعا من نقطة أمامية بالنسبة لسفرو أقنعت الفرنسيين بأن عملية الدخول لسفرو، ليست بالشيء الهين لذلك عمدت القيادة العسكرية إلى إعداد العدة الكافية قبل الشروع في تطبيق فكرة الاحتلال خاصة وأن المدينة تتميز بموقع استراتيجي والدور الاقتصادي الذي تلعبه كواحدة من المدن الناشطة في الصناعة. ومن خلال زيارة قام بها قائد قوات الاحتلال إلى فاس، تم الاتفاق بينه وبين المخزن على أن يتم احتلال المدينة بواسطة وحدة القوات المغربية، ومن الضروري أن عمليات سير العسكرية في المغرب، هي وإن كانت تتم تحت غطاء المخزن والسلطان، لكن في الواقع أن المخزن لم يكن له أي دور أو تأثير.[2]

ج/السلطان وفرنسا:

تميزت العلاقات المغربية الفرنسية في عهد المولى عبد الحفيظ بتوتر مستمر وجدال حاد، إن أصرت فرنسا على فرض واقع الاحتلال ويمكن القول أن العلاقات المغربية الفرنسية بين البلدين في عهده تتلخص في تلك المفاوضات الطويلة التي استمرت من 1909م إلى 1911م. كانت مواضيع التفاوض تدور حول قضية إحتلال الشاوية ومدينتي الدار البيضاء ووجدة والمناطق الحدودية.

وكذلك مسألة الديون، إذ أن الغاية التي كانت تسعى إليها فرنسا هي إدامة الإحتلال بإستخدام الورقة المالية أمام هذه الضغوط، بذل المولى عبد الحفيظ جهودا كبيرة لإخضاع

[1] **سفرو:** يمتد إقليم سفرو على مساحة تقدر بحوالي 4008كلم² وتقع أجزاء مهمة منه على سهل سايس وعلى السفوح الشمالية والغربية من سلسة جبال الأطلس المتوسط وتشتهر بشلالها وضريح الولي الصالح علي بوسرغين، ومخيمها الدولي. ينظر: المندوبية السامية للتخطيط المديرية الجهوية، مونوغرافية إقليم سفرو، فاس–مكناس دجنبر 2019م

[2] جمال قنان، المرجع السابق، ص82.

القبائل ومع إلزامها بأداء الضرائب، وفي هذا الصدد ربط إتصالات مع ألمانيا وإيطاليا للحصول على مساعدات عسكرية وتأييد دبلوماسي.[1]

د/الوصاية الفرنسية على المغرب 1912م:

بعد أن تم الإتفاق الفرنسي–الألماني في 4نوفمبر 1911م. وقف المغرب وجها لوجه مع فرنسا وحده، ذلك أن سلسلة الإتفاقيات مع كل من إيطاليا، بريطانيا وألمانيا، قد أزاحت من أمام فرنسا كل عقبة دبلوماسية أو عسكرية للإنفراد بالمغرب ومن جهة أخرى كانت سيطرتها على بعض مرافق الدولة الحيوية وبالتعاون مع إسبانيا أعطى لوجودها هيمنة أكثر، فقد تنازل السلطان عبد الحفيظ عن الحكم لأنه لم يكن باستطاعته أن يحقق الآمال التي عقدها عليه الشعب أثناء مبايعته، فخلفه شقيقه السلطان يوسف بن الحسن الأول1912–1927م.[2]

ه/فصول المعاهد:

الفصل الأول: اتفقت حكومة الجمهورية الفرنسية مع جلالة السلطان على إنشاء نظام جديد في المغرب يسمح بالإصلاحات الإدارية والقضائية والاقتصادية والمالية والعسكرية التي ترى الحكومة الفرنسية فائدة في إدخالها للتراب المغربي وهذا النظام الجديد سيحفظ الوضعية الدينية وحرمة السلطان ومكانته المعتادة وتطبيق الدين الإسلامي وسيصون المؤسسات الإسلامية، كما أن مدينة طنجة ستحتفظ بالطابع الخاص الذي اعترف لها به، والذي يجدد نظامها البلدي.[3]

الفصل الثاني: الحصول على حق التدخل الفرنسي في المناطق التي تراها ضرورية لفرض الأمن، وتأمين المعاملات التجارية.

[1] محمد القبلي، المرجع السابق، ص511.

[2] محمد علي داهش، صفحات من الجهاد والكفاح المغربي ضد الاستعمار، المرجع السابق، ص34.

[3] إبراهيم حركات، المرجع السابق، ص345.

الفصل الثالث: تعهد فرنسا بحماية السلطان من كل خطر يمس كرامته أو عرشه.

الفصل الرابع: تعيين مقيم عام فرنسي يسهر على تنفيذ كل ما تنص عليه معاهدة الوصاية[1] وسيط بينه وبين السلطان والنواب الأجانب.[2]

الفصل الخامس: تكليف نواب فرنسين دبلوماسيين بتمثيل المغرب في شؤونها الخارجية مع حماية رعاياها ومصالحها في الخارج.

الفصل السادس: يتضمن اتفاق مشترك بين الحكومة الفرنسية والمغربية حول تسيير وتنظيم مالي يسمح بضمان التزامات الخزينة وجباية مداخيل المملكة بانتظام.

الفصل السابع: منع السلطان من أي امتيازات أو عقد اتفاقيات دون ترخيص الحكومة الفرنسية، وهنا نلتمس تجريد السلطان من حريته السياسية والدبلوماسية.[3]

الفصل الثامن: يتضمن تقديم هذا الاتفاق للحكومة الفرنسية من أجل المصادقة عليه مع تسليم نسخة منه للسلطان. وبعد هذه الفصول التي تضمنتها المعاهدة، اتجهت فرنسا نحو عقد اتفاق مع إسبانيا بخصوص تقسيم البلاد في 27 نوفمبر 1912م.[4]

---

[1] ينظر: الملحق رقم (08)، ص173.

[2] غلاب عبد الكريم، المرجع السابق، ص 179.

[3] إبراهيم حركات، المرجع السابق، ص346.

[4] شوقي عطاالله الجمل، عبد الرزاق إبراهيم، دراسات في تاريخ غرب إفريقيا الحديث والمعاصر، القاهرة، 1998م، ص280.

المبحث الثالث: إجراءات السياسة الإصلاحية الفرنسية في المغرب الأقصى

إصلاحات الجنرال "ليوتي" في المغرب الأقصى:

ولد لويس جونزالوف ليوتي[1] بننانسي في نوفمبر 1854م، تحصل على شهادة الباكالوريا في جويلية 1872م، ثم إلتحق بالمدرسة العسكرية سان سير عام 1876م، ومن ثم انضم لمدرسة الأركان العليا للجيش في سنة 1876م، وفي ديسمبر انضم إلى فرسان السلاح ثم أصبح رئيسا للأركان لفرقة سلاح رقم سبعة، وفي 19 نوفمبر 1887م تولى قيادة الوحدة العسكرية الأولى من الفوج الرابع من فرسان السلاح، عمل على تحسين المستوى المعيشي لحياة رجاله إضافة إلى تدريبهم من خلال ممارسة مبادئه الإصلاحية، ومن ثم تم تعيينه رئيس الأركان في الهند الصينية.

ومنذ سنة 1904م، تمرّن في المنطقة الجنوبية الغربية من الجزائر وهي منطقة عين الصفرة، والتي كانت فيها مشكلة خاصة بالحدود، في ذلك الوقت مع المغرب الأقصى تجعل منها منطقة عمليات شبه دائمة، ولقد اختارت فرنسا الجنيرال ليوتي بعد التوقيع على معاهدة الوصاية 1912م، لشغل منصب المقيم العام في المغرب والقائد العام القوات المسلحة هناك وكان وصوله للمغرب يمثل بدء مرحلة خاصة في تاريخ البلاد، إذا أنه قد اشتمل على فترة التهدئة واشتمل على إنشاء تنظيم إداري حديث، وضل ليوتي في المغرب حتى نهاية حرب الريف سنة 1926م.[2]

المطلب الأول: التنظيم السياسي

كانت فرنسا ترى في غزو المغرب صفقة مربحة لها بتحقيق مصالح كانت هذه المصالح تتوفر على حزب استعماري وهو ليس حزب بمعنى الكلمة وإنما فريق نفوذ أو خلية شبه

[1] ينظر: الملحق رقم (09)، ص174.

[2] بن نخلة سناء، سيساوي ليلى، الحماية الفرنسية في المغرب الأقصى زمن المقيم العام (الماريشال ليوتي (1912-1925م)، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص تاريخ المغرب العربي المعاصر، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة 8ماي 1945-قالمة، 2021-2022، ص22.

سرية يمارس نشاطه عن طريق زرع عملائه في مختلف الأوساط كانت لديه علاقة سرية في عالم الصحافة وفي مختلف الفرق البرلمانية والمصالح الوزارية، وعن طريقها تمكن من تهيئة الرأي العام والضغط على الاختيارات السياسية، كان يجتهد على مستويات متعددة ليفوز بالتصويت.[1]

فكان من عمل الجنرال ليوطي تغيير شخصية السّلطان الذي لم تكن له سلطة إلا على توقيع القوانين التي تمليها جماعة ليوتي ومنها هانري دوكاستري وهانري كايار، والجزائري عبد القادر بن غبريط، وسان طوليو، لأنه دون أن ننسى بأن ليوتي كان الملكي الفرنسي. فقد اكتشف بأن المغاربة وجب أن يكون ضروريا لوحدتهم سلطان وخصوصا لدى النخبة المثقفة الفاسية والنخبة التجارية لتعيش في هدوء، ويمكن للمغاربة أن ينتقدوا السلطان أو ينزلوه عن العرش ولكن لا يمكنهم التّخلي عنه كذلك أن سلطان في نظر ليوتي، رجل ضروري وجب تشريفه، فهو الذي يشيع قرارات الوصاية.[2]

أ/التنظيم والإدارة الجديدة:

في الوقت الذي كان فيه الجنرالات الفرنسيون يواصلون عملية التهدئة عمل الجنرال ليوتي على وضع الأسس اللازمة للتنظيم الإداري الجديد للمغرب، وبدأ بها بمجرد وصول المولى يوسف للحكم خلفا للمولى عبد الحفيظ، وكان هذا التنظيم الجديد يشتمل أولا على إسم السلطان بدلا من إسم فرنسا، وكان في نفس الوقت يعتمد على سلطة فرنسا بدلا من إعتماده على سلطة السلطان، وكان على السلطان التوقيع على المراسيم التي يعرضها عليه المقيم العام.[3] كما تم نقل السلطة التنظيمية من القصر الملكي إلى الإقامة العامة، حيث أقام مديريات وهي بمثابة وزارة خاصة بالمقيم العام، حيث ضمت دوائر خاصة للإدارة المدنية

[1] جرمان عياش، أصول حرب الريف، تر: محمد أمين وآخرون، الشركة المغربية، الرباط، ص61.

[2] عبد الرحيم الورديغي، فاس في عهد الإستعمار الفرنسي (1912-1956م)، ملامح مدينة فاس أصولها، تغيراتها، حالتها الإجتماعية والسياسية، ط1، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 1992م، ص18.

[3] جلال يحي، المرجع السابق، ص108.

العامة للشؤون الحربية وأيضا الشؤون الشريفية والسكريتارية السياسية، كما تم تقسيم المغرب الأقصى إلى نواحي إدارية والنواحي إلى مناطق يحكم في كل واحدة منها قائد المنطقة أو ما يعرف بالمراقب المدني ويشرف على كل من الدار البيضاء، الرباط، وجدة، القنطرة الجديدة وأسفي مراقبون مدنيون، أما فاس ومكناس ومراكش وأقادير وتافيلات والدراع، فكان يديرها حكام عسكريون، أما المناطق فكانت مقسمة إلى وحدات إدارية، وكان يدير البوادي ضباط الشؤون الأهلية أما المدن فيديرها ممثلين فرنسيين للشؤون البلدية، أما الباشا فيتم تعيينه من طرف السلطان غير أنه لا يملك السلطة لإصدار القرارات بل يصدرها الفرنسيون كما تم إنشاء إدارة جديدة للمالية والأشغال العامة.[1]

ولقد اضطر ليوتي إلى إنشاء الكثير من الإدارات لدراسة المسائل العديدة فكانت أولى الإدارات هي إدارة المالية، وكان عليها تصفية الفوضى السابقة وإسراف الأموال، ومن جهة أخرى تضع الميزانية واتصلت هذه الإدارة بإدارة أملاك الدولة، وكان على الإقامة العامة أن تعمل على تنظيم إدارة البريد، فقررت الإقامة ضم البريد الفرنسي والبريد المغربي في إدارة واحدة. ويسمح للأجانب استخدام هذه الوسيلة الجديدة.

وفي سنة 1912م، تم إنشاء إدارة الأشغال العامة ولها أهمية خاصة في المغرب، وأشرف عليها مهندسين فرنسيين، حيث أن دورهم لم يكن سهلا خاصة أمام التعقيدات التي اشتملت عليها المعاهدات والاتفاقيات الأوروبية.[2]

كما قسم ليوتي إدارة مراكش إلى ثلاث أجهزة كل منها منفصل عن الآخر.

الأول: هو إدارة المخزن التي احتفظت بطابعها القديم.

[1] كريمة بوخالفة، سياسة الجنرال ليوتي(1912-1925م)، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص تاريخ المغرب المعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجيلالي بونعامة، 2016-2017م، ص44.

[2] جلال يحي، المرجع السابق، ص110.

الثاني: هو الإدارة الشريفية الجديدة التي يقوم بها مثقفون مراكشيون لإدارة الشؤون الفنية الخاصة بالمواطنين.

والثالث: هو الإقامة العامة التي تهيمن على سياسة البلاد العليا، من شؤون خارجية ودفاع ومالية وأمن عام، فضلا عن ممارسة جميع السلطات الإدارية والتشريعية بالنسبة لأعضاء الجالية الأوروبية.[1]

وبالنسبة لإدارة الجهوية فكانت تنقسم إلى ثلاث أصناف:

– المناطق الخاضعة للإحتلال، والمعروفة بالمناطق المدنية ويتولى أمرها المراقبون المدنيون.

–المناطق العسكرية التي عادة ما تكون محاذية لجهات خارجية عن سيطرة الإحتلال، وتوضع تحت إمرة ضباط شؤون الأهلية.

–منطقة واحدة مختلطة، ويتعلق الأمر بمراكش، إقطاعية الكلاوي وهي منطقة تشكل قطبا استراتيجيا لحكم مجاورتها لجهات المقاومة.[2]

ج/القضاء:

كان على إدارة العدل أن تعمل على تطوير النظام القضائي المغربي، وكان هذا عملا دقيقا وكان عليها كذلك تنظيم المحاكم الفرنسية، وتعمل أخيرا على إلغاء القضاء القنصلي، فأعدت الإقامة العامة المرسومات اللازمة لكي يوقع عليها السلطان ولكي ينشئ في دولته نظام القضاء الفرنسي ويطبق فيها القوانين الفرنسية، أما القضاء الشرعي فكان السلطان هو المسؤول عن تطبيق الشرع، ووجدت سلطات الإقامة ضرورة إعادة تنظيم القضاء الشرعي

[1] صلاح العقاد، المرجع السابق، ص289.

[2] محمد القبلي، مرجع سابق، ص542.

وإثبات الوثائق في سجلات رسمية، وقصر حق الفصل في المنازعات الملكية على القضّاة في المدن.[1]

المطلب الثاني: الإصلاحات العسكرية:

أ/الجانب العسكري:

منذ تولي الجنرال ليوتي منصب المقيم العام بالمغرب، إزدادت شدة الثورات كرد فعل على النظام الجديد، لذلك عمل ليوتي على وضع عدة مخططات عسكرية للسيطرة على الأوضاع، كما قام بتحديد عمليات الفرنسيين بالمناطق المحتلة فعليا ولكن على أساس تأمينها وكذلك العمل على منع الثورات والإضطرابات في المناطق القريبة منها، وذلك باعتماده على كبار القيادة وزعماء القبليين مثل الجلاوي[2] في مراكش وأنفلوا في موجادور وعيسى بن عمر في أسفي وكذلك العمل على تأمين فاس ضد تجمعات القبائل، وذلك بإنشاء قوة ضاربة في هذه المناطق بقيادة الجنرال غورو،[3] كما قام بسد منافذ الأودية بواسطة مراكز صغيرة مجهزة بالرشاشات والمدافع وكانت هذه المراكز قادرة على الصمود أمام المصادمة الأولى في انتظار تدخل تشكيلة متكونة من ستة إلى سبعة آلاف رجل للإستعداد للتدخل، تلك هي الفرقة المتحركة التي كانت تضمن في جميع الأحوال والتفوق في العدة والعدد.[4] وكذلك عملت فرنسا على استغلال الجيش المغربي وتقسيمه إلى قطاعات

[1] حزب الإستقلال، المغرب الأقصى مراكش قبل الحماية، مكتب المستندات والأنباء (الطبعة العربية)، المغرب، 1951م، ص ص 93، 94.

[2] **الجلاوي:** هو التهامي بن محمد المزواري المراكشي كان باشا مراكش في عهد الحماية الفرنسية وناوأ الحركة الوطنية وقاتل بعض الثأريين على الإستعمار الفرنسي، توفي سنة 1956م، قبل الإستقلال بقليل، ينظر: موقع موسوعة مفردات المحتوى الإسلامي https://islamic-content.com تاريخ الزيارة يوم 2023/02/20، الدخول: 22:00، الخروج: 22:10.

[3] جلال يحي، المرجع السابق، ص100.

[4] جرمان عياش، المرجع السابق، ص61.

ملحقة بالقوات الفرنسية، وقسمت هذه القطاعات إلى أربع مجامع رئيسية أولها تضم الجنود النظاميين المؤهلين للخدمة خارج البلاد لما يتميزون به من كفاءة وخبرة عسكرية.[1]

حيث كان التجنيد في البداية يمكن القول عنه إجباريا بحيث تقوم الإدارة الفرنسية باستغلال الظروف الاجتماعية للشباب وتجنيدهم.

أمام هذه الظروف رأى البعض من المغاربة أن المشاركة في الحرب العالمية الثانية هي طريقة للخلاص وانتشالهم من الاوضاع المزرية التي أدت إلى تعميق حالة الحرب واعتقدوا بأن فرنسا بإمكانها أن توفر لهم وضعا أكثر رخاء من الذي يعيشونه، وقد اتجه البعض من هؤلاء الجنود وخاصة صغار السن إلى جبهة القتال وهو يحملون في ذهنهم تساؤلات عن ما وراء البحر، فكان الدافع الاستكشافي حافزا لبعضهم.[2]

خلال الحرب العالمية الأولى عام 1914م، شاركت القوات النظامية المغربية في القتال وبلغ عدد الجنود المشاركين حوالي 2500 جندي كما قامت ألمانيا بتجنيد الأسرى من الجنود المغاربة ضد فرنسا التي كانت تعاني من خسائر كبيرة في الحرب عام 1915م. وبعد نهاية الحرب بقيت القوات المغربية تابعة للقوات الفرنسية وفي 1923م، تم إصدار قرار ينص على إدخال كل القوات المغربية بإستثناء الحرس الشريفي في الجيش الفرنسي.[3]

ب/ثورة الريف:

انتشرت روح الثورة بين رجال الريف بمجرد أن بدأت السلطات الإسبانية تعمل على التوغل داخل المنطقة حمايتها وأدى ذلك إلى اصطدامات مسلحة وكان قائد الثورة التحريرية

[1] ثامر عزام حمد سليم الدليمي، الإدارة الفرنسية 1936-1956، دار غيداء للنشر والتوزيع، الأردن، 2016م، ص27.

[2] فاطمة حيدة، مساهمة المغاربة في الحرب العالمية الثانية، مجندو إيمزار، مرموشة نموذجا، مجلة ليكسوس للتاريخ والعلوم الانسانية، دار المنظومة، عدد 4، 2016، ص103.

[3] ثامر عزام حمد سليم الدليمي، المرجع السابق، ص29.

هو عبد الكريم الخطابي[1] إذ كانت ثورة الريف قد بدأت بعملية حربية فإنها كانت تهدف للوصول إلى إنشاء دولة حديثة تضمن حرية المواطنين وانتشرت الثورة بسرعة في المناطق المحيطة بها وبشكل هدد الاستعمار الفرنسي في شمال إفريقيا.[2]

وبالفعل قام الريفيون في 13 أفريل 1925م بحملة استهدفت زاوية أمجوط بقبيلة بني زروال، وفي أقل من ثلاث أشهر أصبح الخطر يهدد شمال منطقة الحماية الفرنسية فصارت القبائل الخاضعة لفرنسا تتسلل من النفوذ الفرنسي قبيلة بعد أخرى وحل شبح الخطر بفاس وكان أكثر حدة بتازة حيث بدأ التفكير في التخلي عن هذه المدينة لولا تصدي الماريشال لهذا المشروع.[3]

فقد كان ليوطي يلتزم جانب السلم في إنتظار الوقت المناسب كان رؤساء مراكزه يخترقون الخطوط في كلا الإتجاهات ويعملون على تشجيع الإتصالات والمبادلات، ليخلقوا مناخا مناسبا لإلتقاط الأخبار عن القبائل المجاورة عن أرضها ومواردها ووسائلها العسكرية ويتعرفون على زعماء الزوايا للتمكن من اصطناعهم.[4]

المطلب الثالث: الاصلاحات الاقتصادية:

يتوفر في المغرب موارد اقتصادية عدة منها محاصيل زراعية كالقطن والشعير والقمح وغيرها ومواد أولية داخلية في الصناعة كالمعادن أهمها الفوسفات وعززت هذه الأهمية الاقتصادية موقعها الجغرافي إذ يطل المغرب على المحيط الأطلسي والبحر المتوسط

[1] **عبد الكريم الخطابي:** ولد محمد بن عبد الكريم الخطابي سنة 1882م في قبيلة آيت بودرا في بني ورياغل الريفية، درس بجامع القروين بفاس وعمل قاضيا بمليلية، اختلف سنة 1920م مع الجنرال سيلفستري الذي وضعه رهن الإعتقال، ينظر: عسكري فاطمة الزهراء، المرجع السابق، ص39.
ينظر: الملحق رقم (10)، ص175.

[2] جلال يحي، المرجع السابق، ص126.

[3] جورج سبيلمان، المغرب من الحماية إلى الاستقلال (1912-1956م)، تر: محمد المعيد، منشورات أمل، الرباط، 2014، ص40.

[4] جرمان عياش، المرجع السابق، ص61.

وسيطرته على مضيق جبل طارق مما جعله يحتل مركز تجاري مهم بين قارتي أفريقيا وأوروبا.[1]

أ/تطويق التجارة والفلاحة:

فتح ليوطي في المدينة مجال الملاكين الفلاحين والتجار المغاربة ليندمجوا في غرف تجارية وفلاحية بواسطة ظهير 20يناير 1919م، وذلك تحت مراقبة محتسب المدينة وفي البادية أنشأه ليوتي على شاكلة المستعمرات الفرنسية بإفريقيا وآسيا شركات للقرض الفلاحي والاحتياط socap فانخرط فيها الفلاحون الكبار فأصبحت هذه الشركات تمد الفلاحين المتوسطين والصغار بالبذور والمحاريث الحديثة.

فمدينة فاس مثلا أصبحت إما غرفة تجارية وكان أعضاؤها منذ سنة 1913م أوروبيون فدخلها المسلمون واليهود ابتداء من سنة 1919م، لكن في فرعها الخاص أما في ضواحي فاس فقد دخلها في شركات القرض المذكور وفي شركات تعاونية مهمتها شري وبيع المنتوج الفلاحي.[2]

ب/التجارة :

مع مجيء الوصاية، دعا لضرورة تلبية الحاجيات لساكنة أخذت تندمج تدريجيا في المجتمع الإستهلاكي إلى تطوير العلاقة مع توسيع نطاق العمل المأجور منذ ذلك الحين أصبح الإنتاج المحلي متوقفا على المنتجات المستوردة من فرنسا وازداد الإقبال على المواد المصنعة المعروضة للبيع على حساب الإنتاج المحلي الموجه للاستهلاك الذاتي.[3]

فما بين سنة 1912وسنة 1956م، إشترك الفاسيون المسلمون واليهود مع الأوروبيين في التجارة والمعاملات الصناعية والعقارية والمعمارية والفلاحية، فمثلا عندما أسست سنة

[1] سها هادي ناجي، السياسة الفرنسية تجاه المغرب (1913-1918)، مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية، 2020، م10، ص698.

[2] عبد الرحيم الورديغي، المرجع السابق، ص ص50، 51.

[3] محمد القبلي، المرجع السابق، ص555.

1913شركة لتموين فاس بالكهرباء، ساهم الفاسيون المسلمون في ثلث رأس مال هذه الشركة، ونذكر منهم التاجر "عمر التازي" الذي كان يهتم بالأراضي الفلاحية لصالح شركة أوروبية كبرى وكذلك "محمد المرنيسي "الملاك العقاري الكبير ورئيس فرع الأهلي للغرفة الفلاحية.[1]

وفيما يتعلق بالتجارة الخارجية التي كانت تهيمن عليها كبريات الشركات الأجنبية والفرنسية خاصة، إن هذا القطاع استفاد من تطور من نظام "الباب المفتوح"[2] المترتب عن مؤتمر الجزيرة الخضراء 1906م، وقد لعبت نتائج هذا النظام لفائدة المصالح التجارية الفرنسية لا سيما خلال سنة 1920م، عندما ألغي التعامل بالريال الحسيني 1939م بسبب إحداث نظام مراقبة الصرف.

الجدول رقم (01): الميزان التجاري المغربي لسنة 1956:[3]

/	الصادرات	%	الواردات	%
المجموع	1118	-	1555	-
فرنسا	625	52.5	746	48

نستنتج أن التجارة الخارجية تم توجيهها بشكل أساسي لتلبية حاجيات ساكنة الميتروبول بفرنسا وذلك بتصدير المواد الفلاحية والمنجمية الأولية.[4]

تميزت التجارة المغربية في عجز في الميزان التجاري وتفوق فرنسي لأنها المصدر والمستورد وبلغ العجز التجاري أكثر من 199 بين عامي (1912-1918م).

---

[1] عبد الرحيم الورديغي، المرجع السابق، ص 52.

[2] **الباب المفتوح:** هو سياسة اقتصادية في ميدان المبادلات التجارية من أجل توفير المزيد من المداخيل، وتوسيع مجال التبادل المتكافئ وضمان الرواج التجاري وهي من بين نتائج مؤتمر الجيرة الخضراء، 1906م. ينظر: موقع https://histgeo.net تاريخ الزيارة يوم 2023/03/02، الدخول: 15:00، الخروج: 15:15.

[3] Andre tiano. Le develepement economique de maghreb. Puf. Pais. 1968. P 116

[4] محمد القبلي، المرجع السابق، ص556.

أما الضرائب فكانت ضريبة العقار محددة ب 5%، وتفرض على المغاربة والمستوطنين الأوروبيين والفرنسيين، وقد بلغ مردودها عام 1912م (410.111) فرنك، أما الضرائب غير مباشرة التي تشمل جمارك والرسوم الاستهلاكية، رسوم التسجيل العقاري المساوي 10% على البضائع أيا كان مصدرها، وقدرت جباية الجمارك بـ (234.580000) عام 1912م.[1]

ج- الصناعة:

لم يكن قبل عهد الوصاية الفرنسية في المغرب صناعة بمعنى الصناعة الواسعة، بل كانت توجد صناعات يدوية لسد الحاجة المحلية، وأهم هذه الصناعات صناعة المنسوجات والدباغة وصناعة السجّاد والأواني والأقمشة، وقد ساعدت موارد مراكش المختلفة من تنويع الصناعات وإمدادها بما تحتاجها من المواد الأولية.[2]

ويقوم القطاع الصّناعي على أصناف، يترأس كل صنف أمين وتقوم مهمته على مراعاة أصول المهنة وتسوية النزاعات بين الصناع والدفاع عن مصالحهم، وكان المحتسب يقوم بمراقبة هذا المجال الحرفي وكما هو الحال في الزراعة، نجد في الصناعة قطاعين قطاع أهلي يعتمد على وجود فردية تقريبا ورؤوس أموال بسيطة ووسائل قديمة يعمل على سد حاجات السوق المحلية.[3]

ومع إقامة فرنسا لنظامها الجديد، ظهرت حاجيات جديدة تتمثل في إقتناء منتوجات الصناعة للاستهلاك والتجهيز في كل من البوادي والمدن، مما ساهم في انتشار العلاقات التجارية والمعاملات النقدية وبالتالي في اتساع السوق الداخلية. فالاقتصاد المغربي ضل موجها خلال العقدين الأولين من الوصاية الى تزويد ميتروبول بالمواد الأولية أكثر من ما كان يعتني بتطوير صناعة استهلاكية تلبي حاجيات الساكنة المحلية.[4]

[1] حزب الاستقلال، المرجع السابق، ص123.

[2] سها هادي ناجي، المرجع السابق، ص701.

[3] عبد الرحيم الورديغي ، المرجع السابق، ص57.

[4] محمد القبلي، المرجع السابق، ص551.

المطلب الرابع: الإصلاحات الاجتماعية:

أ- قوانين اجتماعية والتامين الاجتماعي:

إن القوانين الاجتماعية ونظام التأمين الاجتماعي المطبقة في الساعة الراهنة في عدة أقطاب ولا سيما بفرنسا وحتى ببلدان غير مستقلة مجهولة في المغرب، والقوانين النادرة التي صدرت لتنظيم شروط العمل تتبنى في غالب الأحوال المميز العنصري، فبعض الحقوق الاجتماعية والاقتصادية التي تضمنها الإدارة الفرنسية للعمال الأوروبيين محروم منها العمال المغاربة، أما بالنسبة للنقابة فإن الأوروبيون المقيمون بالمغرب منذ 1936م، يتمتعون بحق تأسيس نقابات مهنية طبقا لظهير 24 ديسمبر 1936م، الذي يعترف لهم بهذا الحق ويضمنه لهم.[1]

حيث عرف المجتمع المغربي تحولات مست كل الهياكل التقليدية لحياة السكان وجمعت في الوقت ذاته بين العمق وسرعة التغيير. فقد تضاعف عدد المغاربة في مدة تقل عن نصف قرن وتسارعت وتيرة التركيز الحضري، وظهرت طبقة عمالية و"البروليتاريا".[2] عصرية كما تغيرت البنايات الحضرية والقروية وأنماط الحياة بالمدن والبوادي حيث ضعفت البنية القبلية ومنع تجارة الرق بحكم القانون وتقوت "الفردانية" وأخذت تكتسح حياة الفرد والجماعة.[3]

ب-الجانب الصحي:

كانت الأوضاع الصحية لمجموع الأربعة ملايين من المغاربة سنة 1912م تتميز بهشاشة قوية وذلك بسبب الأوبئة المتكررة والجفاف والكوارث الطبيعية، ومن جهة أخرى

---

[1] حزب الاستقلال، المرجع السابق، ص ص127، 128.

[2] **البروليتاريا:** هو مصطلح ظهر في القرن التاسع عشر ضمن كتاب الحزب الشيوعي لكارل ماركس، ويعني به الطبقة التي لا تمتلك أي وسائل انتاج، ينظر: الموقع https://m.marefa.org تاريخ الزيارة: 2023/01/08م، الساعة 22:00، الخروج 22:22

[3] محمد القبلي، المرجع السابق، ص560.

فكان الطب الحديث شبه منعدم، فكان طلب المساعدة الطبية من بين مطالب المغرب في مؤتمر الجزيرة الخضراء 1912م. وهو ما إستجاب له الأطباء الأجانب خاصة الفرنسيين فكانوا يشكلون الطلائع الأولى لعملية الإستعمار، حيث إستقر البعض منه في مراكش وفاس. وأحدثوا مستوصفات أولية ثم أطلقت أسمائهم على مؤسسات استشفائية كبرى مثل مستشفى Mauchanq بمراكش.[1]

وفيما يخص ما قامت به فرنسا في المغرب في ميدان الصحة العمومية يمكن التأكيد بأنه بعيد عن القيام بحاجيات صحية علاوة على أنها نظمت وحققت بكيفيات حسب عنصر السكان من أوروبيين ومغاربة.

الجدول رقم (02): توزيع قرض 1932م.[2]

المدن	المستشفيات الفرنسية	المستشفيات المغربية
مراكش	4000000 فرنك	500 000 فرنك
فاس	4000000 فرنك	700 000 فرنك
مكناس	5000000 فرنك	500 000 فرنك
المجموع	13000000 فرنك	1700 000 فرنك

ج-التهيئة العمرانية والمعمار:

بمجرد إرساء نظام الوصاية الفرنسية في المغرب، اتخذت مجموعة من التغيرات في مجال التهيئة العمرانية والمعمار فقد قرر المقيم العام، الجنرال ليوتي نقل عاصمة البلاد من فاس إلى الرباط، كما أنشأ ميناء في الدار البيضاء مع تشييد مدينة سميت لاحقا باسمه" بور ليوتي" port lyautey" مدينة القنطرة حاليا.[3]

[1] محمد القبلي، المرجع السابق، ص562.

[2] حزب الإستقلال، المرجع السابق، ص137.

[3] محمد القبلي، المرجع السابق، ص576.

كما أمر ببناء مدن جديدة لإسكان الأوروبيين فقط، احتراما لتقاليد المسلمين وحفاظا على جمال المدن القديمة ثم رخص بوضع المصالح الإدارية والبريدية والبنكية والصناعية والمقاهي والمطاعم الخاصة بالأوروبيين بالمدينة الجديدة حسب تخطيط المهندس المعماري الشهير "هانري بروست" henriprost"، وهدفا لتزيين المدينة القديمة لفاس، أمر ليوتي بخلق مصلحة للفنون الجميلة والآثار التاريخية في شهر نوفمبر 1912م.[1]

وقد أسس عام 1942م المكتب الشريف للسكنى الذي رأى أن الاهتمام أولا بالسكان الأوروبيين هو أشد الاستعجالات فانصرف لهذه المهمة طوال عامين اثنين وفي سنة 1944م، رأت الإدارة الفرنسية أنه حان الوقت للقيام بشيء لفائدة السكان المغاربة وفي ما يلي لائحة البنايات المنجزة أو في طور الإنجاز قبل 1942م.

سكنى الأوروبيين= 230 مسكنا.

سكنى المغاربة= 6113 مسكن .

قد كلف بناء 230 مسكنا للأوروبيين اعتمادات قدرها 32590000 فرنك بينما لم يستهلك بناء 6113 مسكنا للمغاربة سوى 2191900000 فرنك.

فيكون على ذلك ثمن بناء المسكن الواحد للأوروبيين هو 1500000 فرنك.

أما المغاربة: 350000 فرنك.

علما أن مشكلة السكن لم تحدث عند الجالية الأوروبية إلا منذ عام 1941م، نظرا لهجرة الأوروبيين إلى المغرب بحيث كانت الإدارة الفرنسية تجلب عددا متزايدا من الموظفين الفرنسيين وفي دور التجارة والصناعة حيث كان يقصى المغاربة المختصين عن المناصب لفائدة القادمين الجدد. [2]

[1] عبد الرحيم الورديغي، المرجع السابق، ص72.

[2] حزب الإستقلال، المرجع السابق، ص140.

المطلب الخامس: الإصلاحات الثقافية

لقد أدى الحضور الأوروبي في المغرب إلى نشر نمط عيش مختلف عن النمط المغربي التقليدي، وقد تأثر هذا الأخير بدرجات متفاوتة بالنمط الأول على مستوى الصحي واللباس وعادات الأكل والمطبخ.

فبجانب الأسواق التي كانت تأخذ أسماؤها من أيام الأسبوع والمواسم، وعلاوة على القيساريات المتوفرة داخل المدينة القديمة، ستظهر أسواق حديثة عرفت بالأسواق المركزية "مارشيسونطرال "في قلب المدن العصرية التي ستعرف بالإضافة إلى ذلك ظاهرة المحلات التجارية الكبرى لتبرز معها مظاهر أخرى لترويج السلع وعرضها من قبيل لوحات إشهارية، كما ساعدت وسائل النقل الحديثة على توفير فرص جديدة للتنقل على الرغم من محدودية استفادة المغاربة منها.[1]

أ- التعليم:

إتخذت فرنسا مجموعة إصلاحات في سياستها الإستعمارية في مجال التعليم بالمغرب، بداية بتنصيب" الميسيو هاردي Keir Hardie "[2] مديرا للتعليم الذي أقامته السلطات الفرنسية حيث كان يساوي منصب وزير التعليم بحيث لاحظ أن سكان المغرب ثلاثة طوائف مسلمون ويهود وأوروبيون، ولكل طائفة ثقافتها الخاصة وتعليمها الخاص والتجديد أو التطوير، الذي سيكون على فرنسا إدخاله على التعليم يجب أن يراعي في نظره، هذا التقسيم الطائفي كما يجب أن يراعي الوضعية الخاصة لكل طائفة.[3]

---

[1] محمد القبلي، المرجع السابق، ص565.

[2] **الميسيو هاردي Keir Hardie**: مدير التعليم في المغرب؛ خلال المرحلة الاستعمارية؛ مسؤول السياسة التعليمية للمستعمرات الفرنسية أكد على فرض اللغة الفرنسية كلغة أساسية في المدارس المغربية، ينظر:
https://www.ahewar.org تاريخ الزيارة: 2022/12/08م، الساعة 11:00، الخروج 11:15

[3] محمد عابد الجابري، التعليم في المغرب العربي دراسة تحليلية نقدية لسياسة التعليم في المغرب وتونس والجزائر، دار النشر المغربية، الدار البيضاء، 1989م، ص17.

بالنسبة للتعليم الرسمي الحقيقي انطلق إلا بعد سنة 1920م، رغم إنشاء إدارة التعليم سنة 1915م بالرباط، وقد كان برنامج التعليم الفرنسي يهدف إلى تهذيب أبناء الأعيان فقط لا أبناء الجماهير الشعبية، فكان يسعى إلى تحرير الأفكار من المعتقدات الزائفة في الإسلام وتحرير البؤساء من الإقطاعية المحلية

بما أن المغاربة كانوا يتخوفون من تأثير المدرسة الفرنسية فقط كان لا يذهب إليها إلا أبناء العملاء الفرنسيين ومستخدمي القنصليات وكثير من اليهود المغاربة.

وقد تجلى ذلك في مدينة فاس لكن الحكام الفرنسيين ثابروا في تشجيع التعليم لدى المغاربة بمنحهم أجر الحضور لهذا صعد عدد المتمدرسين من 210 تلميذ سنة 1912م إلى 2887سنة 1920م، وهو عدد مرتفع بالنسبة لسكان المغرب.[1]

أما التعليم الأوروبي هو تعليم مشابه للتعليم الجاري العمل به في مدارس فرنسا وبالرغم عن كون هذا التعليم ينفق عليه من ميزانية الدولة المغربية فقد بقي مخصصا زمنا طويلا للفرنسيين وباقي الأجانب وبعض الإسرائيليين، ولم يقع التخفيف من الشروط الخاصة لقبول المغاربة إلا في أوائل سنة 1946م إثر اجتماع لجنة التعليم.[2]

إن نظام التعليم الذي أرسته الإدارة الاستعمارية لم يترتب لا عن إصلاح المؤسسة التربوية المغربية التقليدية ولا عن الرغبة في استنبات المدرسة الفرنسية الوحيدة الموحدة، فقد كان موقف منظري النظام التعليمي بالمغرب موقفا يتسم بانتقاد مدرسة الجمهورية الثالثة وتجسيد السياسة الاستعمارية على أرض الواقع بإحداث ثلاثة سكات مدرسية طبعت منذ البداية بالتمييز العنصري فكانت الأولى أوروبية والثانية يهودية والثالثة للمسلمين وقسمت هذه الأخيرة إلى مسلكين مدارس للأبناء الأعيان وأخرى للعامة.[3]

[1] عبد الرحيم الورديغي، المرجع السابق، ص64.

[2] حزب الإستقلال، المرجع السابق، ص148.

[3] محمد القبلي، المرجع السابق، ص571.

ويؤكد بول مارتي وهو إحدى أبرز المسؤولين في مديرية التعليم أنه "يجب على الفلاح الصغير أن يعود إلى أرضه بعد مغادرة المدرسة ويجب أن يصبح ابن العامل في المدينة عاملا فيما بعد، وابن التاجر تاجرا وابن الموظف موظفا [...].[1]

ب-قضية الظهير البربري 16ماي 1930م:

إن الساكنة البربرية كما يعلم الجميع تدين بالإسلام لكن برابرة الجبال، وعلى الخصوص منهم أهل الأطلس المتوسط والكبير بقيت متشبثة عبر القرون بلهجاتها متعلقة بتقاليدها وأعرافها فيما يتعلق بالأحوال الشخصية والإرث .لقد رفضوا باستمرار الخضوع لسلطة القاضي المكلف بتطبيق قواعد الشرع القرآني، كما قاوموا السلطة المركزية كلما حاولت إرغامهم على ذلك، وإذا كان من المؤكد أن عددا كبيرا من القبائل البربرية عربت شيئا فشيئا.[2]

وتقوم السياسة البربرية على فكرة خاطئة مفادها أن البربر لم يعتنقوا الإسلام إلا ظاهريا وبالتالي من الأنسب لهم الاعتراف بعرفهم الخاص كقانون مدني وتطبيقه رسميا بواسطة محاكم خاصة ويبقى الهدف المرجو من هذه السياسة هو إنشاء شعوب مختلفة في الدين واللغة والجنس والقضاء والقانون والمصالح الاقتصادية وهذا ما يمكن الاستعمار البقاء وضمان مصالحه بالمنطقة، وزرع الشقاق وإحياء النظام القبلي ووضع المحاكم العرفية.[3]
وقد تم تنفيذ هذه السياسة بإنشاء المدارس الفرنسية البربرية ولا عربية فيها وجعلوا اللهجة البربرية لغة رسمية تكتب بها تقارير الأحكام وأخرجوا الفقهاء.[4]

[1] محمد عابد الجابري، المرجع السابق، ص19.

[2] صلاح العقاد، المرجع السابق، ص288.

[3] محمد عابد الجابري، المرجع السابق، ص21.

[4]محمد الصغير الخلوقي، مبارك زكي، الظهير البربري من خلال مذكرة صالح العبيدي مع إطلالة على مدينة أسفي وعبدة الصبحي الشلالي، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 1993م، ص46.

وأقفلوا كتاتيب التعليم، وصادروا الشرع بهذا الظهير وصاروا ينشرون المسيحية باختلاف الوسائل.

فعندما بسطوا نفوذهم فكروا في شيء يضمن بقائهم، فظنوا أن بمصادرة الأحكام الشرعية والقران واللغة العربية، لأنهم كحلقة يرتبط بعضها ببعض وتجمعهم كلمة واحدة هي الإسلام الذي يمثل لهم عقبة في استعداد الشعوب فوجدوا أن الأمر يواتيهم في البربر أكثر ما يواتيهم في العرب وبدأ العمل بهذه السياسة عام 1912م.[1]

وبالنسبة للظهير الذي صدر سنة 1930م في بداية عهد السلطان محمد بن يوسف فكان له صدى عظيم في العالم الإسلامي حيث تم فهم المرسوم على أنه يهدف إلى تنصير جماعة من المسلمين بقوة القانون، اشتمل الظهير على تعديلين بخصوص قضاء البربر يغطي مجلس الجماعة صفة رسمية، فيتحول إلى محكمة مدنية ويسجل عرف البربر ليصبح قانونا معترف به بتلك المحاكم.[2]

أما التعديل الثاني أن المحاكم الفرنسية التي تحكم في الأمور الجنائية حسب القواعد الخاصة بها لها النظر في جزر الجنايات التي يقع ارتكابها في النواحي البربرية مهما كانت حالة مرتكب الجناية.[3]

إن هذا الظهير يعد من أبرز مظاهر السياسة الاستعمارية، حيث أخرج السياسة الفرنسية العدوانية إلى العلن وكشف نظرة المنظرين مثلما كشف أبعادها الدينية، الثقافية والسياسية أيضا.

إن السياسة الفرنسية اتجاه العروبة والاسلام شملت كل أبناء المغرب العربي من خلال الجهود التعليمية والتبشيرية المدعومة بكل الامكانيات وجاء التركيز على البربر لأهداف

[1] محمد الصغير الخلوقي، المرجع السابق، ص47.

[2] ألبير عياش، المرجع السابق، ص 387.

[3] صلاح العقاد، المرجع السابق، ص283.

محلية ومستقبلية، تخدم الأهداف الاستعمارية، وفي هذا الإطار يقول المقيم العام ليوتي: "يجب الكفاح بكل الوسائل التي نمتلكها ضد انتشار اللغة العربية والاسلام، ليس في المناطق الجبيلية فحسب، بل في مناطق البربر أيضا، والتي يتكلم أهلها العربية والبربرية معاً".[1]

ج- أهم الإصلاحات لخلفاء ليوتي في المغرب الأقصى:

1-تيودور ستيك :(1925-1929)

تيودور ستيك [2] ثاني مقيم عام للمغرب شجع هذا المقيم العام، على إستقرار عدد هائل من الفرنسيين المنتميين إلى الشرائح الإجتماعية المتواضعة، كما أنه حول مجلس الشورى المكون من قسم فرنسي وقسم مغربي إلى البرلمان المصغر وعكس المرشال ليوتي الذي لم يتعامل مع الفلاحين والتجار وأصحاب الصناعة والموظفين، وكان يأمرهم عوص أن يأخذ برأيهم، أصبحت الإدارة في عهد تيودور تتغلب شيئا فشيئا على الحكومة.[3]

كما قام بتجسيد الإستعمار الفلاحي الذي أدى ثورات محلية ومقاومات وإعتداءات من طرف الفلاحين على المستعمرين مما دفع بالجنرال ستيك إلى تنفيذ الإعدام على المواطنين الذين لم يرضوا بأن تنتزع ملكيتهم لفائدة الإستعمار الفرنسي، ولعل هذه السياسة كانت أكثر شيء في نفوس المغاربة وأخرجهم من ترددهم إلى المقاومة المسلحة .[4]

---

[1] محمد علي داهش، دراسات في تاريخ المغرب العربي المعاصر، ط1، مركز الكتاب الاكاديمي، عمان، 2012، ص23.

[2] **تيودور ستيك:** هو عضو الجمعية الوطنية عن نهر سين، والوالي العام السابق في الجزائر خلف الجنرال ليوتي ويعتبر أول مقيم عام مدني في المغرب، ينظر: دهنية يسرى، صلاحي مروة، المخزن وعلاقاته بالإقامة العامة الفرنسية في المغرب الأقصى1912-1956م، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص تاريخ المغرب العربي المعاصر، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الإنسانية، جامعة أحمد دراية أدرار –الجزائر، 2021-2022، ص29.

[3] جورج سبيلمان، المرجع السابق، ص45.

[4] علال الفاسي، المرجع السابق، ص151.

2-المقيم العام لوسيان سان (1929-1930م

منذ تولي لوسيان.[1] السلطة صرح بأنه من أتباع ليوتي وأنه يحترم منجزاته، وصرح بإصرار على متابعة نهج ليوتي إلا أنه في الواقع لم يغير أي شيء من سياسة الجنرال ستيك حيث استمرت الإدارة في تعيين الموظفين الفرنسيين، وفي تعزيز مواقعه في الدولة بفضل نظام شديد التحييز والتفصيل، فوجدت فكرة الاستعمار الرسمي التي طالما راودت المقيم العام مساندة قوية من قبل الإدارة وأطرها العليا [2]، وفي عهده صدر الظهير البربري المعروف في 16 ماي 1930م، الذي تضمن بشكل واضح سياسة خطيرة متمثلة في عزل العنصر العربي عن نظيره البربري وذلك بتحديد مجموعة من الأعراف والقوانين بحيث أصبح هذا الظهير يحل محل الشريعة الإسلامية بالنسبة للبربر واتفقت الإقامة العامة الفرنسية على وجود تفرقة المغرب عرقيا ودينيا ولغويا.[3]

3-هنري بونصو والعودة إلى مفهوم الوصاية: (1933-1936م)

أدرك بونصو[4] في عهده أن السياسة الفرنسية بالمغرب لا يجب أن تكتفي بالتأكيد على الصداقة التي تربط البلدين بل عليها أن تتحرك إلى أبعد حدود، وعليها كذلك أن تحرم الوطنيين المغاربة والشباب من أحسن الحجج وأفضل البراهين إذا ما كانت لها أسس معقولة، فانشغل بإعادة التوازن في الميزانية التي يستفيد منها الفرنسيون وميزانية المغاربة وأثبت أن

---

[1] **لوسيان سان:** المقيم العام الثالث بالمغرب الأقصى 1929م شهدت فترته حماسا فرنسيا كبيرا في دعم السياسة البربرية كما شهد عهده تنظيم فضاء البربري، ينظر: بن ضيف الله فوزي، الظهير البربري في المغرب الأقصى 16ماي 1930م، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص تاريخ المغرب المعاصر، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الإنسانية، جامعة محمد بوضياف- مسيلة، 2015-2016م، ص25.

[2] جورج سبيلمان، المرجع السابق، ص55.

[3] مفيد الزيدي، موسوعة تاريخ العرب الحديث والمعاصر، ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان -الأردن، 2004، ص248.

[4] **هنري بونصو:** هو ديبلوماسي فرنسي ولد في 2مارس 1877م في بولونيا، تولى مهام مديرية الشؤن الفرعية الإفريقية في فرنسا، تفاوض مع إسبانيا للوصول إلى اتفاقية للعمل في المغرب، توفي عام 1903م، ينظر https://noor.book.com تاريخ الزيارة يوم 2023/03/35، الدخول: 23:00، الخروج: 23:20.

الميزانية المغربية تمول أساسا عن طريق الشعب الفرنسي والمقاومات الفرنسية ولا تستخلص من الشعب المغربي،[1] وفي هذه الفترة ظهر نشاط جديد للحركة الوطنية المغربية فلم تجد الإقامة العامة شيئا للانتقام به من كتلة العمل الوطني إلا توقيف جريدتها عمل الشعب ومنع مجلتها "التي تصدر بباريس من الدخول لمراكش ومنع مجلة السلام من الرواج في المنطقة السلطانية ولما اشتدت الخصومة حول موضوع التمديد الفرنسي في المغرب وعجز بونصو ترضية الفرنسيين، وقمع المغاربة قررت الحكومة الفرنسية إعفاء المقيم العام وعزله.[2]

وقد تداول على منصب المقيم العام في المغرب عددا من الجنرالات وهم:

- مارسيل بيروتون (1936-1936م)
- شارل نوكيس (1936-1943م)
- كابرييل بو (1943-1946م)
- إيريك لابون (1946-1947م)
- الفونس جوان (1947-1951م)
- أوغستان غيوم (1951-1954م)
- فرانسيس لاكوست (1954-1955م)
- جلبار قرند خاف (1955م)
- بيار بوايي دولاتور (1955م)
- أندري دوبوا (1955-1956م) والذي حصل المغرب على الاستقلال في عهده.[3]

[1] جورج سبيلمان، المرجع السابق، ص67.

[2] علال الفاسي، المرجع السابق، ص186.

[3] ، ينظر https://noor.book.com تاريخ الزيارة يوم 2023/03/35، الدخول: 23:00، الخروج: 23:20.

المبحث الرابع: ردود الفعل اتجاه السياسة الإصلاحية الفرنسية في المغرب

المطلب الأول: المقاومة المسلحة:

لم يكد خبر إعلان الوصاية يشيع في المدينة الفاسية، حتى أعلن الجيش الملكي الثورة على قائده الأعظم وقتل الجنود ضباطهم الفرنسيين، وامتد الهياج للشعب فثار هو الآخر ولقد أعلنت الحرب الكبرى، والمغرب كله باستثناء أكبر المدن والموانئ، في ثورة عنيفة ضد الاحتلال الأجنبي، وتنقسم مناطق الثورة إلى أربع جهات، جبالة والريف **في شمال المغرب** مركز الأطلس المتوسط، الأطلس الكبير **جنوب المغرب** تافيلالت.[1] وآيت عطاالله في الجنوب المغربي.[2]

أ- الثورة في إقليم جبالة:

أدى اعلان الحماية المزدوجة الفرنسية والإسبانية على المغرب عام 1912م وسقوط المخزن المغربي في أسرها إلى ثورة الشعب المغربي في جميع أنحاء البلاد، وبرزت قيادات شعبية واصلت النضال ضد الاحتلال الفرنسي حتى عام 1935م، أما في الإقليم الشمالي الذي خضع للاحتلال الإسباني منذ عام 1912م، فقد ثار الشعب وراء قيادة "أحمد الشريف الريسوني" وقامت تلك الثورة على أسس فكرية وتنظيمية استوعبت طبيعة عملها وأهدافها.[3]

---

[1] **تافيلالت:** هي منطقة تاريخية في الجنوب الشرقي للمغرب تتكون من مجموعة الواحات التي كانت تعد نقطة وصول القافلات العابرة الصحاري الى المغرب، وتتبع تافيلالت اليوم لإقليم الرشيدية. ينظر: حليمي نسيمة، عبد العزيز سعيدة، محمد الخامس والثورة الجزائرية(1954_1961) مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ، تخصص تاريخ المغرب العربي المعاصر، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الإنسانية، جامعة العربي بن مهيدي_أم البواقي، 2019-2020م، ص102.

[2] علال الفاسي، المرجع السابق، ص120.

[3] محمد علي داهش، صفحات من الجهاد والكفاح المغربي ضد الاستعمار، المرجع السابق، ص70.

ب- مقاومة أحمد الهيبة 1912م:

بعد مبايعة احمد الهيبة،[1] ودخوله مراكش قام بإعداد للمقاومة ضد الاحتلال الفرنسي الذي كان هو لأخر يخطط للهجوم بقيادة الجنرال "مانجان" الذي عينه الجنرال ليوتي دخلت قوات الهيبة مع القوات الفرنسية في معركة يوم 16أوت 1912م، وفي 22أوت انتصرت فيها القوات الفرنسية على قوات الهيبة الذي حاول مقاومة التدخل الأجنبي وتحرير البلاد لكن لم يصل لهدفه بسبب اختلال موازين القوى بين قوات الهيبة والقوات الفرنسية التي اعتمدت على عدد كبير من الجيوش.[2]

ج- معركة لهري 13نوفمبر 1914م:

كان موحا وحمو رجلا وحداً، أركان حربه أبناؤه وبعض من شيوخ زيان، فقد درس المكان الذي ستشهده المعركة وخطط تخطيطا محكما، استهدف جر الغزاة إلى مكان الذي يريده لمواجهتهم فيه، فتركهم يتوغلون داخل المخيم بحرمانهم من الإمدادات التي يمكن أن تأتيهم من خنيفرة، ولما توغلوا جيدا خرج من مخبئه في هضبة مزكوشن وعاد إلى ساحة القتال، وشاركت فيها القبائل من كل الجهات وهكذا جاء رد فعل المقاومة سريعا، فقد ضرمت واقعة لهري الحرب في عدة جهات من المغرب حتى أصبح لاستعمار على حافة بركان.[3]

إن الذي يفسر تدفق جماهير الفلاحين على لهري هو روح الجهاد في العقيدة الاسلامية، فقد كان الاسلام في المقاومة المسلحة المغربية الأداة الرئيسية إن لم نقل الوحيدة في التعبئة

[1] **أحمد الهيبة:** ولد أحمد بن الهيبة بن الشيخ ماء العينين في 1877م، بضواحي مدينة آطار، أخذ عن والده العلوم الدينية ولأدبية، قام بالتأليف في اللغة والفقه والطب الحديث، قاوم الاحتلال الأجنبي. ينظر: بن نخلة سناء، الحماية الفرنسية في المغرب الاقصى زمن المقيم العام المارشيال ليوتي (1912-1925م)، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص المغرب العربي المعاصر، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الإنسانية، جامعة 8ماي 1945_قالمة، 2021_2022، ص62.

[2] جمال قنان، المرجع السابق، ص153.

[3] محمد بلحسن، معركة لهري 13 نوفمبر 1914م صفحات من الجهاد الوطني، ط1، مطبعة أنفو-برنت، فاس، 2001م، ص109.

على المستويين الفكري والروحي لمواجهة كل أشكال وأنواع الاحتلال الأجنبي، فباسم الاسلام وعن طريقه استنفرت القبائل وتواصلت التضحيات، وهكذا لعب الاسلام دورا في منازلة الأعداء.[1]

د- المقاومة الريفية للاحتلال الفرنسي:

بعد مخططات ليوتي للقضاء على الثورة، فعمل على تعزيز قواته العسكرية بين فاس ومكناس وتازة وبدأت طائراتهم ومدافعهم وحشودهم العسكرية تصب نيرانها على منازل بني زروال الخاضعة لسيادة الحكومة الريفية. قرر الأمير الخطابي مواجهة العدوان الفرنسي مستندا بلك على موقف إستراتيجي قوي حيث أصبح بمقدور القوات الريفية الزحف إلى ثلاث مواقع هامة، الأول موقع وزان والثاني فاس، والثالث تازة.[2]

انطلاقا من سنة 1922م، أصبحت المقاومة الريفية تحظى باهتمام وعطف قبائل ورغة، ممّا دفع بعبد الكريم الخطابي إلى إرسال مبعوثين للمنطقة، للتأكد من المتانة الشعبية التي كان يتمتع بها الزّعيم الريفي وقد حققت هاته الحملات الاستقصائية هدفها المنشود، بإعطاء الدعم الملموس والمعنوي للقبائل الحدودية.[3]

تمكن الثوار من تحقيق انتصارات حاسمة على القوات الفرنسية، إذ استطاعوا إسقاط 40 حصناً فرنسيا في مقدمتها حصن بيبان، عين مديونة، بوعادل، أثغار، واستمرت المعارك بين الطرفين مع ذلك لم يستطيع الفرنسيون الحصول على أي انتصار على القوات الريفية، التي أصبحت في مركز يمكن لها تهديد الجيش الفرنسي في المغرب بكامله.[4]

---

[1] محمد بلحسن، المرجع السابق، ص 111.

[2] محمد علي داهش، صفحات من الجهاد والكفاح المغربي ضد الاستعمار، المرجع السابق، ص207.

[3] المقاومة المغربية ضد الاستعمار (1904-1955م)- الجذور والتجليات، أعمال الندوة العلمية 13-14-15 نوفمبر 1991م، جامعة الأزهر، أكادير، 1997م، ص165.

[4] محمد علي داهش، صفحات من الجهاد والكفاح المغربي ضد الاستعمار، المرجع السابق، ص209.

أما الامكانيات العسكرية الريفية فكان الجيش رسمي يتكون من المشاة يتراوح عددهم ما بين 20000 إلى 3000آلاف معظمهم من قبائل بني ورياغل وبقيوة، أغلبهم كانوا في مهمة تأطير وتنظيم مقاتلي القبائل الاخرى، وقد اكتسب هؤلاء الخبرة العسكرية خلال احتكاكهم بالعدو أو عن طريق ما تعلموه من فنون القتال، خلال وجود بعضهم داخل الجيوش الاسبانية والفرنسية، وقد وضعت اسس هذا الجيش 1923م، وهي السنة التي أحرز في ابن عبد الكريم فدية الأسى الإسبان والتي مكنته من تجهيز الجيش وأداء الريفيون.[1]

المطلب الثاني: الحركة الوطنية المغربية

اذا كانت فرنسا قد تمكنت في سنة 1912م، من إعلان وصايتها على المغرب الأقصى فليس معنى ذلك أنها استلمت الأقاليم بغير مقاومة عسكرية أو سياسية، فكانت قبائل لأطلس والريف ولأطلس المتوسط لا تسمح بمرور القوات الفرنسية بها، هذه من الناحية العسكرية أما من الناحية السياسية فنلاحظ القوى السياسية قد عملت على مقاومة نظام الوصاية حسب مقوماتها وكانت في ذلك تختلف الواحدة عن لأخرى، نتيجة لمصالحها الاقتصادية والثقافية.[2]

1- كتلة العمل الوطني:

بعد تمسك فرنسا بضرورة محو كل ما يبعث الروح القومية في نفوس المغاربة، لذلك انضم الوطنيون في دائرة كتلة تعمل لتنسيق الحركة الوطنية وتوجيهها، وقد فكرت الكتلة أن أول عمل يجب أن تقول به هو تنوير الرأي العام في فرنسا والخارج من جهة، وتنبيه الشعب وإعداده لتحمل أطوار المقاومة من جهة أخرى.[3]

[1] عبد العزيز بودرة، محمد بن عبد الكريم الخطابي في مواجهة التدخل الإمبريالي، مجلة كان التاريخية، ع27-مارس 2013، ص41.

[2] جلال يحي، المرجع السابق، ص257.

[3] علال الفاسي، المرجع السابق، ص171.

2- الاتجاه الإصلاحي بقيادة كتلة العمل الوطني:

لقد أدت حركة البعث الإسلامي التي ظهرت مع الحركة السلفية عند نهاية القرن الثامن عشر إلى وجود صدى وتجاوب في إقليم المغرب الأقصى وحين اشتد ساعد هذه الحركة مع السيد جمال الدين الأفغاني والأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده، على أساس إعادة فتح باب الاجتهاد في الإسلام.[1]

تأسست كتلة العمل المراكشي في ماي 1934م، وضعت برنامج بإصلاحات طالبت فيه فرنسا بتطبيق معاهدة الوصاية التي تعني أن البلاد محتفظة بمؤسساتها تحكم نفسها وتدبر شؤونها بنفسها تحت مجرد رقابة أوروبية، ومن هذا المنطلق تم أعداد المشروع الإصلاحي حيث حرر بالعربية وطبع سنة 1934مطالبة الكتلة بعدة إصلاحات.[2]

- **إصلاحاتها الإدارية والاقتصادية:**

-تجسيد مبادئ الوصاية للحكم الفرنسي في المغرب من المفروض أن يقتصر على توجيه.

-حق تأسيس النقابي والجمعوي.

-الفصل بين السلطة التنفيذية والسلطة القضائية.

-المساواة في الضرائب.

-حق التوظيف بالنسبة للنخبة المغربية.

-استقلال البنك المغربي عن بنك باريس.[3]

- **الإصلاحات الاجتماعية والثقافية:**

-تطوير الصحة وإنشاء المستشفيات.

-إبقاء التعليم الابتدائي إجباري أساسه القرآن واللغة العربية والإسلامية.

---

[1] جلال يحي، المرجع السابق، ص258.

[2] خالد فؤاد طحطح، نشأة الحركة الوطنية في المغرب، مجلة كان التاريخية، ع04، طنجة، يونيو 2009م، ص31.

[3] علال الفاسي، الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، ط6، الدار البيضاء، 2003م، ص ص190، 191.

-مكافحة البطالة وخلق فرص عمل.

-اعتبار اللغة العربية لغة رسمية.

-إلغاء الحقوق التي أعطتها فرنسا للبربر خاصة في مجال التعليم.[1]

3- تأسيس أحزاب سياسية في المنطقة الفرنسية:

أولا: الحزب الوطني بزعامة علال الفاسي:

بعد ما تم حل الكتلة يوم 18مارس 1937م، أسسوا أحزاب سياسية منها الحزب الوطني الذي أعاد تنظيمه علال الفاسي بعد عقد المؤتمر في 13اكتوبر 1937م وتم إصدار جريدتان هما الأطلس العربية والعمل الشعبي حيث تمكن الحزب من إيصال أفكاره للرأي العام المغربي كما أعلن مجموعة مطالب.

-لإبقاء على النظام الملكي أساسا للوحدة الوطنية.

-الاهتمام لأوضاع البلاد وإصلاحها في جميع الميادين.

-الاعتماد على الشريعة الإسلامية في برنامج لإصلاح.[2]

ثانيا: حزب الشورى والاستقلال:

يعد حزب الشورى والاستقلال من أهم لأحزاب السياسية التي نشأت في مدة الأربعينات من القرن العشرين للوقوف بوجه الاستعمار، وحمل اسم الحركة القومية التي شكلها محمد الحسن الوزاني،[3] بعد انشقاقه من كتلة العمل الوطني ومن بين مطالبه:

---

[1] كلثوم بن خالف، مبروكة سرحان، كتلة العمل الوطني المغربية وتطور الحياة السياسية في المغرب الأقصى (1934-1944م)، مذكرة شهادة الماستر، تخصص تاريخ المغرب العربي المعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة أحمد دراية- أدرار، 2020-2021م، ص30.

[2] شوقي عطاالله الجمل، المرجع السابق، ص435.

[3] **محمد الحسن الوزاني:** ولد عام 1910م بفاس، وأكمل البكالوريوس في باريس شارك بتأسيس جمعية طلبة شمال إفريقيا المسلمين، شارك كذلك في نجم شمال إفريقيا وساهم في قيادة الإحتجاج الشعبي ضد الظهير البربري وشارك في تشكيل كتلة العمل الوطني. ينظر: سمر رحيم الخزاعي، حزب الشورى والاستقلال المغربي وموقفه من القضايا الداخلية (1946-1960م) حزب الشورى والاستقلال محمد الحسن الوزاني، عبد الهادي بوطالب، كلية الآداب الجامعة المستنصرية، قسم التاريخ، العراق، د.س، ص25.

-إلغاء جميع القوانين الجائرة والتشريعات الاستثنائية.

-إصدار عفو عام عن جميع السجناء

-إلغاء نظام المناطق العسكرية، وتنظيم الجيش.[1]

4- النشاط السياسي في المنطقة الإسبانية:

أولا: حزب الإصلاح الوطني بقيادة عبد الخالق طريس (1936-1939م):

تزعم فرع الكتلة في منطقة الاحتلال الإسباني السيد عبد الخالق طريس، ولكن بعد نشوب حرب فرانكو انفصل فرع الحزب عن الجنوب وتلا ذلك انشقاقات أخرى في الفرع الشمالي، وأصدر الطريس جريدة الحياة في تطوان وأسس العهد الحر، وشكل فرق الفتيان المغاربة، كما اشترك مع الشريف الوزاني والطيب بنون ومحمد الفاسي في تشكيل عصبة الفكر المغربي، ولما استقل حزبه عن الكتلة دعاه باسم حزب الاصلاح الوطني، واستمر هذا الحزب وثيق الاتصال بالحزب الوطني برئاسة علال الفاسي، ثم اندمج بحزب الاستقلال.[2]

وفي سنة 1938م، فكر الحزب الإصلاح الوطني بالمنطقة الخليفية في ضرورة وضع برنامج للإصلاح الوطني للمنطقة وقد اجتمعت هيئته العليا ودرست الموضوع، وقررت أن تتخذ من نفس مطالب الشعب المغربي برنامجا لحزب الإصلاح مع إدخال بعض التعديلات الخليفية التي تناسب المنطقة، ومن بين مطالب الإصلاح الحفاظ على الإسلام والعروبة والمغربية.[3]

ثانيا: حزب الوحدة المغربية بقيادة محمد المكي الناصري:

تأسس الحزب في فيفري 1937م، بعد انشقاق في حزب الإصلاح بسبب الخلافات الحزبية، ركز الحزب على الدّين الإسلامي للمغرب واللغة العربية، وقد تساهلت السلطات

[1] علال الفاسي، المرجع السابق، ص224.

[2] اسماعيل أحمد ياغي، المرجع السابق، ص 436.

[3] علال الفاسي، المرجع السابق، ص263.

الإسبانية مع حركة الناصري، نظرا للقيم التي تبناها فإن الناصري تمكن من توسيع قاعدة حزبه التنظيمية في المغرب، وحصل على مساعدات إسبانية مكنته من إرسال بعثات طلابية إلى القاهرة والمشرق.[1]

5- الحركة الوطنية السياسية بعد تولي محمد الخامس الحكم:

01) حزب الاستقلال:

نظرا للتحولات الوطنية والدولية في تلك الفترة حدث تغيير واضح في موقف "محمد الخامس"،[2] وكذلك العدد من القادة الوطنيين إذ تم انعقاد هذا المؤتمر في 11يناير1944م واعتمد على بقايا الحزب الوطني ولقد قرر المؤتمر أن يتخذ لنفسه اسم حزب الاستقلال وجعله هو هدفه الأول وإستبدال لقب السلطان بلقب الملك الذي أصبح يسمى منذ ذلك الوقت بالملك "محمد الخامس".[3]

02) ردود الفعل الفرنسية:

بلغ الولاة الفرنسيون العديد من أقطاب الحزب الوافدين على الرباط أوامر بالخروج من العاصمة والرجوع لمقر إقامتهم، أصدرت الإقامة العامة بلاغا رسميا تعلن فيه اتفاق الإقامة العامة مع جلالة الملك على إنجاز الإصلاحات التي تزيد من ازدهار المغرب.

قام الولاة الفرنسيون باستدعاء للأعيان ومعاتبتهم على تضامنهم مع الحزب في طلب الاستقلال واعتقل العديد منهم بمراكش ووجدة وآسفي.[4]

---

[1] عفاف كلاش، الحركة الوطنية في المغرب الاقصى1912-1956,مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص تاريخ معاصر، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، قسم التاريخ، جامعة محمد خيضر-بسكرة، 2012-2013، ص42.

[2] **محمد الخامس:** وولد سنة 1910م، بالقصر الملكي بفاس، وهو الابن الثالث للمولى يوسف ينتمي لأسرة الأشراف، تعلم على يد محمد المعمري الأمازيغي الجزائري لأصل دروسا في اللغة العربية والفرنسية، كان من الرجال الذين لعبوا دورا في استقلال المغرب. ينظر: حليمي نسيمة، المرجع السابق، ص ص 22، 23.

[3] جلال يحي، المرجع السابق، ص 273.

[4] علال الفاسي، المرجع السابق، ص299.

03) الاستقلال وسيلة لا غاية:

إذا كان قادة حزب الاستقلال قد طالبوا بالاستقلال سنة 1944م، فذلك لأنهم أيقنوا أن العمل داخل إطار الوصاية عبث، وأن الاستقلال هو الحل الوحيد. والملك يعلم أن المغرب وإن أحرز على الاستقلال بعد كفاح مرير، فإن المعركة لم تنته بعد.[1]

ونتيجة لذلك تبنى الملك الموقف المعارض للسياسة الاستعمارية، أدى موقفه إلى نفيه سنة 1955م، وكانت عودته سنة 1956م حيث دخل في مفاوضات مع الطرف الفرنسي انتهت باعتراف فرنسا باستقلال البلاد في 16نوفمبر 1956م.[2]

[1] محمد محي الدين المشرقي، المرجع السابق، ص177.

[2] نسيمة حليمي، المرجع السابق، ص ص41، 40.

الخاتمة

الخاتمة:

يمكن المقاربة بين السياسة الإصلاحية الاستعمارية في كل من تونس والمغرب من خلال استخراجنا أوجه الاختلاف والاتفاق.

- **أوجه الاختلاف:**

- تم بإقرار الحماية على تونس في ضمن المستعمرات الفرنسية بموجب اتفاقية 12ماي 1881م، بقصر السعيد ما بين الباي التونسي والجنرال "بيريار" قائد الحماية العسكرية المعروفة باتفاقية باردو وبموجب معاهدة المرسى 8جوان 1883م، ما بين الباي والوزير المقيم آنذاك "بول كامبون"، بحيث كانت تونس أول تجربة انطبق عليها مفهوم الحماية كصيغة قانونية وسياسية تحت علاقة المستعمِر بالمستعمَر، عكس المغرب الذي تم إقرار الوصاية عليه، وكان آخر المعاقل الإفريقية التي سقطت تحت وطأة الاستعمار الأوروبي المزدوج (الفرنسي، الإسباني)، في 30مارس بموجب معاهدة فاس 30مارس 1912م مع السلطان عبد الحفيظ.
- كرست المعاهدة المطبقة على المغرب الأقصى 1912م، مبدئيا حماية النظام السلطاني والحفاظ على تواصله، فقد اكتفت السلطة الفرنسية على التقليد الذي سار عليه "ليوتي" من الاستناد على الأطر السلطوية المحلية الموروثة لتسيير المجتمع المغربي، دون إجراءات تحديثية لكن في تونس نلاحظ أن السلطة الاستعمارية قامت بهيئات تمثيلية لتسيير الإقليم جهويا ومركزيا تتدرج فيه ازدواجية التمثيل بين العنصر الأوروبي والمحلي.
- تحصلت فرنسا على تشجيع كل من ألمانيا وإنجلترا في بسط نفوذها على تونس عكس المغرب الذي استطاعت فيه فرنسا وإسبانيا الحصول على الدعم من خلال الاتفاقيات السرية التي أقيمت بين الدول الأوروبية كالاتفاقية الفرنسية البريطانية 1904م.

- **أوجه الاتفاق:**

- تتمثل أوجه الاتفاق بين تونس والمغرب في الأسباب التي أدت إلى احتلالهما (عجز تجاري، تقلص المداخيل، تزايد المصاريف ومديونية الحكام).
- استطاعت فرنسا من تحقيق هدفها في الاستيلاء على تونس والمغرب وذلك تحت نظام أطلق عليه تسمية "الحماية والوصاية" الذي يعتبر شكلا استعماريا قائما على الازدواجية الإدارية.
- اتفقا الشعب المغربي والتونس في البداية الأولى للاحتلال على الانتفاضة ضد التدخل الأجنبي من خلال سلسلة المقاومات منها مقاومة عبد الكريم الخطابي بالمغرب الأقصى ومقاومة على بن خليفة الذي كان على رأس المقاومة بتونس.
- لقد مارست فرنسا نفس الإجراءات في تونس والمغرب حيث قامت السلطة الاستعمارية بالسيطرة على مختلف المجالات (سياسية، اقتصادية، عسكرية واجتماعية).

وفي الأخير نستنتج انه رغم السياسة التي اعتمدتها فرنسا في تونس والمغرب والتي تخدم مصالح الاستعمار فقط، بحيث كانت هذه السياسة تهدف إلى القضاء على كيان هذه الدول، إلا أن الشعب التونسي والمغربي أبوا إلا أن يناضلوا في سبيل وطنهم لأجل استرجاع السيادة الوطنية، فتظافرت جهود المقاومة السياسية والحركة الوطنية من اجل تحقيق الاستقلال.

الملاحق

الملحق رقم (01): معاهدة باردو(12 ماي 1881م).[1]

معاهدة باردو

نسخة من الشروط الواقعة بين الدولة الفرنساوية القديمة وبين الدولة التونسية المؤرخة في 12 ماية 1881 نصها :

الحمد لله،

أما بعد فانه لما كان مراد الدولة الجمهورية الفرنساوية والدولة التونسية منع إعادة الاضطراب الذي وقع في المدة الأخيرة بحدود الدولتين وبشطوط المملكة التونسية وإبطال ذلك على الأبد وتشديد علائق المحبة القديمة وحسن الجوار عزما على عقد اتفاق للغرض المذكور ولمصلحة المتعاقدين ولذلك عيّن رئيس الجمهورية الفرنساوية الجنرال بريار وفوض له الأمر فاتفق مع رفيع الشأن حضرة باي تونس على الشروط الآتية :

الفصل الأول :

إنّ معاهدات الصلح والمودة والتجارة وجميع الاتفاقات الأخرى الموجودة الآن بين دولة الجمهورية الفرنساوية وحضرة رفيع الشأن باي تونس تجدد وتأكد بوجه صريح.

الفصل الثاني :

ولتسهيل إتمام الأعمال التي قصدت بها دولة الجمهورية الفرنساوية بلوغ الغرض الذي عزم عليه المتعاقدان رضيت حضرة رفيع الشأن باي تونس بأن السلطة العسكرية الفرنساوية تتبوأ الجهات التي ترى لزومها لتوطيد الأمن والراحة بالحدود والشطوط وترحل عنها عندما يتبين للسلط الحربية الفرنساوية والتونسية معا أن الادارة المحلية قاضية بحفظ الراحة على الاستمرار.

[1] علي المحجوبي، المرجع السابق، ص ص152-154.

الفصل الثالث :

قد التزمت دولة الجمهورية الفرنساوية بأن تعين وتعضد على الدوام حضرة رفيع الشأن باي تونس لمنع جميع الأخطار التي تهدد ذاته وآل بيته أو التي تكدر راحة عماله.

الفصل الرابع :

وتكلفت دولة الجمهورية الفرنساوية بإجراء المعاهدات الموجودة الآن بين دولة الإيالة والدّول الأوروبية.

الفصل الخامس :

ينوب عن دولة الجمهورية الفرنساوية لدى حضرة رفيع الشأن باي تونس وزير مقيم يراقب إجراء ما تضمنه هذا السجل ويكون واسطة في علائق الدولة الفرنساوية مع السلط التونسية في جميع الأمور المشتركة بين البلادين.

الفصل السادس :

نواب فرنسا الدولية والقنصلية بالبلدان الأجنبية يكلفون بحماية مصالح تونس ورعاياها. والتزمت حضرة رفيع الشأن باي تونس بأن لا تعقد أدنى عقد يفهم منه التعاقد مع أجنبي بغير أن تعلم به دولة الجمهورية الفرنساوية وتتفاهم معها فيه من قبل.

الفصل السابع :

لقد أبقت دولة الجمهورية الفرنساوية ودولة حضرة رفيع الشأن باي تونس تعيين وصول في تنظيم مالية المملكة يتفقان عليها بعد ليحصل بذلك الاطمئنان على اداء واجبات الدين العمومي والضمان لحقوق أرباب دين الايالة التونسية.

الفصل الثامن :

تجعل غرامة حربية على العروش العاصية التي بالحدود والشطوط' وبعد هذا يقع اتفاق في تعيين مقدارها وكيفية استخلاصها وتكون دولة حضرة رفيع الشأن باي تونس مسؤولة بذلك.

الفصل التاسع :

ولوقاية بلاد الجزائر التي تملكها دولة الجمهورية الفرنساوية من جلب السلاح والذخاير الحربية «كنتربانده» تعهدت دولة حضرة رفيع الشأن باي تونس بمنع إدخال الأسلحة والمهمات الحربية من جزيرة جربة ومرسى قابس وغيرها من المراسي التي بجنوب المملكة.

الفصل العاشر :

هذه المعاهدة تعرض على مصادقة دولة الجمهورية الفرنساوية وسجّل المصادقة يسلّم في أقرب وقت ممكن لحضرة رفيع الشأن باي تونس.
حررت بالقصر السعيد في 12 ماي سنة 1881.

قصر السعيد 12 ماي 1881
محمد الصادق باي
الجنرال بريار

الملحق رقم (02): صورة لمحمد الصادق باي[1]

[1] محمد بلخوجة، المرجع السابق، ص87.

الملحق رقم (03): خريطة احتلال تونس وانتصاب الحماية.[1]

[1] www.sguidetn.blogspot.com

الملحق رقم (04): اتفاقية المرسى (08 جوان 1883م).[1]

اتفاقية المرسى

8 جوان 1883

الحمد لله،

اتّفاق بين فرانسا والقطر التونسي

لتحديد العلائق الكائنة بين

هذين القطرين.

لمّا كانت عناية حضرة الباي المعظم متجهة إلى تحسين الأحوال الدّاخليّة في القطر التونسي وفقا لأحكام المعاهدة المبرمة في الثاني عشر من شهر ماي سنة 1881 وكانت حكومة الجمهورية راغبة خالص الرّغبة في تحقيق مراد حضرته توثيقا لعرى الوداد المبرمون الكائن بين القطرين العامرين اتّفق الفريقان على عقد اتفاق بخصوص هذا الشأن. واعتمد رئيس الجمهورية في ذلك على مسيو بيار بول كمبون وزيره المقيم بتونس الممتاز بنيشان اللجيون دونور من صنف أوفيسيه ونيشان المهد ونيشان الافتخار من الصنف الأكبر.. الخ. .. الخ. فقدّم الوزير المومأ إليه الخرارات المؤذنة باعتماده في هذه الخطة وإذ وجدت في تمام الاحكام والانتظام أبرم مع حضرة الباي المعظم الشروط المبيّنة في الفصول الآتية :

الفصل الأول :

لما كان مراد حضرة الباي المعظم أن يسهّل للحكومة الفرنساوية اتمام حمايتها تكفّل باجراء الاصلاحات الادارية والعدلية والمالية التي ترى الحكومة المشار إليها فائدة في إجرائها.

الفصل الثاني :

الحكومة الفرنساوية تضمن قرضا يعقده حضرة الباي المعظم لتحويل أو لدفع الدّين الموحّد البالغ 125 مليون فرانك والدّين السائر الذي لا يمكن أن يتجاوز قدره

[1] علي المحجوبي، المرجع السابق، ص ص152-154.

17.550.000 فرانك ولكنها هي التي تختار الزمن والشروط الموافقة لذلك. وقد تعهّد حضرة الباي المعظم أن لا يعقد قرضا في المستقبل لحساب الايالة التونسية دون اذن الحكومة الفرنساوية.

الفصل الثالث :

يأخذ حضرة الباي المعظم من مداخيل المملكة : أوّلا المبالغ اللازمة للإقامة بمقتضيات القرض الذي تضمنه فرانسا. ثانيا راتبه السنوي الملوكي وقدره مليونان من الرّيالات التونسية، أي 1.200.000 فرانك وما زاد على ذلك يعيّن لمصاريف إدارة الايالة ودفع مصاريف الحماية.

الفصل الرابع.

هذا الاتفاق مكمّل ومثبّت للمعاهدة المبرمة في 12 من شهر ماي سنة 1881 فيما يحتاج منها إلى التثبيت والتكميل ولا تغيّر به التراتيب التي سبق وضعها فيما يتعلق بتقرير الغرامة الحربية.

الفصل الخامس :

يعرض هذا العقد على الحكومة الفرنساوية لتوقعه وتعاد حجة التوقيع إلى حضرة الباي المعظم بما أمكن من السرعة.

وإيذانا بصحة ما تقدّم حرّر هذا الرّسم وختمه الموقعان بختميهما.

بول كامبون

محمد الصادق باي

الملحق رقم: (05) المراقبات المدنية العسكرية.[1]

المراقبات العسكرية	المراقبات المدنية	القيادة	المدن والقرى والقبائل	ملاحظات
القيادة العسكرية بتونس	المراقبة المدنية ببنزرت	قيادة بنزرت	مدينة بنزرت وضواحيها	
		قيادة ماطر ومقعد	ماطر –هذيل–مقعد– بجاوة	
	المراقبة المدنية بسوق الأربعاء وفرعها بطبرقة	قيادة طبرقة	ماكنة–خمير –طبرقة– العطاطفة	
		قيادة عين دراهم	خمير سلول–بنو مازن–غزوان	
		قيادة بو سالم–الشيحية	أولاد بوسالم–الشيحية	
		قيادة جندوبة	أولاد جندوبة	
		قيادة الرقبة	الخزارة–أولاد سلطان– حكيم– أولاد سديرة	
	المراقبة المدنية بباجة وفرعها	قيادة باجة	مدينة باجة–بلاد باجة–وشتاتة–نفزة–	

[1] SERVONNET (Jean). Attachémeval à la Résidence Générale de France à Tunis. Matériaux pour servir à la géographie de la Tunisie R.T.N° 10Avril 1896.

	بمجاز الباب		عمدون	
		قيادة مجاز الباب	رياح	
	المراقبة المدنية بتونس وفرعها بزغوان	ضواحي تونس	سيدي بوسعيد–المرسى–مرناق–المحمدية–رادس–المرناقية–منوبة–أريانة–سكرة–سيدي داود– المعلقة–دوار الشط–الملاسين–الحرايرية	
		قيادة طبرقة	قرى متعددة	
القيادة العسكرية بتونس		قيادة حلق الوادي	حلق الوادي	
		قيادة زغوان	زغوان	
	المراقبة المدنية بقرمبالية	قيادة سليمان	بلاد الجزيرة وتاكلسة	
		قيادة نابل	بلاد الشط–الدخلة–دخلة المعاوين	

	المراقبة المدنية بمكثر	قيادة أولاد عيار الظهارة	أولاد عيار الظهارة	
		قيادة أولاد عيار القبالة	قيادة أولاد عيار القبالة– كسرى	
		قيادة أولاد عون	أولاد عون– برقو– أولاد يحيى	
	المراقبة المدنية بالكاف	قيادة الكاف	عروش السنجق– بنورزق–أولاد يعقوب– التوابع والقوازين– ورغة.	
		قيادة شارن وأولاد بوغانم	شارن–أولاد بوغانم	
		قيادة الزغالمة	الزغالمة	
		قيادة ورتان	ورتان–الخمامسة– دوفان	
		قيادة تبرسق	تبرسق	
	المراقبة المدنية بسوسة وفرعها	قيادة سوسة	مدينة سوسة–وطن سوسة	

	بالمهدية	قيادة المنستير	قرى ساحل المنستير	
		قيادة المهدية	قرى ساحل المهدية	
		قيادة جمال	قرى تراب جمال	
		قيادة ولاد سعيد	أولاد سعيد	
		قيادة السواسي	السواسي	
		قيادة القيروان	مدينة القيروان	
	المراقبة المدنية بالقيروان	قيادة جلاص	أولاد إيدير–أولاد خليفة–أولاد سنداسن–الكعوب–القوازين.	
القيادة العسكرية بصفاقس	المرابة المدنية بصفاقس	قيادة صفاقس والمثاليث	مدينة صفاقس–القرى الواقعة بتراب المثاليث–جزر قرقنة–العقاربة–أولاد نجم–أولاد مراعية–أولاد مراح–البطاطحة–أولاد سليم–أولاد زيد.	بمقتضى أمر مؤرخ في **15جويلية 1895م** حذفت قيادة المثاليث وألحقت بقيادة صفاقس
		قيادة المهاذبة	المهاذبة–نفات	بمقتضى أمر مؤرخ في **01جوان**

				1895م فصل عروش المهاذبة عن قيادة المثاليث وفصل عرش نفات عن قيادة الأعراض وأدمج العرشان في قيادة واحدة تابعة للمراقبة المدنية بصفاقس
	المراقبة المدنية بالقصرين	قيادة الفراشيش	أولاد علي–أولاد ناجي–أولاد وزاز – فريانة–أولاد تليل	بمقتضى أمر مؤرخ في **04جانفي 1896م** ألحقت قيادة أولاد وزاز وفريانة وأولاد سيدي تليل بقيادة أولاد علي وأولاد ناجي وتكونت بذلك قيادة الفراشيش

		قيادة ماجر	أولاد مهنة–الشكاتمة–الفواد	بقرار مؤرخ في **12ديسمبر 1896م** فصلت قيادة ماجر عن المراقبة المدنية بالقيروان وألحقت بالمراقبة المدنية بالقصرين
	المراقبة المدنية بقابس وفرعها بجربة	قيادة قابس	واحات قابس–الحزم–الحمارنة–واحات الحامة وبني زيد–قرى جزيرة جربة–	بمقتضى أمر مؤرخ في **31 ديسمبر 1894م** أحدثت المراقبة المدنية بقابس وحذفت قيادة جربة لتصبح فرعا للمراقبة المدنية بقابس

القيادة العسكرية بقابس	المراقبة المدنية بقفصة وفرعها بتوزر	قيادة الهمامة الظهارة	أولاد رضوان– الحرشان–أولاد مسعود–أولاد عروة– أولاد عزيز –	بمقتضى أمر مؤرخ في **11 سبتمبر 1893م** تضم هذه القيادة عروش الحرشان–ولاد مسعود–أولاد عروة وفرع من أولاد عزيز
		قيادة الهمامة القبالة	أولاد رضوان–أولاد معمر–أولاد سليمة	بمقتضى أمر مؤرخ في **11 سبتمبر 1893م** تضم هذه القيادة جزء من أولاد رضوان وفرعا من أولاد عزيز وأولاد معمر وأولاد سليمة
		قيادة الجبل	قرى وعروش جبل العيايشة	
		قيادة أولاد	أولاد سيدي عبيد	بمقتضى أمر

		سيدي عبيد الحمادي وتمغزة	الحمادي	مؤرخ في **سبتمبر 1892م** ألحقت قيادة تمغزة بأولاد سيدي عبيد الحمادي
		قيادة توزر– قيادة الوديان– قيادة نفطة– قيادة قفصة	الزبدة–أولاد الهادف– قرى الوديان–الشرفة– العلالقة–مدينة قفصة وقراها	
القيادة العسكرية بقابس فرع قبلي		قيادة نفزاوة	قرى نفزاوة–أولاد يعقوب–الغدارة– المرازيق–كنفدرالية أولاد غريب	
القيادة العسكرية بقابس فرع مطماطة		قيادة مطماطة	مطماطة	
القيادة العسكرية بمدنين وفرعها بجربيس		قيادة مدنين	الخزور–التوازين– العكارة	بمقتضى أمر مؤرخ في **13 أكتوبر 1895م** أحدثت قيادة مدنين، وكان

				الخزور يتبعون قيادة الأعراض
القيادة العسكرية بمدنين فرع تطاوين		قيادة الودارنة	أولاد سليم–أولاد عبد الحميد–الجليدات–الجبايلية–غمراسن	بمقتضى أمر مؤرخ في **13أكتوبر 1895م** أحدثت قيادة الودارنة، وكانت كل عروش تطاوين تتبع قيادة الأعراض

الملحق رقم (06) صورة للمولى الحسن.[1]

[1] محمد معريش، المصدر السابق، ص247.

الملحق رقم (07) خريطة تقسيم المغرب.[1]

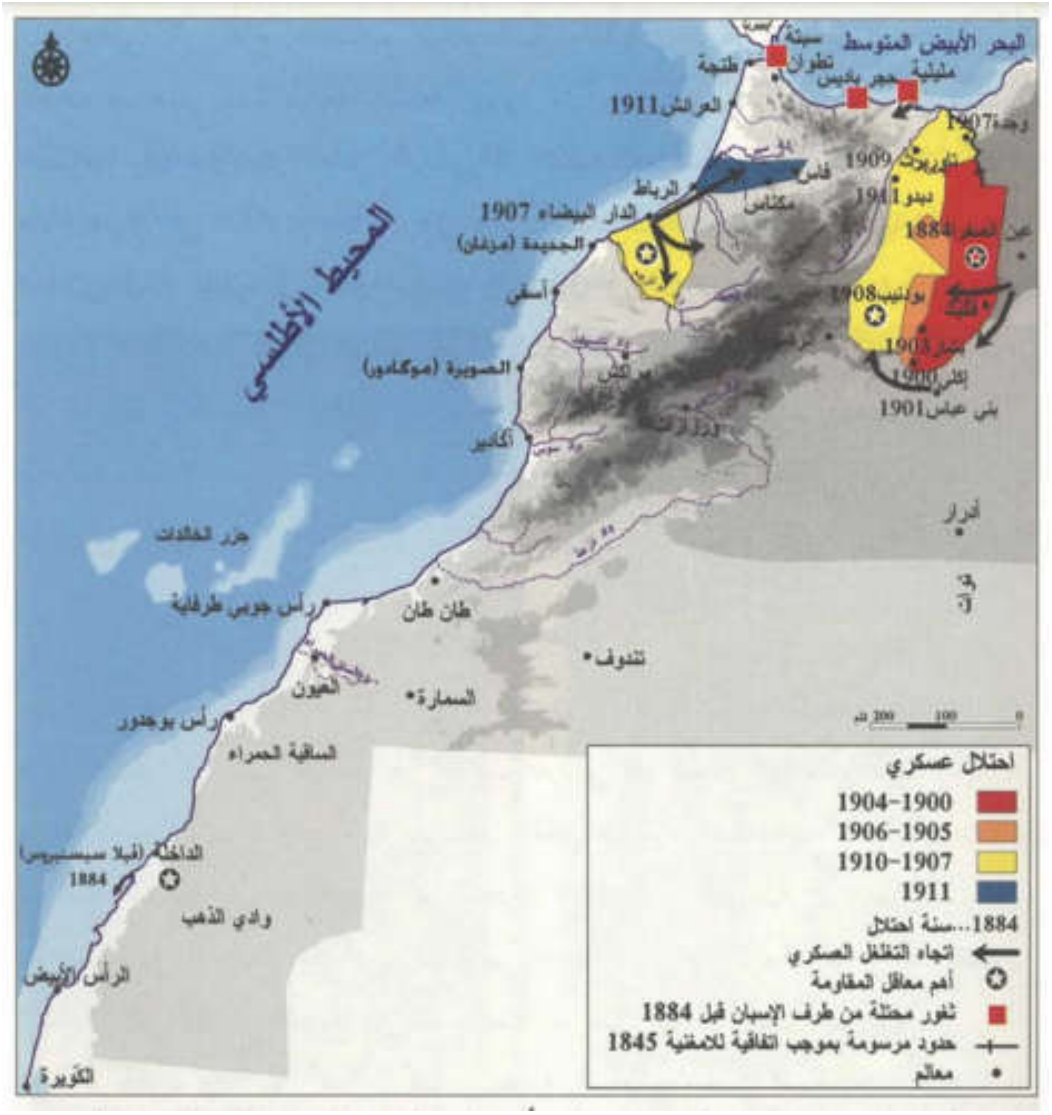

[1] محمد القبلي، المرجع السابق، ص505.

الملحق رقم (08) معاهدة الوصاية.[1]

[1] محمد القبلي، المرجع السابق، ص526.

الملحق رقم (09) صورة الجنرال ليوتي.[1]

[1] عبد الرحيم الورديغي، المرجع السابق، ص23.

الملحق رقم (10) صورة محمد بن عبد الكريم الخطابي.[1]

[1] عبد الرحيم الورديغي، المرجع السابق، ص81.

قائمة

البيبليوغرافيا

قائمة المصادر:

- ابن أبي الضياف، إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان، م2، ج3، ج4، الدار العربية للكتاب، تونس، 1999م.
- إسماعيل أحمد ياغي، تاريخ العالم العربي المعاصر، ط1، مكتبة العبيكان، الرياض، 2000م.
- بن خوجة محمد، صفحات من تاريخ تونس، تق تح: حمادي الساحلي، الجيلالي بن الحاج يحي، ط1، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1986م.
- حزب الاستقلال، المغرب الأقصى مراكش قبل الحماية، مكتب المستندات والأنباء (الطبعة العربية)، المغرب، 1951م.
- صلاح العقاد، المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر (الجزائر، تونس، المغرب الأقصى)، ط6، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1993م.
- عبد العزيز الثعالبي، تونس الشهيدة، تر تق: سامي الجندي، دار القدس، 1975م.
- علال الفاسي، الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، ط6، الدار البيضاء، 2003م.
- المشرقي محمد محي الدين، الجديد في تاريخ المغرب، دار الكتاب العلمي سلما، طنجة، د. س.

قائمة المراجع:

- البدوي عبد الجليل، النظام الجبائي التونسي ودوره في قيام العدالة الاجتماعية، د.ط، المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، د س.
- البزاز سعد توفيق، الحركة العمالية في تونس: نشأتها ودورها السياسي والاقتصادي والاجتماعي (1924-1956م)، ط1، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2013م.
- بلحسن محمد، معركة لهري 13 نوفمبر 1914م صفحات من الجهاد الوطني، ط1، مطبعة أنفو-برنت، فاس، 2001م.

- بن منصور عبد الوهاب، مشكلة الحماية القنصلية بالمغرب من نشأتها إلى مؤتمر مدريد 1880م، ط2، مطبعة الملكية، الرباط، 1985م.
- بوعجيلة فتحي، ثورة النخبة الاصلاحية التونسية: واقعها، أفكارها وراهنيتها، ط1، صفاقس- تونس، 2014م.
- بيضون جميل وآخرون، تاريخ المغرب الحديث، ط1، دار الأمل للنشر والتوزيع، 1992م.
- تامر الحبيب، هذه تونس، مطبعة الرسالة، مصر، 1948م.
- تشايجي عبد الرحمان، المسألة التونسية والسياسة العثمانية (1881-1913م)، تع: د.عبد الجليل التميمي، دار الكتب الشرقية، تونس، 1973م.
- التليلي العجيلي، الطرق الصوفية والاستعمار الفرنسي بالبلاد التونسية (1881_1839م)، منشورات كلية الآداب، م2، تونس، 1992م.
- التميمي عبد الملك خلف، أضواء على المغرب العربي، رؤية عربية مشرقية، تصدر: ناصر الدين سعيدوني، ط1، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، د.س.
- الجابري محمد عابد، التعليم في المغرب العربي دراسة تحليلية نقدية لسياسة التعليم في المغرب وتونس والجزائر، دار النشر المغربية، الدار البيضاء، 1989م.
- جلال يحيى وآخرون، المغرب الكبير الفترة المعاصرة وحركات التحرر والاستقلال، ج3، مطبعة م.ك، الدار القومية للطباعة والنشر، الاسكندرية، 1966م.
- جلول عبد الكريم، نوازل المكس، دراسة فقهية تحليلية، المجلة العربية للنشر العلمي ASJP، العدد 29، 2-3-2021م
- الحباشي محمد علي، عروش تونس، ط3، ستوميديا للنشر والتوزيع، تونس، 2017م.
- حركات إبراهيم، المغرب عبر التاريخ، ج3، ط2، دار الرشاد الحديثة، المغرب، 1994م.

- حسن حسني عبد الوهاب، خلاصة تاريخ تونس، ط3، دار الكتب العربية الشرقية، تونس، 1953م.
- الخديمي علال، التدخل الأجنبي والمقاومة بالمغرب 1894- 1910م، حادثة الدار البيضاء واحتلال الشاوية، دار إفريقيا الشرق، 1994م.
- الخلوقي محمد الصغير، مبارك زكي، الظهير البربري من خلال مذكرة صالح العبيدي مع إطلالة على مدينة أسفي وعبدة الصبحي الشلالي، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 1993م.
- داهش محمد علي، دراسات في تاريخ المغرب العربي المعاصر، ط1، مركز الكتاب الاكاديمي، عمان، 2012م.
- داهش محمد علي، محمد عبد الكريم الخطابي، صفحات من الجهاد والكفاح المغربي ضد الاستعمار، دار الشؤون الثقافية، بغداد، 2002م.
- درمونة يونس، تونس بين الاتجاهات، د ط، دار الكتاب العربي، مصر، 1953م.
- درمونة يونس، تونس بين الحماية والاحتلال، مطبعة الرسالة، مكتب تونس الحرة، مطبعة الرسالة، تونس، 2009م.
- الدليمي ثامر عزام حمد سليم، الإدارة الفرنسية 1936-1956، دار غيداء للنشر والتوزيع، الأردن، 2016م.
- زاهر رياض، استعمار إفريقيا، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، 1965م.
- السرجاني راغب، قصة تونس من البداية إلى ثورة 2011م، ط1، دار أقلام للنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، 2011م.
- الشاطر خليفة وآخرون، تونس عبر التاريخ: الحركة الوطنية ودولة الاستقلال، ج3، مركز الدراسات والبحوث، تونس، 2005م.

- شاكر أمين وآخرون، شمال إفريقيا بين الماضي والحاضر والمستقبل، دار المعرفة، ط6، مصر، 1954م.
- شوقي عطا الله الجمل، المغرب الكبير في العصر الحديث (ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب)، ط1، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1977م.
- شوقي عطاالله الجمل، عبد الرزاق إبراهيم، دراسات في تاريخ غرب إفريقيا الحديث والمعاصر، القاهرة، 1998م.
- الشيباني بن بلغيث، الجيش التونسي في عهد محمد الصادق باي، (1856-1882م)، تق: عبد الجليل التميمي، د ط، مؤسسة التميمي للبحث العلمي، صفاقس، د.س.
- الطالبي محمد، دائرة المعارف التونسية في تاريخ إفريقية، عدد خاص ببيت الحكمة، تونس، 1988م.
- الطاهر عبد الله، الحركة الوطنية التونسية: رؤية شعبية قومية جديدة، (1830-1986م)، ط2، دار المعارف للطباعة والنشر، تونس، 1990م.
- عبد المالك خلف التميمي، الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي (المغرب العربي فلسطين الخليج العربي): دراسة تاريخية ذات مقارنة، تر تق: د.فؤاد زكريا، ج2، د. ط، د.س.
- العريبي علي، الحاضرة، م2، د.ط، تونس، د.س.
- علال الخديمي، التدخل الأجنبي والمقاومة بالمغرب 1894- 1910م، حادثة الدار البيضاء واحتلال الشاوية، دار إفريقيا الشرق، 1994م.
- غلاب عبد الكريم، قراءة جديدة في تاريخ المغرب العربي العصر الإمبراطورية العهد التركي في تونس-الحزائر،ج3، دار الغرب الإسلامي، بيروت،2005م.
- القبلي محمد، تاريخ المغرب، تحيين وتركيب، منشورات المعهد الملكي للبحث في تاريخ المغرب، الرباط، 2011م.

- قدور زهية، التاريخ العربي الحديث، ط1، دار النهضة العربية، بيروت، 1981م.
- القصاب أحمد، تاريخ تونس المعاصر، (1881-1956م)، ط1، تع: حمادي الساحلي، الشركة التونسية ، تونس 1986م.
- قنان جمال، المقاومة المغربية ضد الإحتلال الفرنسي من احتلال فاس إلى معركة لهري (1911-1914م)، العلاقات الألمانية الفرنسية والشؤون المغربية(1901-1911م)، م5، منشورات وزارة المجاهدين، 2009م.
- الكيالي عبد الوهاب، الموسوعة السياسية، ج2، د.ط، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، د.س.
- المحجوبي علي، انتصاب الحماية الفرنسية بتونس، تع: عمر بن ضر، حليمة قرقوري، علي المحجوبي، سراس للنشر ، 1986م.
- محمد الأمين محمد، الرحماني محمد علي، المفيد في تاريخ المغرب، دار الكتاب، الدار البيضاء، د س.
- معريش محمد العربي، المغرب الأقصى في عهد السلطان الحسن الأول، 1873-1894م، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1989م.
- المملكة المغربية للمندوبية السامية للتخطيط، المديرية الجهوية، مونوغرافية إقليم سفرو، فاس-مكناس دجنبر 2019م.
- المنصر عدنان، استراتيجيا الهيمنة: الحماية الفرنسية ومؤسسات الدولة التونسية، تق: محمد الهادي الشريف، ط1، دار محمد علي للنشر، تونس، 2003م.
- الميلي مبارك، كتاب تاريخ الجزائر في القديم والحديث، المؤسسة الوطنية للكتاب بالجزائر، 1986م.
- الميناوي محمد حسن، تونس بين الاتجاهات، دار الكتاب العربي، مصر، 1953م.

- نبهان يحيى محمد، معجم مصطلحات التاريخ، ط1، دار يافا للنشر والتوزيع الأردن، 2008م.
- الورديغي عبد الرحيم، فاس في عهد الاستعمار الفرنسي (1912-1956م)، ملامح مدينة فاس أصولها، تغيراتها، حالتها الاجتماعية والسياسية، ط1، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 1992م.
- يحيى جلال، مدخل إلى تاريخ العالم العربي الحديث، ط1، دار المعارف، مصر، د س.

المراجع المترجمة:

- سبيلمان جورج، المغرب من الحماية إلى الاستقلال (1912-1956م)، تر: محمد المعيد، منشورات أمل، الرباط، 2014م.
- عياش ألبير، المغرب والاستعمار حصيلة السيطرة الفرنسية، تر: عبد القادر الشاوي وآخرون، ط1، دار الخطابي للطباعة والنشر، 1895م.
- عياش جرمان، أصول حرب الريف، تر: محمد أمين وآخرون، الشركة المغربية، الرباط، 1992م.
- **قائمة المراجع الأجنبية:**

- SERVONNET (Jean). Attachémeval à la Résidence Générale de France à Tunis. Matériaux pour servir à la géographie de la tunisie R.T.N° 10Avril, 1896.
- Andre tiano. Le développement économique de maghreb. Puf. Pais. 1968
- Mestfa LACHRAF, Algérie et tiers-monde (agressions, résistances et solidarités intercontinentales), édition BOUCHENE –Alger 1989.

المجلات:

- أمزيان محمد، الدولة التسلطية في الوطن العربي، الجذور التاريخية وتشكل النخب السياسية، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، م07، ع01، جامعة قطر 2020م.
- البزاز سعد توفيق عزيز، الحراك السياسي لطلبة جامعة الزيتونة في مواجهة الاحتلال الفرنسي 1881_1956، مجلة جامعة كركوك للدراسات الإنسانية، م14، ع2، جامعة الموصل، 2019م.
- بطراوي مصطفى، الموقف الألماني من المسألة المغربية نهاية القرن 19 ومطلع القرن 20، مجلة الحكمة للدراسات التاريخية، م5، ع11، 2017م.
- بودرة عبد العزيز، محمد بن عبد الكريم الخطابي في مواجهة التدخل الإمبريالي، مجلة كان التاريخية، ع27-مارس 2013م.
- الحناشي عبد اللطيف، الطب العسكري الفرنسي بتونس: بين الممارسة الانسانية والتوظيف السياسية (1881-1939م)، مجلة المعهد العالي لتاريخ تونس، ع18، جامعة منوبة، د.س.
- حيدة فاطمة، مساهمة المغاربة في الحرب العالمية الثانية، مجندو إيمزار، مرموشة نموذجا، مجلة ليكسوس للتاريخ والعلوم الانسانية، دار المنظومة، عدد 4، 2016م.
- الخزاعي سمر رحيم، حزب الشورى والاستقلال المغربي وموقفه من القضايا الداخلية (1946-1960م) حزب الشورى والاستقلال محمد الحسن الوزاني، عبد الهادي بوطالب، كلية الآداب الجامعة المستنصرية، قسم التاريخ، العراق، د.س.
- الخفاجي هدى حسين موسى، المغرب الأقصى في عهد الحماية الفرنسية (1912-1956م)، مجلة كلية التربية، الجامعة المستنصرية، قسم التاريخ، العددّ04، 2021م.
- الزيدي مفيد، موسوعة تاريخ العرب الحديث والمعاصر، ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان –الأردن، 2004م.

- سلمان محمد عصفور، الحماية الفرنسية على تونس 1881م والموقف العثماني والأوروبي منها، مجلة ديالي، ع56، كلية العلوم الانسانية، العراق، 2012م.
- سوالم أحمد، التعليم الاستعماري في تونس خلال الحماية الفرنسية (1881-1956م)، دورية كان التاريخية، ع34، ديسمبر 2016م.
- طحطح خالد فؤاد، نشأة الحركة الوطنية في المغرب، مجلة كان التاريخية، ع04، طنجة، يونيو 2009م.
- فرحان عكار عظيم وسام هادي، السياسة الفرنسية حيال تونس 1881-1914م، مجلة الأستاذ الخفاجي جمعة عليوي، م1، ع214، كلية التربية ابن رشد للعلوم الانسانية، جامعة بغداد، العراق، 2015م.
- مداح محمد، رأس المال الفرنسي وامتيازاته في تونس قبل 1881م، مجلة عصور الجديد، م10، ع4، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة ابن خلدون تيارت (الجزائر)، 2020م.
- مصيرع إيهاب حسين علي حسين، بدايات التغلغل الأوروبي في تونس وفق المخططات الاستعمارية، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والانسانية، جامعة بابل، ع35، العراق، 2017م.
- المكني عبد الواحد، من الظواهر الاستهلاكية الجديدة في المجتمعات المغاربية في الفترة الاستعمارية:" الشاي والتكروري" بالبلاد التونسية، د.س.
- المندوبية السامية للتخطيط المديرية الجهوية، مونوغرافية إقليم سفرو، فاس-مكناس دجنبر 2019م
- هادي ناجي سها، السياسة الفرنسية تجاه المغرب (1913-1918)، مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية م10، 2020م.

المذكرات والأطاريح:

- بن خالف كلثوم، مبروكة سرحان، كتلة العمل الوطني المغربية وتطور الحياة السياسية في المغرب الأقصى (1934-1944م)، مذكرة شهادة الماستر، تخصص تاريخ المغرب العربي المعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة أحمد دراية- أدرار، 2020-2021م.
- بن ضيف الله فوزي، الظهير البربري في المغرب الأقصى 16ماي 1930م، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص تاريخ المغرب المعاصر، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الإنسانية، جامعة محمد بوضياف- مسيلة، 2015-2016م.
- بن نخلة سناء، الحماية الفرنسية في المغرب الاقصى زمن المقيم العام المارشيال ليوتي (1912-1925)، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص المغرب العربي المعاصر، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم لإنسانية، جامعة 8ماي 1945_قالمة، 2021_2022م
- بن يوسف عائشة، المؤسسات الدينية والعلمية بتونس ودورها في مواجهة السياسة الدينية والثقافية الفرنسي (1881-1956م)، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص تاريخ المغرب العربي المعاصر، إشراف عثمان زقب، كلية العلوم الاجتماعية والانسانية، قسم العلوم الانسانية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، 2018-2019م.
- بوخالفة كريمة، سياسة الجنرال ليوتي(1912-1925م)، مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ المغرب المعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجيلالي بونعامة، 2016-2017م.
- بولعشار محمد الأمين- بومصباح عقبة، السياسة الفريسة في تونس وآثارها الاجتماعية (1881-1920م)، مذكرة لنيل شهادة الماستر في تاريخ المغرب العربي المعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة ابن خلدون تيارت، 2021-2022م.

- حليمي نسيمة، عبد العزيز سعيدة، محمد الخامس والثورة الجزائرية(1954_1961) مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ، تخصص تاريخ المغرب العربي المعاصر، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الإنسانية، جامعة العربي بن مهيدي_أم البواقي، 2019-2020م.
- حليمي نسيمة، عبد العزيز سعيدة، محمد الخامس والثورة الجزائرية(1954_1961) مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ، تخصص تاريخ المغرب العربي المعاصر، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الإنسانية، جامعة العربي بن مهيدي_أم البواقي،2019-2020م.
- دهنية يسرى، صلاحي مروة، المخزن وعلاقاته بالإقامة العامة الفرنسية في المغرب الأقصى1912-1956م، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص تاريخ المغرب العربي المعاصر، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الإنسانية، جامعة أحمد دراية أدرار –الجزائر، 2021-2022م.
- عبد اللطيف الحناشي، الاستعمار الفرنسي وحدود تحكمه في المجال أمنيا، الندوة الدولة للجامعة اللبنانية، 2008م،
- عسكري فاطمة الزهراء، ثورة محمد بن عبد الكريم الخطابي،1921 -1926م والمواقف الجزائرية والتونسية منها، مذكرة لنيل شهادة الماستر في تاريخ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2018-2019م.
- عفاف كلاش، الحركة الوطنية في المغرب الاقصى1912-1956,مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص تاريخ معاصر، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، قسم التاريخ، جامعة محمد خيضر –بسكرة، 2012-2013م.
- غازي محمد، التنافس الأوروبي حول المغرب الأقصى على ضوء المؤتمرات الدولية(1884_1912م)، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص تاريخ المغرب العربي

المعاصر، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الإنسانية، جامعة احمد دراية_أدرار، 2018_2019م.

- قارة فاطمة، موقف الطرق الصوفية التونسية من الحماية الفرنسية (1881- 1939م)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر02، 2011-2012م.
- قدادرة الشايب، الحزب الدستوري التونسي الجديد وحزب الشعب الجزائري (1934-1959م)، دراسة مقارنة، اطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه دولة في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2006-2007م.
- قدور محمد، السياسة التعليمية الفرنسية في تونس (1883-1939م)، رسالة لنيل شهادة الماجستير، إشراف شاوشي حباسي، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2003-2004م.
- قسمية نور الهدى، لحماية الفرنسية على تونس وردود الفعل الأولية (1881-1883م)، مذكرة لنيل شهادة الماستر، إشراف مصطفى عبيد، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، د س.
- كلاش عفاف، الحركة الوطنية في المغرب الاقصى1912-1956,مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص تاريخ معاصر، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، قسم التاريخ، جامعة محمد خيضر-بسكرة، 2012-2013م.

النّدوات:

- الحناشي عبد اللطيف، الاستعمار الفرنسي وحدود تحكمه في المجال أمنيا، الندوة الدولية للجامعة اللبنانية، 2008م.
- منشورات أعمال الندوة العلمية، المقاومة المغربية ضد الاستعمار (1904-1955م)- الجذور والتجليات، 13-14-15 نوفمبر 1991م، جامعة الأزهر، أكادير، 1997م.

المواقع الإلكترونية:

- https://Andaluslistorg.com
- https://noor.book.com
- https://www.ahewar.org
- https://Www.britainina.com./biography.//theodo re-Roosevelt
- https://m.marefa.org
- https://histgeo.net
- https://islamic-content.com
- https://m.marefa.org
- https://Www.britainina.com./biography.//theodo re-Roosevelt
- https://Andaluslistorg.com

فهـــرس المـــحتـــويـــــــــــات:

شكر وعرفان

إهداء

مقدمة: .....أ

الفصل التمهيدي:

الظروف العامة في تونس والمغرب الأقصى قبيل الاستعمار الفرنسي"

أولا: الأوضاع العامة في البلدين قبيل الحماية والوصاية: 9

ثانيا: علاقة البلدين بفرنسا وأسباب الحماية والوصاية: 14

الفصل الأول:

"السياسة الإصلاحية الفرنسية في تونس في ظل الحماية"

المبحث الأول: معاهدة باردو وانتصاب الحماية 22

المبحث الثاني: إجراءات السياسة الاصلاحية الفرنسية في تونس..... 33

المبحث الثالث: ردود الافعال تجاه السياسة الاصلاحية في تونس: 65

الفصل الثاني: *"السياسة الإصلاحية الفرنسية في*

المغرب الأقصى في ظل الوصاية"

المبحث الأول: مقدمات الأزمة المغربية..... 81

المبحث الثاني: مؤتمر الجزيرة الخضراء 1906م..... 90

المبحث الثالث: إجراءات السياسة الإصلاحية الفرنسية في المغرب الأقصى..... 99

المبحث الرابع: ردود الفعل اتجاه السياسة الإصلاحية الفرنسية في المغرب 119

الخاتمة:..... 129

الملاحق: 131

قائمة المصادر: 154

ملخص الدراسة: 167

ملخص الدراسة:

من خلال هذه الدراسة حاولنا تسليط الضوء على محاولة الفرنسيين لإحكام قبضتهم على البلاد التونسية والمغرب الأقصى ضمن ما يعرف بالتنافس الاستعماري وكسب مناطق النفوذ، وهذا من خلال تبيان ملابسات فرض الحماية الفرنسية على البلاد التونسية سنة 1881م، ثم الوصاية على المغرب الأقصى سنة 1912م، حيث تمكنت فرنسا من السيطرة والتحكم بإدارة البلدين ودعمت الهجرة الأوروبية وسنت قوانين مختلفة لبسط نفوذها المطلق في جميع المجالات وهذا ما أدى إلى انعكاسات عادت بالسلب عليها من سياسية، اقتصادية، اجتماعية وثقافية...إلخ

الكلمات المفتاحية: الاستعمار، تونس، المغرب، الحماية، الوصاية.

Study summary:

Through this study, we tried to shed light on the attempt of the French to tighten their grip on the Tunisian countries and Al-Aqsa Morocco within what is known as colonial competition and gaining spheres of influence, and this is by showing the circumstances of imposing French protection on the Tunisian country in the year 1881 AD, then the tutelage of Al-Aqsa Morocco in the year 1912 AD.

Where France was able to control and control the administration of the two countries, supported European immigration and enacted various laws to extend its absolute influence in all fields, and this led to negative repercussions on it in terms of political, economic, social and cultural...etc.

Keywords: colonialism, Tunisia, Morocco, protection, trusteeship.